Distr.
GENERAL

E/CN.4/1986/22
3 February 1986
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أى جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور المقدم من البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويخو تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٥ /٥٣

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٢٥	١
أولا -	الحالة السياسية العامة	٢٦ - ٣٩	٩
ثانيا -	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤٠ - ٧١	١٢
ثالثا -	الحقوق المدنية والسياسية	٧٢ - ١٣٦	٢٢
رابعا -	حالة اللاجئين والمشردين	١٣٧-١٤٤	٤٤
خامسا -	حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة	١٤٥-١٧٣	٤٦
سادسا -	اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان	١٧٤-١٨٨	٥٥
سابعا -	النتائج	١٨٩-١٩٦	٥٩
ثامنا -	التوصيات	١٩٧-١٩٩	٦١

GE.86-10384

مقدمـــة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ١٩٢/٣٥ الموءرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٢ صوتا ، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت • وفي هذا القرار ، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور وشجبت عدة جوانب لحالة حقوق الانسان في ذلك البلد• وبالاضافة الى ذلك ، رجت من لجنة حقوق الانسان أن تدرس في دورتها السابعة والثلاثين ، حالة حقوق الانسان في السلفادور•

٢ - ونظرت لجنة حقوق الانسان في الحالة في السلفادور في دورتها السابعة والثلاثين ضمن البند ١٣ من جدول أعمال اللجنة ، المعنون " مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة " • وبعد المناقشة المتعلقة بهذا البند ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٢ (د-٣٧) بشأن انتهاك حقوق الانسان في السلفادور • وفي هذا القرار ، رجت اللجنة من رئيسها أن يعين ، بعد اجراء مشاورات داخل مكتب اللجنة ، ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته التحقيق في الانباء المتعلقة بجرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ، وتقديم تقرير عما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين • كما رجت من الممثل الخاص للجنة أن يقدم تقريرا موءقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

٣ - وقام الممثل الخاص ، تنفيذا للولاية المسندة اليه من لجنة حقوق الانسان ، بتقديم تقرير أولي الى الجمعية العامة [١] • وفي ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٥/٣٦ بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت •

٤ - وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي الى اللجنة [٢] وعرضه شخصيا على اللجنة في ٤ آذار/ مارس ١٩٨٢ • وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٨/١٩٨٢ بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ٥ اصوات ، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، بتمديد ولاية الممثل الخاص لمدة عام •

---

(١) A/36/608 ، المرفق • تقرير موءقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١•

(٢) E/CN.4/1502 ، تقرير نهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور مقدم من البروفيسور خوسيه اتطونيو باستور ريدرويخو تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٣٢ (د-٣٧) ، ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢•

٥ - وتنفيذا للولاية الواردة في القرار المذكور اعلاه الصادر عن لجنة حقوق الانسان ، قدم الممثل الخاص تقريره الموءقت الى الجمعية العامة (٣) وقام بعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة التابعة للجمعية في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢٠ وفي ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٥/٣٧ بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ١٨ صوتا مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت ٠

٦ - وعرض الممثل الخاص شخصيا تقريره النهائي (٤) على لجنة حقوق الانسان في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٣ ، وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٨٣ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٩/١٩٨٣ بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت ، بتمديد ولاية الممثل الخاص لمدة عام ٠

٧ - وعملا بهذا القرار ، قدم الممثل الخاص تقريره الموءقت (٥) الى الجمعية العامة ، وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ٠ وفي ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣، اعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ١٤ صوتا مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت ، القرار ١٠١/٣٨ بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور٠

٨ - وعرض الممثل الخاص شخصيا تقريره النهائي (٦) على لجنة حقوق الانسان في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٤٠ وفي ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، اعتمدت اللجنة بأغلبية ٢٤ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، القرار ٥٢/١٩٨٤ بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور٠

٩ - وعملا بالقرار المذكور في الفقرة السابقة ، قدم المقرر الخاص تقريره الموءقت (٧) الى الجمعية العامة ، وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ٠ وفي ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١٩/٣٩ بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ١١ صوتا ، مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت ٠

---

(٣) A/37/661 ، المرفق ٠ تقرير موءقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية ، في السلفادور أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢٠

(٤) E/CN.4/1983/20 ، تقرير نهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور قدمه الى لجنة حقوق الانسان البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويخو تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار اللجنة ٢٨/١٩٨٢ ، ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣٠

(٥) A/38/503 ، المرفق ٠ التقرير الموءقت عن حالة حقوق الانسان في السلفادور الذي اعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣٠

(٦) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور المقدم الى لجنة حقوق الانسان من البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويخو تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار اللجنة ٢٩/١٩٨٣ ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤٠

(٧) A/39/636 ، المرفق ٠ تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفادور اعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤٠

١٠ - وقدم الممثل الخاص شخصيا تقريره النهائي (٨) الى لجنة حقوق الانسان في ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ • وفي ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٥ ، اعتمدت اللجنة بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت ، القرار ١٩٨٥/٣٥ ، الذي جددت فيه ولاية الممثل الخاص •

١١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، قام الممثل الخاص ، تنفيذا لولايته الجديدة ، بعرض تقريره على اللجنة الثالثة للجمعية العامة شخصيا • وفي ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، اعتمدت الجمعية بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل صوتين مع امتناع ٤٢ عضوا عن التصويت القرار ١٣٩/٤٠ ونصه الحرفي كما يلي :

" حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية
في السلفادور

ان الجمعية العامة ،

اذ تسترشد بمبادىء ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبالقواعد الانسانية الواردة في اتفاقيات جنيف الموءرخة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين الاول والثاني المتعلقين بها ،

واذ تدرك أن على حكومات جميع الدول الاعضاء واجب تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ، والاضطلاع بالمسوءوليات التي أخذتها على عاتقها بموجب الصكوك الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الانسان ،

واذ تشير الى أنها قد أعربت في قراراتها ١٩٢/٣٥ الموءرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٥٥/٣٩ الموءرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٨٥/٣٧ ، الموءرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٠١/٣٨ الموءرخ في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١١٩/٣٩ الموءرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، عن قلقها العميق ازاء حالة حقوق الانسان في السلفادور ،

واذ تضع في اعتبارها قرارات لجنة حقوق الانسان ٣٢ (د-٣٧) الموءرخ في ١١ آذار/ مارس ١٩٨١ ، الذي قررت فيه اللجنة تعيين ممثل خاص للتحقيق في حالة حقوق الانسان في السلفادور ، و ٢٨/١٩٨٢ الموءرخ في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢ و٢٩/١٩٨٣ الموءرخ في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٣ ، و٥٢/١٩٨٤ الموءرخ في ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤ و ٣٥/١٩٨٥ الموءرخ في ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٥ ، التي مددت في كل منها ، لمدة سنة اخرى ، ولاية الممثل الخاص ، ورجت منه ان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة ، ضمن هيئات اخرى ،

---

(٨) E/CN.4/1985/18 ، التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور مقدم من البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويخو ، تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٤/٥٢ ، ١ شباط فبراير ١٩٨٥ •

واذ تلاحظ أن الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان يشير في تقريره الى أن مسألة احترام حقوق الانسان تمثل ، في عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على البلد ، جزءا هاما من السياسة الحالية لجمهورية السلفادور ، بيد انه مازالت هناك ، مع ذلك ، حالة عنف عام شبيهة بالحرب ، وأن عدد الاعتداءات على حياة الافراد وعلى الهيكل الاقتصادي لاتزال تبعث على القلق ، وأن عدد السجناء السياسيين وعمليات الاختطاف قد ازداد،

واذ يساورها بالغ القلق لأنه علاوة على استمرار النزاع المسلح في السلفادور فقد توقف الحوار الذي ما كاد يبدأ بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ،

واذ تضع في اعتبارها انه في الوقت الذي يدور فيه نزاع مسلح ذو طابع غير دولي في السلفادور يقع فيه على حكومة هذا البلد والقوات المتمردة واجب تطبيق الحد الادنى من معايير حماية حقوق الانسان ومن المعاملة الانسانية المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف الموءرخة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ (١)، والبروتوكول الاضافي الثاني المتعلق بها ، وهي صكوك جمهورية السلفادور طرف فيها ،

واذ تدرك أن عملية التوصل الى حل سياسي للنزاع في السلفادور يمكن أن تتوقف اذا لم تساعد القوى الخارجية على استئناف الحوار بل ساهمت ، عوضا عن ذلك ، بأية وسيلة في اطالة امد الحرب أو تكثيفها ،

واذ تسلم بقيمة الحوار بوصفه أفضل السبل لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية ، وبالحقيقة الهامة المتمثلة في أن مختلف القطاعات في البلد تحبذ التوصل الى حل سياسي شامل عن طريق التفاوض ، يضع حدا لمعاناة الشعب السلفادوري ويوقف التدفق المتزايد لموجات اللاجئين والمشردين في الداخل ،

١ - تثني على الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان للتقرير الذي قدمه عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ؛

٢ - تسلم مع الاهتمام وتوءكد أنه من المهم أن يشير الممثل الخاص في تقريره الموءقت الى أن حكومة السلفادور تواصل سياستها التي تحاول فيها تحسين حالة حقوق الانسان ؛

٣ - تعرب ، مع ذلك ، عن قلقها البالغ ازاء استمرار وقوع انتهاكات خطيرة وعديدة لحقوق الانسان في السلفادور ترجع في المقام الاول الى عدم تنفيذ القواعد الانسانية للحرب ، ولذلك فهي تطلب الى حكومة السلفادور والقوات المتمردة اتخاذ التدابير الموءدية الى اضفاء الطابع الانساني على النزاع ، وذلك بمراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ مراعاة دقيقة ، كما توصي بأن يواصل الممثل الخاص طوال مدة النزاع المسلح ، مراقبة الحالة وأن يبلغ الجمعية واللجنة بمدى احترام طرفي النزاع لهذه القواعد ، ولاسيما فيما يتعلق باحترام السكان المدنيين ، واسرى الحرب

---

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥ ، الارقام ٩٧٠-٩٧٣.

والجرحى اثناء المعارك ، وموظفي الخدمات الصحية والمستشفيات العسكرية لكل من الطرفين ومعاملتهم معاملة انسانية ؛

٤ - تؤكد مرة اخرى حق الشعب السلفادوري في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي ، من خلال عملية ديمقراطية حقيقية ، تشترك فيها جميع قطاعات الشعب بحرية وفعالية ؛

٥ - ترجو من جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الوضع الداخلي للسلفادور وأن تقوم ، بدلا من المساعدة بأية طريقة في اطالة أمد الحرب وتكثيفها ، بتشجيع مواصلة الحوار الى أن يتم التوصل الى سلم عادل ودائم ؛

٦ - تأسف بالغ الاسف لانقطاع الحوار الذى بدأ في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، ولذلك فهي تدعو هذين الطرفين الى تجديد محادثاتهما لكي يتوصلا بالحوار المخلص والكريم والصريح الى حل سياسي شامل ، عن طريق التفاوض ، يضع حدا للنزاع المسلح ويسهم في اضفاء الطابع المؤسسي على النظام الديمقراطي القائم على ممارسة جميع السلفادوريين لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتعزيزه ؛

٧ - تطلب الى الحكومة وقوات المعارضة ، أن ينشئا في أسرع وقت ممكن، على النحو المتفق عليه في الاجتماع المعقود في لابالما ، آليات مناسبة لدراسة الخطط والمقترحات المقدمة من كلا الطرفين وشمول جميع قطاعات الحياة الوطنية في عملية البحث عن السلم ؛

٨ - تنظر بعين القلق الى استمرار تزايد عدد اللاجئين والمشردين في داخل البلاد الذين يمثلون بالفعل جزءا كبيرا من سكان السلفادور ، نتيجة للنزاع المسلح الذي طال أمده ، وتطلب الى جميع الدول أن تقبل اللاجئين وأن تدعم المنظمات المستقلة المسؤولة عن رعاية المشردين داخل السلفادور ؛

٩ - تكرر من جديد مناشدتها لحكومة السلفادور والقوات المتمردة أن تتعاون تعاونا تاما مع المنظمات الانسانية المكرسة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين، حيثما كانت هذه المنظمات تعمل في البلد ، وأن تسمحا للجنة الدولية للصليب الاحمر أن تواصل اجلاء جرحى ومشوهي الحرب الى حيث يمكنهم تلقي ما يحتاجون اليه من رعاية طبية ؛

١٠ - تعرب عن بالغ استيائها لأن قدرة النظام القضائي في السلفادور على التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم مازال من الواضح أنها غير مرضية ، ولذلك فهي تحث السلطات المختصة على مواصلة وتعزيز عملية اصلاح النظام القضائي السلفادوري بغية معاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة التي ارتكبت ومازالت ترتكب في البلد ، معاقبة سريعة وفعالة ؛

١١ - توصي بمواصلة وتعميق الاصلاحات اللازمة في السلفادور ، بما في ذلك التطبيق الفعال للاصلاح الزراعي ، لايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل السبب الاساسي للنزاع الداخلي في ذلك البلد ؛

١٢ - تطلب الى السلطات المختصة في السلفادور ادخال تغييرات في القوانين والتدابير الاخرى التي لا تتفق مع الاحكام الواردة في الصكوك الدولية الملزمة لحكومة السلفادور فيما يتعلق بحقوق الانسان ؛

١٣ - تجدد مناشدتها لحكومة السلفادور ، والاطراف المعنية الاخرى ، أن تواصل تعاونها مع الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

١٤ - تقرر ابقاء حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور قيد النظر ، خلال دورتها الحادية والاربعين ، بغية دراسة هذه الحالة من جديد في ضوء العناصر الاضافية التي توفرها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بأمل أن يحدث تحسن " .

١٢ - ونظرا الى أن الممثل الخاص قد أشار في تقاريره السابقة (٩) المقدمة الى اللجنة ، الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ وخلال الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، فان التقرير الحالي سيتناول في المقام الاول الحالة السائدة في عام ١٩٨٥ . بيد ان الممثل الخاص يود ان يشير الى أن هناك استمرارية بين تقاريره السابقة والتقرير الحالي الذي ينبغي ان ينظر اليه بالتالي في ضوء تلك التقارير .

١٣ - وقد استخدم الممثل الخاص ، في صياغة التقرير الحالي ، المعلومات التي قدمتها اليه حكومة السلفادور والحكومات الاخرى ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ،وغيرها من المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع والمتعلقة بحالة حقوق الانسان في السلفادور .

١٤ - ورأى الممثل الخاص ان التقرير سينتفع الى حد كبير من استمرار المعاونة التي قدمتها حكومة السلفادور اليه في وضع تقاريره السابقة ، ولذلك ، التمس من الحكومة ، عن طريق سفيرها لدى المنظمات الدولية في جنيف ، الاذن له بزيارة البلد مرة اخرى في ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ . وفي ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، أبلغ السفير الآنف الذكر الممثل الخاص بأن الحكومة قد أذنت له بالزيارة ، ولكن بصفته الشخصية وليس بصفته ممثلا للجنة حقوق الانسان اذ لاتزال توجد لدى الحكومة تحفظات ذات طابع قانوني بشأن ولايته .

١٥ - وكما حدث في الاعوام السابقة ، كان التعاون الذي قدمته حكومة السلفادور الى الممثل الخاص كاملا وواضحا . فلم تقتصر السلطات السلفادورية على منح الممثل الخاص تسهيلات واسعة وحرية العمل والتنقل للوفاء بولايته في البلد ولكنها زودته ايضا بمعلومات وفيرة وأجرت معه محادثات صريحة ومثمرة . والممثل الخاص يعرب مرة اخرى عن امتنانه لهذا التعاون الذي يعلق عليه أهمية كبيرة .

---

(٩) E/CN.4/1502 و E/CN.4/1983/20 ، و E/CN.4/1984/25 و Corr.1 و E/CN.4/1985/18 ، مراجع سبق ذكرها .

١٦ - وعلى نحو مماثل قامت قطاعات اخرى في السلفادور ، من بينها الكنيسة ، ومنظمات حقوق الانسان ، وجمعيات خاصة وأفراد ، وقوات المعارضة المسلحة ، بتقديم مساعدات كبيرة وقيمة في اعداد هذ التقرير• ويعرب الممثل الخاص عن تقديره لهذا التعاون ايضا ، والذي يود أن يؤكد على اهميته •

١٧ - وقد وصل الممثل الخاص الى السلفادور يوم الاحد ، ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، وبقي في البلد حتى يوم الاربعاء ١٨ ايلول / سبتمبر • واجرى اثناء زيارته مقابلات مع الشخصيات التالية : السيد خوسيه نابوليون دوارتي ، رئيس الجمهورية ، والسيد رودولفو انطونيو كاستيللو كلاراماونت، نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ، والسيد غليرمو انطونيو غيفارا لاكايو ، رئيس الجمعية التشريعية ، والسيد فرانسيسكوخوسيه غيريرو ، رئيس المحكمة العليا وبصحبته عدد من القضاة ، والسيد خوليو سامايوا وزير العدل والسيد ادغار بيلوسوفيونز ، وزير الداخلية ، والسيد خوسيه البرتو بونديا فلورس ، وزير التربية ، والجنرال كارلوس يوغينيو فيدس كاسانوفا ، وزير الدفاع والامن العام والسيد سنتياغو مندوسا اكويلار ، المدعي العام للجمهورية ، والكولونيل كارلوس سيتالدو لوبيس تويلا نائب وزير الدفاع والمسوءول عن الامن العام ، والسيدة دو لوريس هنريكس نائبة وزير التنمية الاجتماعية ، والسيد رومان هونوريو ميخيا نائب وزير تعليم الكبار والسيد ماريو سامايوا ، رئيس المجلس المركزي للانتخابات وبصحبته اعضاء المجلس الآخرين ، والعقيد رودولفوا انطونيو ريفيلو ، مدير الشرطة الوطنية ، والعقيد رينالد غولتشر ، مدير شرطة الخزانة والعقيد ارستيديس مونتيس مدير الحرس الوطني ، والسيد ارنستو كريوليو ، رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري والسيد كارلوس راميريس ستليفو ، رئيس المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي والسيد خوان بابلو ميخيا رودريغيس ، مدير المصرف الوطني للاراضي ، والعقيد كارلوس ارماندو افيلس ، رئيس لجنة صحافة قوات الامن المركزي •

١٨ - وفي السلفادور أجرى الممثل الخاص ايضا مقابلات مع المونسينور ريفيرا اي داماس رئيس اساقفة سان سلفادور ، والاب اغناسيوا ياكوا ياكوريا ، مدير جامعة السلفادور الكاثوليكية ، والسيد بينجامين سستوني، الامين التنفيذي للجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) والسيدة ماريا خوليا هرناندس ، من المكتب الاسقفي للحماية القانونية ، والسيد بليك اورتمان رئيس لجنة ميمونايت المركزية والسيد غاري كوزيت ، المندوب الرسمي للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة ، وممثلين للجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) والاب سيغوندو مونتس ، الاستاذ بالجامعة الكاثوليكية ، وممثلي لجنة امهات الاشخاص الذين اختفوا أو اعتقلوا أو قتلوا لاسباب سياسية في السلفادور ومع الممثلين الدبلوماسيين لاسبانيا والولايات المتحدة الامريكية •

١٩ - وزار الممثل الخاص ايضا سجن الرجال في ماريونا وسجن النساء في اولوبانغو وزنزانات الاحتجاز في مقر الشرطة الوطنية والحرس الوطني وشرطة الخزانة وتمكن في جميع هذه الاماكن من التحدث الى من يشاء من السجناء السياسيين بحرية وفي سرية تامة • وتلقى ايضا بيانات من الشهود في مكاتب ابرشية سان سلفادور ، وقدمت الشهود ، هيئة الحماية القانونية ، وهيئة المساعدة القانونية ولجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) •

٢٠ - وفي واشنطن اجرى الممثل الخاص مقابلة مع الدكتور ادموندو فاراغاس كاريتو ، الامين التنفيذي للجنة الامريكية المشتركة لحقوق الانسان ومع احد محامي تلك اللجنة •

٢١ - وفي واشنطن ايضا وفي نيويورك تبادل الممثل الخاص الآراء مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية •

٢٢ - وفي مدريد اجرى الممثل الخاص مقابلة مع ممثلين للجنة السياسية والدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، وفي نيويورك ، اجرى مزيدا من المحادثات مع احد الممثلين •

٢٣ - وفي نيويورك ، اجرى الممثل الخاص مقابلة مع ممثلي " لجنة المحامين من أجل حقوق الانسان الدولية " •

٢٤ - وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، اجرى الممثل الخاص مقابلة اخرى في مدريد مع ممثل للجنة السياسية والدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية •

٢٥ - وفي ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، اجرى الممثل الخاص مقابلة في جنيف مع السفير الممثل بالنيابة لجمهورية السلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف •

أولا - الحالة السياسية العامة

٢٦ - لا يعتزم الممثل الخاص أن يقدم هنا عرضا لجميع التقلبات السياسية التي شهدتها السلفادور حتى هذا الوقت من عام ١٩٨٥ ، اذ انه سيقتصر على تناول التطورات الأوثق صلة بقضية حقوق الانسان ، ولاسيما الانتخابات التشريعية والبلدية ، والحوار بين الحكومة من جهة - وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، من جهة أخرى .

٢٧ - ومن المعروف لدى الجميع أن المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور (١٠) قد دعا في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ، الى اجراء انتخابات عامة لانتخاب نواب في المجلس التشريعي والمجالس البلدية في جميع أنحاء القطر ، وذلك وفقا للدستور وللقوانين السارية . وقد جرت الانتخابات في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٥ ، حيث اشترك فيها تسعة أحزاب سياسية قام ممثلوها بمعاينة ومراقبة العملية الانتخابية . ووفقا للوثائق التي أتاحها للممثل الخاص المجلس المركزي للانتخابات فان قوات الأمن المركزي السلفادورية قد أسهمت في تلك العملية باضطلاعها بمسؤولية الحفاظ على الأمن في جميع المواقع الانتخابية ، والقيام بنقل الناخبين وتوزيعهم . وفي هذا الصدد ، يجدر التنويه بالموقف الحيادي لقوات الأمن المركزي . كما أوضحت الوثائق أن الانتخابات قد خضعت لاشراف ١٣٠ مراقبا ومندوبا دوليا ، وان المجلس المركزي للانتخابات لم يتلقّ ، أثناء سير الانتخابات ، أي اعتراض أو شكوى من أي من الأحزاب السياسية المتنافسة . كما ذكرت الوثائق أن الانتخابات قد جرت في جميع أنحاء الأراضي الوطنية على الرغم من أن الادلاء بالأصوات في ٢٠ من البلديات قد جرى في أقرب القرى المجاورة .

٢٨ - وكما حدث في مناسبات سابقة ، ووفقا للتقارير الواردة في الصحف الدولية (١١)، حاولت قوات المغاوير عرقلة أو تعطيل الانتخابات في الأسابيع التي سبقت اجراءها عن طريق مهاجمة ستة مراكز انتخابية على الأقل ، واعاقة حركة المرور في الطرق الرئيسية ، وحرق أو قصف ٢٠ مقرا من مقار المجالس البلدية . كذلك تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور في شكل تقارير وردت في الصحف المحلية عن انتهاكات حق الانتخاب (١٢).

٢٩ - وفيما يتعلق بانتخاب نواب المجلس التشريعي ، كان هناك ما مجموعه ٢٣١ ٩٦٥ بطاقة اقتراع صحيحة ، وامتنع عن التصويت ٦٩٠ ٥٧ شخصا ، وكان هناك ٠٠٧ ٧٤ بطاقات اقتراع باطلة ، و ٦٧٨ ٤ بطاقة اقتراع مطعون فيها ، و ٢٥٨ ٤٥٢ ١ بطاقة اقتراع غير مستعملة (١٣). وكانت النتائج كما يلي : الحزب الديمقراطي المسيحي ٣٣٨ ٥٠٥ صوتا ، و ٣٣ نائبا ، وائتلاف التحالف الجمهوري

---

(١٠) تقرير رئيس المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور المقدم الى الممثل الخاص سان سلفادور ، ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ .

(١١) " ميامي هيرالد" ، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٥ ؛ "ذي لوس انجيلوس تايمز" ، ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٥ .

(١٢) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة ، "انتهاكات حق الاقتراع"، الفترة من ١أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١آب/اغسطس ١٩٨٥ .

(١٣) المجلس المركزي للانتخابات في السلفادور ، الحسابات الرسمية ، ٣١ آذار / مارس ١٩٨٥ . انتخاب النواب والمجالس البلدية في الجمهورية .

الوطني - حزب المصالحة الوطنية ، ٣٩٥ ٣٦٧ صوتا ، و ٢٥ نائبا ، والحزب السلفادوري المؤسسي الأصيل ، ١٠١ ٣٦ صوتا ، ونائبا واحدا ، وحزب العمل الديمقراطي ، ٥٦٥ ٣٥ صوتا ، ونائبا واحدا. أما الأحزاب الأخرى المدرجة في قائمة الانتخاب فلم تحصل على العدد الكافي من الأصوات اللازمة لانتخاب نواب لها في المجلس التشريعي .

٣٠ - وفيما يتعلق بالانتخابات للمجالس البلدية (١٤)، كان هناك ٧٦٦ ٩٨٢ بطاقة اقتراع صحيحة ، وامتنع عن التصويت ١٤٨ ٦٦ شخصا ، وكان هناك ٨٨٣ ٧٤ بطاقة اقتراع باطلة ، و ٣٢٤ ٤ بطاقة اقتراع مطعون فيها ، و ١٩٣ ٤٤٠ ١ بطاقة اقتراع غير مستعملة . وكانت النتائج العامة كما يلي : الحزب الديمقراطي المسيحي ٦٣٥ ٥١٧ صوتا ؛ والتحالف الجمهوري الوطني ٩٨٨ ٢٨٣صوتا ؛ وحزب المصالحة الوطنية ٧٩٦ ٨٦ صوتا ؛ والحزب السلفادوري المؤسسي الأصيل ٨٢٧ ٤٤ صوتا ؛ والحزب الشعبي السلفادوري ٥٤٢ ١٦ صوتا ؛ وحزب العمل الديمقراطي ٩٠٨ ٣١ صوتا .

٣١ - وفي أوائل حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، أعاد الرئيس دوارتي تشكيل حكومته (١٥). وكانت أهم التغييرات كما يلي : تعيين السيد رودولفو كاستيليو كلارامونت ، نائبا لرئيس الجمهورية ، وزيرا للخارجية أيضا ، وتعيين الدكتور خورخه ادواردو تينوريو وزيرا للرئاسة ، والدكتور ادغار ارنستو بليوسو فونيس ، وزيرا للداخلية ، والسيدة دولوريس ادوبيغيس انريكيس ، نائبة لوزير التنمية الاجتماعية ، والدكتور خوليو الفريدو سامايووا ، وزيرا للعدل ، والبروفسور خوسيه البرتو بويندييا ، وزيرا للتعليم ، والدكتور ميغل اليخاندرو غالييغوس ، وزيرا للعمل والتأمينات الاجتماعية ، والسيد خوليو ريباس غاليونت ، وزيرا للتجارة الخارجية ، والسيد خوليو ادولفو ريي بريندس ، وزيرا للثقافة والمواصلات ، والدكتور سنتياغو مندوسا أغيلار ، مدعيا عاما للجمهورية ، والدكتور رفائيل فلوريس دي فلوريس ، أمينا للمظالم .

٣٢ - ومن ناحية أخرى أنشئت في ٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ وزارة الثقافة والمواصلات (١٦). وفي نفس التاريخ أنشىء مكتب نائب وزير التربية والتعليم (١٧)، وكذلك مكتب نائب وزير التنمية الريفية والارشاد الزراعي ، الملحق بوزارة الزراعة والانتاج الحيواني (١٨).

٣٣ - ووفقا للمعلومات المقدمة الى الممثل الخاص من حكومة السلفادور (١٩) ، قرر المجلس التشريعي ، في ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، مد فترة الأحكام العرفية ٣٠ يوما. كما تم تعطيل الضمانات الدستورية المتعلقة بحرية التنقل ، وحرية التعبير ، وحرية المراسلة .

---

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) حكومة السلفادور ، وزارة الخارجية ، البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ، سويسرا . النشرة الاعلامية الصادرة في ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ .

(١٦) حكومة السلفادور ، الجريدة الرسمية ، ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥ .

(١٧) المرجع نفسه .

(١٨) المرجع نفسه .

(١٩) حكومة السلفادور ، البعثة الدائمة للسلفادور ... مرجع مذكور في موضع آخر . النشرة الاعلامية الصادرة في ١١ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ ، مرجع مذكور في موضع آخر .

٣٤ - ومن التطورات السياسية الأخرى التي اطلع عليها الممثل الخاص في الصحف الدولية (٢٠)، ما مؤداه أن السيد روبرتو دوبويسون ، رئيس الحزب السياسي المعروف باسم التحالف الجمهوري الوطني ، قد استقال من منصبه في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ • ووفقا للمصدر نفسه ، انتخب التحالف الجمهوري الوطني السيد الفريدو كريستياني رئيسا جديدا له •

٣٥ - ويقدم الممثل الخاص التقرير التالي عن وضع الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية •

٣٦ - فقد قدم الممثل الخاص ، في تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الانسان ، معلومات مفصلة عن الاجتماعات التي عقدت في الربع الأخير من عام ١٩٨٤ في مدينتي لابالما وآياوالو (٢١) • ولم تعقد بعد تلك الاجتماعات جولة أخرى من المفاوضات •

٣٧ - ووفقا لتقارير واردة في الصحافة الدولية ، فان الرئيس دوارتي قد أعلن ، في آذار/ مارس ١٩٨٥ ، أن الحكومة ستستأنف الحوار مع حركة المغاوير بعد الانتخابات التشريعية والبلدية (٢٢) • وبعد الانتخابات ، وبالتحديد في ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ ، اقترحت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية استئناف الحوار فورا وعلى أعلى المستويات في ٢١ نيسان/ ابريل (٢٣)، وضمنت اقتراحها ، في جملة أمور ، تدابير لتخفيف حدة النزاع ، ومسائل سياسية ، وقيودا متبادلة على المساعدة العسكرية الأجنبية • وبعد ذلك بأيام ، أعلن السيد ريي برينداس ، وزير الرئاسة ، أن الوقت ليس مناسبا لعقد اجتماعات وذلك لأن الحكومة ، رغم عزمها على مواصلة الحوار والبحث عن وسائل سياسية لاقرار السلم ، ترغب في الانتظار حتى تتقلد السلطات الجديدة مهامها وتعقد اجتماعات مع قطاعات شتى من البلد (٢٤) • وفي ١٢ نيسان / ابريل رفض الرئيس دوارتي حضور الاجتماع الذي اقترحته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٢٥) وذلك لأنه يريد أن يتأكّد من أن الاجتماع سيكون مثمرا ، وليس مجرد مسرحية • وفي ٢٣ نيسان/ ابريل قدمت الحكومة ، عن طريق كبير أساقفة سان سلفادور ، اقتراحا الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية يتعلق بجولة من المحادثات (٢٦) تكون مغلقة ، وتعقد خارج البلد (٢٧) • وردا على ذلك ، قدمت الجبهة اقتراحا مضادا يحدد تواريخ وأماكن لعقد اجتماعات علنية ومغلقة في السلفادور (٢٨)،

---

(٢٠) " ذي نيويورك تايمز" ، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ •

(٢١) E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع آخر ، الفقرات من ٣١ الى ٣٩ •

(٢٢) " البابييس" ، ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٥ ، " لوموند" ، ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٥ •

(٢٣) " خورنادا" ، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ ، و " ١+١" ، ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٤) " ١+١ " ، ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٥ •

(٢٥) " اكسلسيور" ، ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٦) "الموندو" ، ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٧) "ناسيونال" ، ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، و "اكسلسيور" ، ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، و " الديا" ، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٥ •

(٢٨) " السلفادور انفورماتيفو" ، مكتب الاعلام الدولي للجبهة الديمقراطية الثورية في السلفادور ، السنة الثالثة ، رقم ٤٦ ، حزيران/ يونيه ١٩٨٥ •

يقترح ، على ما يبدو ، أن تعقد في مدينة بيركين [٢٩] . والواقع ان الجولة الثالثة من المفاوضات لم تعقد قط .

٣٨ - وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر ، نظمت جامعة السلفادور في عاصمة الجمهورية " أيام سلم" دعت اليها ممثلين عن الحكومة وعن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني [٣٠] - الجبهة الديمقراطية الثورية . غير أنه ، في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، اعلنت لجنة الصحافة التابعة لقوات الأمن المركزي أنه سوف يتم التصرف في مثل هذه الحالة بمقتضى القانون [٣١] . وذلك عملا بالولاية الدستورية المتعلقة بالحفاظ على النظام العام ووفقا للقوانين ذات الصلة [٣١] . وفي الحقيقة انه لم يتسنّ اقامة " أيام السلم" المذكورة .

٣٩ - ويدرك الممثل الخاص ان تقريره يجب ألا يتضمن أية دلالات ، ولو طفيفة ، عن مكان انعقاد المحادثات بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، أو عما اذا كانت تلك المحادثات علنية أو سرية ، أو عن ظروف تلك المحادثات ، الا أنه يرى أن من حقه التعبير مرة أخرى عن ايمانه الراسخ بالحاجة الى اقامة حوار صادق وصريح ومفتوح غير قائم على اعتبارات تكتيكية ، وانما على مبدأ انقاذ أرواح المواطنين السلفادوريين ، وعلى الحاجة الى تحقيق تعايش سلمي مستقر في السلفادور في جو من الديمقراطية والتعددية .

ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٠ - تفيد تقارير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه في عام ١٩٨٤ [٣٢] :

" للسنة السادسة على التوالي ، واقتصاد السلفادور يظهر مستوى منخفضا للغاية من النشاط نتيجة لعوامل اقتصادية وعوامل أخرى . ومع ذلك ، وفي أعقاب التقلص الحاد للاقتصاد بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، تغيّر الاتجاه ، حيث أظهر الناتج المحلي الاجمالي زيادة بلغت ٥ر١ في المائة . ونتيجة للهجرة المستمرة للسكان الى الخارج بسبب العوامل الاقتصادية وطول فترة النزاع الداخلي ، اتسم معدل نمو السكان بالاعتدال ، كما أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد قد ازداد بما يقرب من ١ في المائة ، بيد ان انخفاضه المستمر في السنوات الخمس الماضية قد وصل في عام ١٩٨٤ الى مستوى يماثل ، بالكاد ، المستوى الذي كان سائدا منذ عقدين . ومن ناحية أخرى ، ازداد الدخل القومي بدرجة كبيرة نتيجة لتحسّن معدلات التبادل التجاري ، وهو التحسّن الأوّل من نوعه بعد فترة من الهبوط المنتظم وانخفاض في مدفوعات سداد الديون الخارجية .

---

(٢٩) " الديا" ، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٥ .

(٣٠) "الموندو" ، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٣١) المرجع نفسه ، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٣٢) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، " دراسة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ١٩٨٤"، السلفادور، LC/L.330/Add.2 ، حزيران / يونيه ١٩٨٥ .

٤١ - " أما الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الاجمالي فيمكن تعليلها ، أساسا ، باجراء الانتخابات في النصف الأول من عام ١٩٨٤ ، وانتخاب حكومة مدنية ، لمدة أربع سنوات ، ذات سياسة اقتصادية توسعية ، على ما يبدو ، غيّرت من نمط التوقعات • وعلى الرغم من صعوبة تقييم أهمية تلك الظاهرة ، فان عددا من المصالح الاقتصادية الخاصة قد أعربت عن استعدادها لاعادة تنشيط الاستثمار (ازداد الاستثمار الخاص بنسبة ٤ في المائة) وقد يكون ذلك التحسّن قد تحقق نتيجة للمفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة التي كان قد أعلن عنها ثم شرع في اجرائها •

" ووفقا لتقرير آخر ، فان الحكومة تتنبّأ بأن يزيد الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٥ بنسبة ٢ في المائة" (٣٣)•

وفيما يتعلق بالمرتبات ، فان تقارير اللجنة تفيد بما يلي :

" ••• ومن ناحية الطلب ، لاحظت اللجنة أثر الغاء قرار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي وضع مبادىء توجيهية عامة لسياسة التكيّف التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي • أما تلك السياسة ، التي طبقت بحذافيرها اعتبارا من عام ١٩٨٢ ، فقد أسفرت ، في جملة أمور ، عن تجميد المرتبات الأساسية لأكثر من عامين ، مما أدى الى انخفاض قوتها الشرائية الحقيقية • وفي عام ١٩٨٤ ، توقف ذلك الاتجاه نتيجة للزيادات الكبيرة في المرتبات في القطاع العام ، والتي انتشرت ، عند المستوى الأدنى للأجور ، في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية الخاصة • بيد أن المرتبات الأساسية في الأنشطة الزراعية والزراعية - الصناعية ، ظلت على مستوى عام ١٩٨٠ •

" كما كان لزيادة تدفق التحويلات الخاصة في شكل مبالغ محوّلة من المواطنين السلفادوريين المقيمين في الخارج أثر مفيد على دخل الفرد " (٣٤)•

٤٢ - الا أن البطالة ظلت ، تقريبا ، عند نفس المستوى ، أي بنسبة ٣٠ في المائة ، وذلك منذ بداية الثمانينات • وتفسّر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلك الظاهرة بأن أكثر الأنشطة المتسمة بكثافة اليد العاملة ، أي زراعة البن والقطن وأعمال التشييد ، كانت من بين أكثر القطاعات كسادا • ووفقا للتقرير نفسه ، فان انتقال سكان الريف الى المناطق الحضرية ، هربا من القتال الدائر ، انما كان بمثابة عامل آخر أدى الى حدوث تلك النسبة المرتفعة • وقد أسفر ذلك عن زيادة في حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، التي تمثّل عاملا هاما من عوامل تخفيف حدة مشكلة البطالة •

---

(٣٣) وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، معلومات غير سرية : " تقرير مقدم الى الكونغرس عن الحالة في السلفادور في الفترة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥"•

(٣٤) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، " دراسة اقتصادية •••" ، مرجع مذكور في موضع سابق •

٤٣ - الا أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٥) تسلّط الضوء على التأثير الشديد للحرب الأهلية على الاقتصاد :

" ... حيث تسببت ، في جملة أمور ، في احداث مظاهر خلل خطيرة في جهاز الانتاج ، وفي تشريد الأشخاص ، وفي احداث خسائر في الأرواح وخسائر مادية وفي تحويل النفقات العامة الى تمويل الأنشطة غير المتصلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من حدوث تغيّرات مفيدة في التوقعات الاقتصادية ، فان التوترات الاجتماعية والسياسية الخطيرة ظلت تعمل على تثبيط الاستثمارات وتشجيع هروب رؤوس الأموال ، وفي بعض الحالات هروب الموارد البشرية . وبوجه عام فان الحرب الأهلية أدّت الى تجزئة السلفادور جغرافيا واقتصاديا ، مقيّدة بذلك الأنشطة الانتاجية والعمالة والدخل" .

٤٤ - وخلاصة القول ان تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يخلص الى ما يلي (٣٦) :

" ... أظهرت السياسة الاقتصادية ، في عام ١٩٨٤ ، بعض الجوانب التي ميزتها عن السياسة التي كانت مطبقة في السنوات السابقة ، وذلك من حيث أن التطورات السياسية والنزاع الداخلي قد شهدا تغيّرات نتيجة للعملية الانتخابية ولتحرك ، هو الأول من نوعه ، نحو انهاء النزاع عن طريق الحوار" .

٤٥ - وكان الممثل الخاص قد أشار باسهاب في تقاريره السابقة (٣٧) الى برنامج الاصلاح الزراعي الذي اضطلع به مجلس قيادة الحكومة الثورية في عام ١٩٨٠ . وتشير هذه المعلومات الى أنه وفقا للمادة ١٠٥ من الدستور الحالي الذي اعتمد في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ والذي دخل حيّز النفاذ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر التالي ، يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري في السلفادور أن يمتلك مزرعة تصل مساحتها الى ٢٤٥ هكتارا ، الأمر الذي يعني أن المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الزراعي لا تشمل المزارع التي تزيد مساحتها عن ذلك . وينبغي أيضا ملاحظة أن المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي لم تنفذ على الاطلاق ، على الرغم من ورودها في القانون .

٤٦ - ووفقا للمذكرة المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور من المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي (٣٨) فانه في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٨٥ ، بلغ عدد الملكيات الزراعية المتأثرة في المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الزراعي ٤٧٠ قطعة مجموع مساحتها ٢١٩ ٣٦٢ر٤ من الهكتار . وعوّض الملاك السابقون عن ٢٨٦ من هذه القطع بسندات ونقدا يبلغ مجموع قيمتها ٤٤٤ ٤٢٨ر٢٤١ كولونا ، وصدرت

---

(٣٥) المرجع نفسه .

(٣٦) المرجع نفسه .

(٣٧) E/CN.4/1502 و E/CN.4/1983/20 ، و E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، و E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق .

(٣٨) المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي ، مكتب التخطيط ، تقرير عن التقدم المحرز في عملية الاصلاح الزراعي (حتى ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٨٥) ، سان سلفادور ، آب/ اغسطس ١٩٨٥ .

سندات ملكية لـ ٩٨ جمعية تعاونية في القطاع المستصلح • وجاء في المذكرة أيضا ، أنه حتى ٢٠آب/ أغسطس ١٩٨٥ ، كان عدد المستفيدين من الاصلاح ١٥٤ ١٨٨ شخصا • وأشارت المذكرة الى أن الاجراءات المؤسسية ركزت على المجالات التالية : (أ) التعجيل بعملية تعويض الملاّك السابقين وتسليم صكوك الملكية للتعاونيات المستفيدة من البرنامج ؛ (ب) تنفيذ تدابير تتعلق بتعديل التنظيم الاداري ونظم الانتاج في التعاونيات بغية تحويلها الى وحدات انتاجية مدرة للربح ؛ (ج) تعزيز التدابير الرامية الى زيادة المكاسب الاجتماعية •

٤٧ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح الزراعي ، ووفقا للوثائق التي قدمت الى الممثل الخاص من قبل السلطات المختصة (٣٩) في سان سلفادور ، كانت الحالة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ كالتالي : ورد ١٤٢ ٧٩ من الطلبات ، ويوجد ٦٦٨ ٦٣ مستفيدا مباشرا من مجموع المستفيدين البالغ ٠٠٨ ٣٨٢ وبلغت المساحة المتأثّرة ٠٠٣ ١٣٩ منساناس وصدر ٦٧٦ ٦٥ صكا موءقتا استفاد منها مباشرة ٦١٤ ٥٥ شخصا • وتنص الوثيقة على أن قطاعات السكان المشتركين في البرنامج يتمتعون حاليا بخدمات من قبيل المساعدة التقنية والائتمان الزراعي والتنمية المجتمعية ٠٠ الخ الذي يترتب عليه عدم اقتصارهم حاليا على أنشطة زراعة الكفاف بل دخولهم في أنشطة أخرى تتيح لهم تحسين مستوى معيشتهم •

٤٨ - وشرح القائمون على تنفيذ المرحلة الثالثة من الاصلاح الزراعي للممثل الخاص المصاعب التي تترتب على الأعمال التي يرتكبها المغاوير مثل توجيه التهديدات لموظفي المصرف الوطني للأراضي الزراعية وحرق المركبات والمحاصيل وفرض ضرائب لحساب الثورة على الفلاحين المستفيدين من البرنامج •

٤٩ - أما فيما يتعلق بالحقوق العمالية لرعايا السلفادور ، يشير الممثل الخاص أولا الى المعلومات التالية الواردة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي (٤٠) : " فيما يتصل بالقضايا ذات الأرقام ٩٥٣ و ٩٧٣ و ١١٥٠ و ١١٦٨ و ١٢٣٣ و ١٢٥٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٣ و ١٢٨١ (السلفادور) ، فان اللجنة في جلستها المعقودة في أيار/ مايو ١٩٨٥ ، أحاطت علما بأنه ، أثناء زيارة قام بها المدير العام الى السلفادور ، أبدت الحكومة استعدادها لقبول بعثة تقوم باتصالات مباشرة لدراسة هذه القضايا من شتى جوانبها • ونظرا لعدم تلقي اللجنة التثبيت المنتظر اللازم لايفاد هذه البعثة ، فان اللجنة تحثّ الحكومة على أن تبادر في أسرع وقت ممكن الى ارسال رد في هذا الشأن ، بحيث يتسنى للجنة أن تعكف ، في اجتماعها المقرر عقده في شباط /فبراير ١٩٨٦ ، على دراسة المعلومات التي تكون البعثة المذكورة قد جمعتها في السلفادور" •

٥٠ - ومن جهة أخرى ، نما الى علم الممثل الخاص حدوث اضرابات متكررة عن العمل بما فيها اضرابات قام بها موظفون في القطاع العام (٤١) • وقد اضطرت اضرابات الموظفين العموميين ، وزارة

---

(٣٩) المصرف الوطني للأراضي الزراعية ، المرفق رقم ١ "الانشطة التنفيذية للمرسوم رقم ٢٠٧" •

(٤٠) مكتب العمل الدولي ، مجلس الادارة ، GB.231/10/13 ، الجلسة ٢٣١ ، جنيف ، ١١ - ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ •

(٤١) " ذي كريستيان ساينس مونيتور"، من ٦ الى ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٥ •

العمل والرعاية الاجتماعية الى أن تعلن في الصحف المحلية أن العمل لايزال ساريا بالمرسوم رقم ٢٩٦ الموءرخ في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٠ (٤٢). وينص هذا المرسوم على اعتبار ... "اضراب موظفي الدولة والعاملين بها وأجهزتها اللامركزية عن العمل والتخلف الجماعي عن العمل أمرا غير مشروع".

٥١ - ويود الممثل الخاص أن يشير على الأخص الى الاضراب الذي شهده القطاع العام في نهاية أيار/ مايو وبداية حزيران/ يونيه وقام به العاملون في المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي ، وهو الاضراب الذي اقتضى استدعاء الجيش لفضه . ووفقا لما نشرته الصحافة الدولية (٤٣)، قام نحو ٥٠٠ من الجنود السلفادوريين ، مسلحين بالرشاشات ويرتدون أقنعة واقية من الغازات ، باقتحام مستشفى سان سلفادور العام للضمان الاجتماعي في يوم الأحد ٢ حزيران / يونيه ١٩٨٥ لتفرقة ٣٠٠٠ من العاملين المضربين عن العمل لمدة ثلاثة أسابيع . وذكرت التقارير أيضا أنه قد نتج عن هذه الحوادث وفاة أحد المرضى بسكتة قلبية لعدم حصوله على الرعاية اللازمة ، كما قتل في الهجوم أربعة ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية ، أعتقد خطأ أنهم من الجماعة المخربة . أما رواية الحكومة السلفادورية بشأن هذه الحوادث (٤٤) فتذهب الى أن " الاجراءات العسكرية قد اتخذت لضمان الامتثال للقرار القضائي الذي يقضي بعدم شرعية الاضراب عن العمل ، ولاستئناف خدمات الضمان الاجتماعي الى أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مستفيد من المعهد المذكور . وقدمت الحكومة ايضاحات أخرى موءداها أن تلك العملية قد نفذت استنادا الى أسباب قانونية هي ما يلي : '١' المادة ٢٢١ من الدستور ، التي تحظر على عمال الحكومة والبلديات الاضراب عن العمل والتخلف الجماعي عنه ؛ '٢' القرار الذي أصدرته محكمة العمل ويعلن عدم شرعية الاضراب عن العمل ؛ '٣' الفقرة الفرعية ٤ من المادة ٤٠٠ من القانون الجنائي ، التي تصنّف المشاركة الفردية أو الجماعية في احتلال مبان ، أو مبان عامة ، أو مبان يستخدمها الجمهور ضمن جرائم الارهاب ؛ '٤' المادة ٢١١ من الدستور التي توعز الى قوات الأمن المركزي القيام بالمحافظة على النظام ، والأمن والراحة العامين . وقامت الرابطة العامة للموظفين العموميين والعاملين في البلديات في السلفادور بنشر اعلان من جانبها في الصحف المحلية (٤٥) ، ذكرت فيه أنه لم يكن ينبغي مطلقا استعمال الأساليب التي استخدمت لفض الاضرابات في مستشفى الضمان الاجتماعي ، وأدانت جميع أنواع الهجمات التي تعتدي على حياة الانسان ، ودعت الى مواصلة الحوار على نطاق واسع ، وقد صيغ البلاغ الصحفي (٤٦) الذي أصدره اتحاد العاملين في المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي في عبارات مماثلة .

---

(٤٢) " دياريو دي أوى" ، مرجع مذكور في موضع سابق ، ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٥ .

(٤٣) "البايس" و "ذي تايمز" و "ذي غارديان" و "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ .

(٤٤) حكومة السلفادور ، وزارة الخارجية ، برقية تلكس موءرخة في ٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ الى البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، سويسرا .

(٤٥) "دياريو دي أوي" ، مرجع مذكور في موضع آخر ، ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ .

(٤٦) "الديا" ، ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ .

٥٢ - ويود الممثل الخاص أن يشير أيضا الى المعلومات التي قدمتها " المساعدة القضائية المسيحية " (٤٧)، ومفادها أنه ، خلال الفترة بين كانون الثاني/ يناير وآب/ اغسطس ١٩٨٥ ، ألقت عناصر من قوات الأمن المركزي وأجهزة الأمن الأخرى القبض على ٢٨ مواطنا ، جميعهم أعضاء في اتحادات نقابية ، مع أنه قد تم الافراج عن بعضهم في وقت لاحق • وتشمل المعلومات المشار اليها بيانات شخصية عن العمال المعتقلين ، فضلا عن تاريخ اعتقالهم ومكانه ، وكذلك تاريخ ومكان الافراج عمّن أفرج عنهم • ومن جهة أخرى ، فقد وجد الممثل الخاص في صحف السلفادور اليومية اعلانات شتى صادرة عن اتحادات نقابية تورد فيها نبأ اعتقال العديد من أعضائها •

٥٣ - ويعتزم الممثل الخاص في هذا الفصل استنساخ بعض التقارير العديدة المتعلقة بما ترتكبه جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من تخريب منظم للهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد • وقد زودت السلطات السلفادورية الممثل الخاص مجددا بمعلومات مستفيضة تتعلق بهذه الأعمال • الا أن هذه الوثائق من الطول والاستفاضة بحيث يتعذّر اعادة استنساخها كاملة • لذلك سيقوم الممثل الخاص بايجازها ، كما سيقوم بتجميع بعض المعلومات الغزيرة التي أوردتها الصحافة الدولية •

٥٤ - ووفقا للمعلومات المقدمة من لجنة الصحافة التابعة للقوات المسلحة (٤٨)، قامت قوات المغاوير خلال النصف الأول لعام ١٩٨٥ بارتكاب أعمال التخريب التالية : ١٤٧ عملا تخريبيا في كانون الثاني/ يناير ، و ١٨٢ في شباط/ فبراير ، و ١٨٦ في آذار/ مارس ، و ١٣٩ في نيسان / أبريل ، و ١٦١ في أيار/ مايو ، و ٢٤ في حزيران/ يونيه • وبذلك بلغ مجموع عمليات التخريب التي ارتكبت خلال هذه الفترة ٨٣٩ عملا تخريبيا تشمل السلب واشعال الحرائق والحاق أضرار بشبكة النقل والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات والزراعة • وذكر تقرير آخر قدمته الشرطة الوطنية (٤٩) الى الممثل الخاص ، أن المعارضة المسلحة قامت في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر١٩٨٤ الى ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٥ ، بارتكاب ١١١ ١ عملا تخريبيا تتضمن تفجيرات بالديناميت ، و ٢٦٤ عملا تخريبيا باشعال الحرائق ، و ٢٦٤ ٢ عملا آخر من أعمال التخريب • وذكرت الادارة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية في السلفادور من جانبها ، أنها عانت في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ حتى ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٨٥ من خسائر ناجمة عن عمليات للمغاوير بلغت قيمة الخسائر فيها ٧٩٣ ٤٦٢ ٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ، وبلغ مجموع من قتل فيها خمسة من عامليها (٥٠). وذكرت شركة الكهرباء السلفادورية أنها تكبدت في نفس الفترة نتيجة لأعمال قام بها المغاوير خسائر تقدّر قيمتها بـ ٠٩٩ ٣٢٣ ٣٠ كولونا ، ونتج عن تلك الأعمال أيضا اصابة عدد من

---

(٤٧) المساعدة القضائية المسيحية ، " بيانات أولية ، الفترة من كانون الثاني/ يناير الى آب/اغسطس ١٩٨٥، بشأن انتهاك حق الحرية في القطاع العمالي من سكان السلفادور " ، مرفق الرسالة الموجهة الى الممثل الخاص في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ •

(٤٨) حكومة السلفادور ، وزارة الدفاع ، لجنة الصحافة التابعة لقوات الأمن المركزي •

(٤٩) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة ، "ملخصات" : الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٥ •

(٥٠) الادارة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، " ملخص الأضرار الناجمة عن أعمال التخريب في الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ الى ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٨٥" •

الأشخاص ومقتل ثلاثة (٥١). وقدمت حكومة السلفادور بدورها الى الممثل الخاص وثائق مسهبة (٥٢)، يتعذّر استنساخها بالكامل ، تتعلق بهجمات عديدة قام بها المغاوير ضد الممتلكات الخاصة والعامة . ومن جهة أخرى قام المسؤولون الحكوميون بأنفسهم بشرح العديد من هذه الهجمات للممثل الخاص ، وأعربوا عن قلقهم البالغ بشأن آثارها الضارة على اقتصاد البلد .

٥٥ - وفيما يلي يستنسخ الممثل الخاص بعضا من الأنباء العديدة المتصلة بهذا الموضوع ، التي نشرتها الصحافة العالمية .

٥٦ - أفادت جريدة " انترناشيونال هيرالد تريبيون" (٥٣) بأن " أعمال التخريب وأعمال القتل الأخرى التي نسبت الى اليسار في السلفادور زادت في الأشهر القليلة الماضية" .

٥٧ - وأفادت صحيفة "ذي غارديان" ... بأن المغاوير دمروا في أقل من شهر واحد ١٣ من مباني مجالس المدن تستخدم كمخازن لحفظ السجلات الانتخابية التي ستستخدم في انتخابات المجلس التشريعي المقرر عقدها يوم ٣١ آذار/ مارس " (٥٤).

٥٨ - ووفقا لما ذكرت مصادر عديدة ، أفاد الجيش في أيار/ مايو ، أن المغاوير ، طبقا لحساباته " ... سلبوا أو أحرقوا ٣٢ من مباني مجالس المدن ، وأغلبها في المقاطعات الشرقية" (٥٥).

٥٩ - وفيما يتعلق بمحاولات المغاوير عرقلة عملية الادلاء بالأصوات في انتخابات ٣١ آذار/مارس ذكرت صحيفة " البابيس" أن "... تبادلا لاطلاق النار قد حدث في الساعات الأولى من الصباح (٣١ آذار/ مارس) بالقرب من سان ميغيل ..." ولاحظت "... أن الحملة المكثفة التي يتعرّض لها النقل على الطرق قد منعت آلافا من الناخبين من السفر يوم السبت الى البلديات المسجلة فيها أسماؤهم" وأن هذه المشكلة حالت بينهم وبين الادلاء بأصواتهم ... وكان لحادث اطلاق نيران رشاشات على حافلة في أوسولاثان ، مما أودى بحياة امرأة ، أثر مباشر أيضا في العدول عن التصويت " (٥٦).

---

(٥١) شركة الكهرباء السلفادورية "تقرير عن الأضرار التي لحقت بالشبكة الكهربائية لشركة الكهرباء السلفادورية نتيجة لاعتداءات ارهابية مختلفة" ، سان سلفادور ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

(٥٢) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزي ، "تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الجماعات التخريبية ضد شعب السلفادور" . ثانيا ، "انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة ضد الحق في التملّك" ، المجلد السابع ، عن الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ ، الى ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٥ .

(٥٣) "انترناشيونال هيرالد تريبيون" ، ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٥ .

(٥٤) "ذي غارديان" ، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٥ .

(٥٥) "ذي غارديان" ، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٥ ، و "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ١١ و ١٢ أيار/ مايو ١٩٨٥ .

(٥٦) "البابيس" ، ١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

٦٠ - وتلقى الممثل الخاص معلومات أخرى [٥٧] تتعلق بمحاولات المغاوير عرقلة الانتخابات ، تشمل ادعاءات بشن هجمات على المركبات ، وبث ألغام على الطرق ، مما حال دون وصول الناس الى مراكز التصويت ، وحادث القاء قنبلة أسفر عن تدمير حافلة في اشالا تينانغو ، قبل يوم واحد من الانتخابات ، أدى الى مقتل ستة أشخاص واصابة أحد عشر بجراح • وطبقا لنفس المصدر ، قتلت في ' أوسولا ثان' طفلة في الخامسة من عمرها وعجوز عندما انفجر فيهما لغم لدى عبورهما الطريق • وزعم كذلك أن المغاوير قد قاموا في يوم الانتخابات باطلاق نيران الرشاشات على سيارة في سان ميغيل مما أسفر عن مقتل أحد المشتركين في حلقة دراسية واصابة قس بجراح • وذكر أيضا أن بعض خطوط الكهرباء ومحطات الطاقة الكهربائية في أنحاء البلد قد تعرّضت للتدمير •

٦١ - وجاء في تقرير ورد في جريدة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" " ••• أن المتمردين تسببوا في الحاق أضرار بالاقتصاد في العام الماضي تبلغ قيمتها ٢٩٣ر٩ من المليون من دولارات الولايات المتحدة ، أي بزيادة قدرها حوالي ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة عن عام ١٩٨٣•وان مجموع التكاليف المقدرة للتخريب الذي تعرّض له الاقتصاد في سنوات الحرب الخمس يبلغ ٢١٤ر١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة" [٥٨] •

٦٢ - وأشارت صحيفة "البابيس" أيضا الى هجوم جديد شنّه المغاوير على شبكة النقل وشبكة الكهرباء في البلد ، فأفادت "بأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كررت عن طريق محطتي البث الاذاعي الرسميتين التابعتين لها وهما ، راديو فينسيريموس وفارابوندو مارتي ، أنها ستواصل هجومها الأخير حتى اشعار آخر • وان الحملة الحالية للمغاوير - وهي الحملة السابعة خلال هذا العام - قد أسفرت عن تدمير أو اتلاف ثمان مركبات على الأقل ، بما في ذلك حافلات ، وشاحنات وسيارات رسمية [٥٩] •

٦٣ - ووفقا لتقرير نشرته "انترناشيونال هيرالد تريبيون" فان السيد خواكيم فيلالوبس كبير القادة العسكريين للمغاوير " قد شرح ما أسماه بالاستراتيجية الجديدة للمغاوير لشن حرب انتهاك •• حملة تخريب واغتيال ونصب كمائن مدعمة زيادة بث الألغام والشراك الخداعية ••• وذكر السيد فيلالوبس أن هذه الاستراتيجية تستهدف استنزاف اقتصاد البلد الى أن يبلغ نقطة الانهيار" [٦٠] •

٦٤ - وظل الممثل الخاص ، عقب وضع تقريره المؤقت المقدم الى الجمعية العامة ، يتلقى معلومات متعددة عن أعمال المغاوير التي تستهدف الهياكل الأساسية الاقتصادية في البلد • ومن أحدث الأنباء ، يشير الممثل الخاص الى أنه ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، أحرق الثوار

---

(٥٧) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، معلومات غير سرية ، "التقرير المقدم الى الكونغرس عن الحالة في السلفادور في الفترة من ١ شباط/فبراير و ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٥ •

(٥٨) "انترناشيونال هيرالد تريبيون" ، ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٥ •

(٥٩) "البابيس" ، ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ •

(٦٠) "أنترناشيونال هيرالد تريبيون" ، ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٥ •

السلفادوريون ٠٠٠ ١٢ من أكياس البن في المنطقة الشرقية من الجمهورية تقدّر قيمتها بـ ٤ر٢ مليون دولار (٦١) ، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، حطموا آلات مصنع لتجهيز البن في بلدة خوايا ، على بعد ٤٦ ميلا غرب سان سلفادور ، في مقاطعة سوسوناتي ، كما أحرقوا عدة مبان ، مما أسفر عن اصابة أربعة من أعضاء الدفاع المدني بجراح (٦٢) .

٦٥ - كما تلقّى الممثل الخاص من حكومة السلفادور معلومات وافرة عن أعمال المغاوير ونقلتها الصحف المحلية . ونورد فيما يلي هذه المعلومات بايجاز :

٦٦ - أفيد أنه ، في الفترة بين تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، شن المغاوير هجمات عديدة استهدفت الهياكل الأساسية الكهربائية ، مما حرم مناطق عديدة في البلد من الطاقة الكهربائية ومياه الشرب (٦٣) .

٦٧ - كما تأثّرت شبكة النقل بالتهديدات والاعتداءات على الحافلات والشاحنات والمركبات الخاصة وغيرها من وسائط النقل . وأسفر بعض هذه الحوادث عن مقتل بعض الأشخاص واصابة آخرين بجراح (٦٤) . وأفيد أنه قد تم بهذا الشكل تدمير شاحنة تجارية وسيارة اسعاف تابعة للصليب الاحمر (السلفادوري) ، وأصيب ركابهما بجراح من جراء انفجار ألغام زرعها مغاوير جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في طرق المنطقة الشرقية من البلد (٦٥) . وفي

---

(٦١) "ميامي هيرالد" ، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٦٢) "نيويورك تايمز" ، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، "واشنطن بوست"، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، "انترناشيونال هيرالد تريبيون" ، ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، "لوموند" ١٢ و ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

(٦٣) "دياريو لاتينو" ، ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ و ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

" ال دياريو دي أوي" ، ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، و ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ .

" ال موندو" ، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

" لابرنسا غرافيكا" ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، و ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

(٦٤) " ال دياريو دي أوي" ، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ ، و ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

" دياريو لاتينو" ، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٨ تشرين الأول/ اكتوبر١٩٨٥ ، و ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ .

" ال موندو" ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥، و ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

" لابرنسا غرافيكا"، ٩ تشرين الاول/اكتوبر١٩٨٥، و ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٦٥) " ال موندو" ، ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

"ال دياريو دي أوي" ، ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

حادثتين أخريين ، أطلقت نيران المدافع الرشاشة على سيارة اسعاف تابعة للصليب الأحمر السلفادوري ، وسيارة أجرة على طريق سانتا آنا - ميتابا ، مما أدى الى جرح أحد رجال الاسعاف وشخص صغير السن كانت تقله سيارة الاسعاف ، كما جرح سائق سيارة الأجرة (٦٦) .

٦٨ - وفي حادثة أخرى ، أطلقت نار مدافع رشاشة على مركبة خاصة في سان ميغيل ، مما أدى الى مقتل سائقها واصابة زوجته وولديه بجراح (٦٧) .

٦٩ - وتورد الصحف كذلك أنباء عن اعتداءات موجهة ضد عمليات جني البن والقطن (٦٨) ، بما في ذلك تدمير ٥٠٠ من أكياس البن في شرق البلد (٦٩) واضرام النار في ١ ٠٠٠ من بالات القطن (٧٠) .

٧٠ - ومرة اخرى ، اعترفت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٧١) بأنها " نفّذت أعمالا ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية كجزء من حملاتها العسكرية " . ولكنها أكّدت أن مثل هذه الأعمال لا تشكّل خرقا لاتفاقيات جنيف ، بل مسموح بها بموجب المادة ٥٢ من البروتوكول الاضافي الاول . وأضافت الى ذلك قولها أنه يجب عدم المبالغة في تصوير الآثار السلبية لتلك الهجمات ، لأنها ليست السبب الرئيسي في اضعاف اقتصاد البلد . وتعتقد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أن " هروب رأس المال أو عدم استثماره من قبل القطاع الخاص ، وهو القطاع الأكثر نفوذا أو الانفاق العسكري المبالغ فيه لحكومة السلفادور ، قد أسهم ، بلا شك ، اسهاما أكثر حسما في تقويض الحقوق الاقتصادية للسلفادوريين بالمقارنة بنتائج أعمال جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية " . وفضلا عن ذلك فان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لا تعارض في التفاوض مع الحكومة على وقف تلك الهجمات ، وتشير الى أنها قد تقدمت باقتراح بهذا الشأن ضمن اقتراح السلم الشامل الذي عرض في أياغوالو (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) (٧٢) .

٧١ - وعلى أية حال فان الممثل الخاص لا يمكنه أن يخفي قلقه العميق ازاء تلك الهجمات ، نظرا لأنها تساعد على اضعاف اقتصاد البلد ، المسلوب القوة فعلا ، مهددة بذلك تهديدا خطيرا تمتع الشعب السلفادوري في الحاضر والمستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة .

---

(٦٦) " لا برنسا غرافيكا " ، ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .
" ال دياريو دي أوي " ، ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .
" دياريو لاتينو " ، ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٦٧) "لابرنسا غرافيكا" ، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ .

(٦٨) " ال موندو" ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و١١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ .
" ال دياريو دي أوي" ، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ و٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .
" دياريو لاتينو" ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .
"لابرنسا غرافيكا" ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٦٩) " ال موندو" ، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٧٠) " ال دياريو دي أوي" ، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٧١) جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، اللجنة السياسية الدبلوماسية ، "حالة حقوق الانسان في الصراع المسلح السلفادوري : النصف الأول من عام ١٩٨٥" ، ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٥ .

(٧٢) انظر الوثيقة E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق ، الفقرتان ٣٥ و ٣٦ .

ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

٧٢- ظل الممثل الخاص يتلقى بنودا من معلومات شتى عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور • ونظرا لطبيعة تلك المعلومات ، فان من الصعب اخضاعها لاستعراض تفصيلي ناقد في ضوء الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الانسان • وبناء على ذلك ، رأى الممثل الخاص ، كما كانت الحال في تقاريره السابقة ، أن من الأفضل اتباع أسلوب مختلف ، هو التصنيف الذى تراعى فيه مراعاة شاملة أخطر الانتهاكات والظروف الفعلية التي حدثت فيها تلك الانتهاكات • وهذا التصنيف ، الذى لا ينطوى بأى حال على أى فروق صارمة بين الفئات المختلفة ، هو كما يلي: (١) الاغتيالات ؛ (٢) حالات الاختطاف والاختفاء ؛ (٣) المعتقلين السياسيون ؛ (٤) موقف القضاء الجنائي السلفادورى ؛ (٥) انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المغاوير •

١- الاغتيالات

٧٣- ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الاغتيالات السياسية لمدنيين غير مقاتلين • ويدرك الممثل الخاص ، كما كان في السنوات السابقة ، صعوبة التحديد الدقيق لعدد تلك الجرائم ويرى أن هذه الصعوبة تعود الى مجموعة متنوعة من الاسباب • ويتعلق السبب الاول بصعوبات التحرى ، خاصة في مناطق القتال • والسبب الثاني هو نفس حجم بعض الارقام • وهناك سبب آخر هو انه كثيرا ما لا تتكشف المعلومات المتعلقة بحالات القتل الا بعد العثور على الجثث بحيث يكون من الصعب تحديد ما اذا كانت جرائم القتل هذه قد ارتكبت بدوافع سياسية حقا أو انها جرائم عادية فحسب• كذلك يوجد سبب آخر هو ان النزاع المسلح قائم بين جيش نظامي ومنظمة للمغاوير وقد يكون من الصعب في بعض الاحيان تحديد ما اذا كان القتلى من المقاتلين أو المدنيين • وأخيرا ، تزيد من الصعوبات الاختلافات في المنهجية التي تتبعها مصادر المعلومات المختلفة • ولكل تلك الاسباب يرى الممثل الخاص ان هناك حاجة للحذر الشديد في تحديد اعداد الاغتيالات السياسية لغير المقاتلين ، لأنه ليست هناك طريقة للتأكد من أن الاعداد المبلغ عنها للاغتيالات السياسية تعكس بدقة العدد الفعلي ، وتبين التفاوتات الواسعة أحيانا بين تلك الأرقام ، بوضوح ، الحاجة الى الحذر الشديد•

٧٤- ووفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية (٧٣) ، تعزى الى القوات المسلحة الحكومية والهيئات شبه العسكرية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ الحالات التالية للاعدام دون محاكمة : ٢٢٧ حالة في كانون الثاني/يناير ؛ و ١٤٦ حالة في شباط/فبراير ؛ و ١٢٨ حالة في آذار/مارس ؛ و ١٦٨ حالة في نيسان/ابريل ؛ و ١١٦ حالة في ايار/مايو ؛ و ٦٥ حالة في حزيران/يونيه • وعلى أية حال ، تشمل هذه الارقام اشخاصا " غير محددى المهنة " ، ويعلل ذلك بأن " الضحايا (المدنيين) في هذه الفئة ماتوا ، عموما ، ميتة عنيفة نتيجة القصف الجوى والمدفعي " • ولهذا السبب ، نظرا لأن

---

(٧٣) هيئة المساعدة القانونية ، تقريرعن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

أرقام حالات القتل المذكورة ضمن هذه الفئة هي ١٢٧ حالة في كانون الثاني/يناير ؛ و ٧٨ حالة في شباط/فبراير ؛ و ٤٢ حالة في آذار/مارس ؛ و ٨٢ حالة في نيسان /ابريل ؛ و ٣٧ حالة في ايار/مايو ؛ و ٩٥ حالة في حزيران/يونيه ، فقد بلغ مجموع حالات قتل المدنيين التي لا علاقة لها بالعمليات العسكرية ١٠٠ حالة في كانون الثاني/يناير ، و ٦٨ حالة في شباط/فبراير ، و ٨٦ حالة في آذار/مارس ، و ٨٦ حالة في نيسان/ابريل ، و ٧٢ حالة في أيار/مايو ، و ٦٣ حالة في حزيران/يونيه ، و ٥٠ حالة في تموز/يوليه ، و ٩٤ حالة في آب/أغسطس ، و ١٤٦ حالة في أيلول/سبتمبر • وبذلك يكون المجموع ٨٠٢ حالة في التسعة أشهر الاولى من العام • ويشير الممثل الخاص الى أن هذا هو المصدر الوحيد الذى يعطي مثل هذه الارقام الكبيرة •

٧٥- أما الأرقام التي قدمتها هيئة الحماية القانونية الابرشية لنفس تلك الاشهر من عام ١٩٨٥ فهي أقل بدرجة ملحوظة • فأعداد المدنيين الذين قتلوا في ما يسمى " هجمات عشوائية للجيش على السكان المدنيين " ، وفقا للمعلومات التي قدمها هذا المصدر ، هي كما يلي : في كانون الثاني/يناير ، تعزى ١٤ حالة قتل الى فصائل الموت وتعزى سبع حالات الى الجيش (٧٤) ، وفي شباط/فبراير ، تعزى ٢٢ حالة الى فصائل الموت وتعزى حالتان الى الجيش (٧٥) ، وفي آذار/مارس ، تعزى ١٨ حالة الى فصائل الموت وتعزى حالة واحدة الى الجيش (٧٦) ، وفي نيسان/ابريل ، تعزى ١١ حالة الى فصائل الموت وتعزى ٤ حالات الى الجيش (٧٧) ، وفي أيار/مايو تعزى ١٢ حالة الى فصائل الموت ، وتعزى ، أربع حالات الى الدفاع المدني ، وتعزى حالة واحدة الى شرطة الخزانة ، وتعزى حالتان الى الجيش (٧٨) ، وفي حزيران/يونيه (٧٩) ، تعزى خمس حالات الى فصائل الموت ، وتعزى حالتان الى الجيش ، وتعزى حالة واحدة الى الحرس الوطني ، بينما تعزى حالة واحدة الى الدفاع المدني • وفي تموز/يوليه (٨٠) ، تعزى ١٠ حالات الى فصائل الموت وتعزى ٤ حالات الى الجيش بينما تعزى حالتان الى الحرس الوطني ، وفي آب/أغسطس (٨١) ، تعزى ٧ حالات الى فصائل الموت ٦ حالات الى الجيش وحالة واحدة الى أفراد عسكريين يرتدون ملابس مدنية ، وحالة واحدة الى قوات الدفاع المدني وحالتان الى الشرطة الوطنية بالاضافة الى ٣ ضحايا جرائم ظرفية ، وفي

---

(٧٤) هيئة الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، التقرير رقم ٣٣ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ •

(٧٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط/فبراير ١٩٨٥ •

(٧٦) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/مارس ١٩٨٥ •

(٧٧) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ •

(٧٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، أيار/مايو ١٩٨٥ •

(٧٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ •

(٨٠) هيئة الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز/يوليه ١٩٨٥ •

(٨١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠، آب/ أغسطس ١٩٨٥ •

أيلول/سبتمبر [٨٢] ، وهو آخر شهر تتوفر عنه معلومات ، تعزى ٧ حالات الى فصائل الموت، و٦ حالات الى الجيش ، وحالة واحدة الى شرطة الخزانة ، و ٤ حالات الى قوات الدفاع المدني ، وحالة واحدة الى الشرطة الوطنية ، وحالتا جرائم ظرفية .

٧٦- والأرقام التي قدمتها لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) أقل حتى من ذلك [٨٣]. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ عزيت وفاة اثنين من المدنيين الى أفراد في القوات المسلحة ونتجت وفاة أربعة من المدنيين عن أعمال ارتكبها أشخاص مجهولون ، وعزيت وفاة اثنين من المدنيين الى منظمات أو جماعات مجهولة . وفي شباط/فبراير ، عزى مقتل فرد من المدنيين الى أفراد في القوات المسلحة وعزيت ١١ حالة الى أشخاص مجهولين . وفي آذار/مارس نتجت أربع حالات وفاة بين المدنيين عن أعمال ارتكبها أشخاص مجهولون . وفي نيسان/ابريل قتل مدنيان بأيدى أشخاص مجهولين. وفي أيار/مايو عزى مقتل ستة أشخاص مدنيين الى جماعات أو منظمات مجهولة . وفي أيلول/سبتمبر نتجت ثلاث حالات وفاة بين المدنيين عن أعمال ارتكبها أفراد في القوات المسلحة ولقي ١٢ شخصا من المدنيين مصرعهم على أيدى أشخاص مجهولين [٨٤] . وفي تشرين الاول/أكتوبر ، تعزى وفاة ١٢ شخصا من المدنيين الى أشخاص مجهولين . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ، تعزى وفاة شخصين من المدنيين الى أفراد في القوات المسلحة ، بينما تعزى سبع حالات وفاة الى أشخاص مجهولين وحالة واحدة ، الى أشخاص أو مجموعات مجهولة [٨٥] . وفي كانون الأول/ديسمبر ، تعزى وفاة شخص واحد من المدنيين الى القوات المسلحة بينما تعزى حالتا وفاة الى أشخاص مجهولين [٨٦] .

٧٧- وقد أحاط الممثل الخاص علما أيضا بالأرقام التي حددتها سفارة الولايات المتحدة في السلفادور . ووفقا لتلك الارقام ، التي تستند الى تقارير الصحف المحلية [٨٧] ، وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ثلاثة حوادث قتل " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبها "و١٢ حادثا ارتكبها مهاجمون مجهولون ، ووقع في شباط/فبراير حادث واحد " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبه " وحادثان ارتكبهما مهاجمون مجهولون ، ووقع في آذار/مارس حادث قتل واحد " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبه " وخمسة حوادث ارتكبها مهاجمون مجهولون ، ووقعت في نيسان/ابريل خمسة حوادث قتل ارتكبها مهاجمون مجهولون وحادث واحد ارتكبه الدفاع المدني، ووقع في أيار/مايو حادثا قتل " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبهما " وخمسة حوادث

---

(٨٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤١ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

(٨٣) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير عن الاعمال " ، من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ .

(٨٤) المرجع نفسه ، الوفيات من غير المقاتلين في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

(٨٥) المرجع نفسه ، الوفيات من غير المقاتلين في شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ .

(٨٦) نفس المرجع ، وفيات من غير المقاتلين في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(٨٧) سفارة الولايات المتحدة ، سان سلفادور ، " القتلى من المدنيين نتيجة العنف السياسي في الفترة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وفقا للصحافة ، حسبما وردت موزعة حسب الفئة " .

ارتكبها مهاجمون مجهولون ، ووقع في حزيران/يونيه حادثا قتل " من المحتمل أن اليمين المتطرف هو الذى ارتكبهما " ، وسبعة حوادث ارتكبها مهاجمون مجهولون ، وحادث واحد ارتكبه الدفاع المدني ، وحادث واحد ارتكبته القوات المسلحة ، وفي تموز/يوليه وقعت سبعة حوادث قتل ارتكبها مهاجمون مجهولون ، وأربعة حوادث ارتكبتها القوات المسلحة • ويجب أن نشير الى أن الارقام التي قدمتها سفارة الولايات المتحدة تتضمن الفئة الخاصة التي تمثلها " الاغتيالات السياسية بأيدى المغاوير" التي سوف يعلق عليها الممثل الخاص في موضع آخر •

٧٨- وهذه اذن هي القوائم التي أتيحت للممثل الخاص والتي يقدمها الى لجنة حقوق الانسان• ووفقا للقائمة التي قدمتها هيئة المساعدة القانونية المسيحية فان عدد الاغتيالات السياسية لمدنيين غير مقاتلين أظهرت زيادة بالقياس الى العام السابق ، ولكن الممثل الخاص ، توخيا منه للحذر المشار اليه أعلاه ، غير مقتنع تماما بأن هذا الاستنتاج صحيح • وتبين القائمة التي قدمها مصدر آخر - هو هيئة الحماية القانونية - ان أرقام عام ١٩٨٥ أعلى بقليل من أرقام النصف الثاني من عام ١٩٨٤ • وتشير القوائم الاخرى التي استشهد بها الممثل الخاص الى أن عدد حوادث القتل قد انخفض• ولكن ، بعد الاستماع الى الآراء التي عبّر عنها في السلفادور وأماكن أخرى أشخاص ومؤسسات مستقلون يفضلون البقاء مجهولين ، تكوّن لدى الممثل الخاص انطباع بأن الانخفاض الملحوظ عن فترات سابقة الذى سجل في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٤ قد استقر • وبعبارة أخرى فانه يبدو أن مجموع الاغتيالات السياسية خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ يتطابق الى حد بعيد مع مجموع الحالات في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٤ وأقل بكثير من العدد في الفترات السابقة •

٧٩- وقد أكدت حكومة السلفادور ، في مذكرة وجهتها الى الممثل الخاص في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، أن " الانطباع " المعرب عنه في الفقرة السابقة هو انطباع خاطىء لأن " هناك ميلا واضحا وملموسا نحو الانخفاض في حالات الاغتيال ، حتى بمقارنة الفترة المنصرمة من عام ١٩٨٥ بالاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٤ " •

٨٠- ويلاحظ الممثل الخاص ان القوائم التي استشهد بها تتضمن حوادث قتل تعزى اما الى " هيئات شبه عسكرية " أو " فصائل الموت " أو " مهاجمين مجهولين " • ومن الواضح ان مسؤولية حوادث القتل تلك لا تقع مباشرة على حكومة السلفادور ، بل تقع عليها بصورة غير مباشرة ، بقدر ارتباط الجناة بموظفي الحكومة أو بقدر كون أولئك الموظفين يحمونهم أو يغضون الطرف عنهم ، كما كانت الحالة بوضوح في السنوات السابقة • وفيما يتعلق بعام ١٩٨٥ ، لم يستطع الممثل الخاص أن يتوصل الى استنتاجات ثابتة ونهائية بشأن مدى الدعم أو التغاضي الذى تلقاه فصائل الموت من موظفي الحكومة ، مثل ضباط الجيش أو قوات الأمن • وعلى أية حال ، يرى الممثل الخاص أن أولئك الذين يساندون ويحمون تلك المنظمات الآن ليسوا من كبار الموظفين أو القادة •

٢- حوادث الاختطاف والاختفاء

٨١- مازال الممثل الخاص يتلقى معلومات بخصوص الاشخاص المخطوفين أو المعتقلين لاسباب سياسية الذين أبلغ عن بعضهم باعتبارهم من المفقودين ، وهو يود أن يلاحظ ، كما فعل في التقارير السابقة ، أنه يجب أيضا في هذا المجال تناول الارقام ذات الصلة بأكبر درجة من الحذر • ويجب ذلك أولا لأنه يحدث أحيانا بعد الاعتقال أو الاختطاف أن يعثر على جثث هؤلاء الاشخاص ، وتعتبر

هذه الحالات جرائم قتل • وفي حالات أخرى يكتشف أن الاشخاص المخطوفين على قيد الحياة في مراكز اعتقال رسمية ، ويعتبر هؤلاء سجناء سياسيين • وفي حالات أخرى أيضا يفرج عن الاشخاص المخطوفين• وأخيرا هناك حالات لا يعثر فيها على الاشخاص المعتقلين ، ربما لكونهم قتلوا وأخفيت جثثهم وحينئذ فقط يمكن التحدث بشكل صحيح عن وقوع حوادث اختفاء ، وقد رأى الممثل الخاص أن من اللازم اعطاء هذه الايضاحات قبل أن يدرج في تقريره معلومات عن الارقام المتعلقة بحالات الاعتقال والاختفاء والتي تتداخل في حالات كثيرة مع الارقام المتعلقة بجرائم القتل والاعتقالات السياسية •

٨٢- وحسبما أفادت هيئة الحماية القانونية فانه قد أبلغت اليها ٧ حالات اعتقال في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (٨٨) منسوبة الى أجهزة الأمن والجيش • كما سجل حادثان اختفى فيهما شخصان وأفرج عن ١٢ شخصا من المعتقلين • وفي شباط/فبراير ١٩٨٥ (٨٩) كانت هناك ١٠ حالات اعتقال وحالتا اختفاء وظهور ١٠ أشخاص في مراكز الاعتقال الرسمية • وفي شهر آذار/مارس (٩٠) اعتقل ١٢ شخصا ، اختفى منهم اثنان وظهر ١٠ أشخاص في مراكز الاعتقال الرسمية • واعتقل ٢٦ شخصا في شهر نيسان/ ابريل (٩١) ، اختفى منهم ٧ أشخاص وظهر منهم ١٩ في مراكز الاعتقال الرسمية • وفي شهر أيار/مايو (٩٢) اعتقل ١١ شخصا اختفى منهم ٣ وظهر ٨ منهم في مراكز الاعتقال الرسمية • وفي شهر حزيران/يونيه اعتقل ١٤ شخصا ، اختفى منهم اثنان وظهر ١٢ منهم في مراكز الاعتقال الرسمية (٩٣)، وفي تموز/يوليه (٩٤) ، كان هناك١١ حادث اعتقال • وفي آب/أغسطس (٩٥) كان هناك ٥ حالات اعتقال وحالة اختفاء واحدة • وفي أيلول/سبتمبر (٩٦) كان هناك ٣٤ حالة اعتقال وحالتا اختفاء• وقد وجد الممثل الخاص صعوبة في تناول هذه الارقام ، وخاصة تلك المتعلقة بحالات الاختفاء، نظرا لأن سجلات هيئة الحماية القانونية لا تبين ما اذا كان الاشخاص المختفون هم نفس الاشخاص الذين ظهروا فيما بعد في مراكز الاعتقال الرسمية ، الا انه من الواضح حدوث انخفاض في عدد حالات الاختفاء بالمقارنة بالفترات السابقة •

---

(٨٨) هيئة الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، التقرير رقم ٣٣ ، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ •

(٨٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط/فبراير ١٩٨٥ •

(٩٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/مارس ١٩٨٥ •

(٩١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ •

(٩٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، أيار/مايو ١٩٨٥ •

(٩٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ •

(٩٤) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز/يوليه ١٩٨٥ •

(٩٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠ ، آب/أغسطس ١٩٨٥ •

(٩٦) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤١ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

٨٣- وقد أشارت لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) (٩٧) بخصوص حالات الاختفاء والاعتقال الى أن ٤١٩ شخصا قد اختطفوا في عام ١٩٨٣ أى بمتوسط ٣٥ شخصا في الشهر • وفي عام ١٩٨٤ ، اختطف ٨٧٣ شخصا أى بمعدل ٧٢ شخصا في الشهر والمعدل الحالي هو ٦٠ شخصا في الشهر • وأشار نفس المصدر الى حدوث ١٥٣ حالة اختفاء في عام ١٩٨٤ والى أنه قد أبلغ عن ٤٧ حالة في الثمانية أشهر الاولى من عام ١٩٨٥ • ويبدو أن كثيرا من حالات الاختفاء يعود الى الانشطة الاجرامية العادية وأن معظم الاشخاص الذين يعتقد أنهم قد اختفوا كثيرا ما يظهرون في أجهزة الامن ، أو يتبين انهم قد الحقوا بالجيش أو انضموا الى صفوف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • بل هناك حالات اضطر فيها الاشخاص الذين يجرى البحث عنهم الى النزوح الى خارج البلد •

٨٤- من بين الاشخاص الذين أبلغت حالات اختفائهم الى الممثل جانيت سامورهاسبون وماكسيما ريبيس فيلياتورو ، اللتان يعتقد أنهما قد اعتقلتا بواسطة افراد الحرس الوطني في مدينة سان ميغيل في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ (٩٨) • وطبقا لما أوردته منظمة العفو الدولية فان لجنة صحافة القوات المسلحة قد أعلنت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ أن أيّا من المرأتين لا توجد في الحجز ، الا أن مصادر مستقلة قد أخبرت الممثل الخاص في سان سلفادور أنه يعتقد عموما أن المرأتين ليستا على قيد الحياة •

٣- المعتقلون السياسيون

٨٥- حسب المعلومات المقدمة الى الممثل الخاص في السلفادور من السلطات المختصة ، فانه حتى يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ كان هناك ٤٦٢ معتقلا سياسيا في سجن الرجال بماريونا (كان هناك ٣٧٥ في يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) و٤٤ من المعتقلات السياسيات في سجن النساء بأبلوبانغو (كان هناك ٢٣ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) • وفضلا عن ذلك ، كان هناك ٣٠ معتقلا في المقر الرئيسي لشرطة الخزانة في سان سلفادور في ١٣ أيلول/سبتمبر (كان هناك اثنان في ١٩أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) و ١١ معتقلا سياسيا في المقر الرئيسي للحرس الوطني في سان سلفادور (كان هناك٥ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) • وهكذا ، وجد الممثل الخاص أثناء زيارته عام ١٩٨٥ عددا من السجناء السياسيين أكبر مما كان قد وجده في زيارته عام ١٩٨٤ •

٨٦- وفضلا عن ذلك ، احتجز ٧٤٣ شخصا في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ طبقا للمعلومات المقدمة من الشرطة الوطنية (٩٩) ، وذلك " لوجود صلة بينهم وبين أعمال الارهاب " • وأفرج في تلك الفترة عن ٣٠٩ أشخاص •

---

(٩٧) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير لجنة حقوق الانسان في السلفادور" المقدم الى السيد خوسيه انطونيو باستور ردرويغو ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ - آب/أغسطس ١٩٨٥ ، سان سلفادور ، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥•

(٩٨) منظمة العفو الدولية ، " قلق منظمة العفو الدولية الحالي في السلفادور"، حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، لندن ، المملكة المتحدة •

(٩٩) حكومة السلفادور ، القوات المسلحة ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة ، " ملخصات " الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ •

٨٧- وفيما يتعلق بمعاملة المعتقلين السياسيين ، تلقى الممثل الخاص وثائق من " هيئة المساعدة القانونية المسيحية "(١٠٠) تشير الى أنه في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٤ والى شباط/فبراير ١٩٨٥ دخل ٣٤٢ معتقلا سياسيا سجن ماريونا • وطبقا للمعلومات التي جمعها نفس المصدر ، تعرض ٢٣٢ معتقلا لأساليب التعذيب النفسي، كما كانت هناك أيضا ٥٧٠ حالة تعذيب أدت الى اصابات جسدية خطيرة • وذكرت رسالة أرسلتها هيئة المساعدة القانونية المسيحية (١٠١) الى الممثل الخاص أن هذه الاعمال المزعومة قد حدثت في كلتا الحالتين خلال المرحلة الاولى من الاحتجاز عندما كان المعتقلون في الحبس الانفرادى أى قبل نقلهم الى سجن ماريونا •

٨٨- وفي جميع الاحوال فان الممثل الخاص مهتم باقامة الدليل على أن ضغطا نفسيا قويا قد مورس على المعتقلين السياسيين أثناء جلسات الاستجواب التي أجرتها اجهزة الأمن حتى في الفترة بين وقت اعتقالهم ووقت دخولهم مباني أجهزة الأمن • ويقوم هذا الدليل بشكل خاص على عدد من البيانات التي سمعها الممثل الخاص بنفسه في سجني ماريونا واليوبانغو وفي مراكز الاعتقال التابعة لاجهزة الأمن • وطبقا لتلك البيانات فان جلسات الاستجواب في حالات معينة كانت تستمر دون انقطاع لعدة أيام ويظل الشخص المستجوب فيها واقفا مكتوف اليدين في بعض الاحيان ومعصب العينين في أغلب الاحيان ويتعرض للتهديد والضرب ولا يسمح له بالنوم • بل ان أحد الشهود قد ذكر أنه لم يسمح له بالنوم الا مرة واحدة خلال ١٤ يوما وانه قد أغمى عليه ثلاث مرات • وذكر شاهد آخر أن جلسة استجوابه استمرت لمدة ٢١ يوما وانه قد عانى خلال تلك الفترة من الهلوسة البصرية والسمعية الناشئة عن الضربات الموءلمة المنتظمة الموجهة الى رأسه والوخز بين الأضلاع • وقال شاهد آخر ان غطاء قد وضع على رأسه أثناء ركوبه في السيارة التي نقلته من مكان الاعتقال الى مركز الأمن مما جعله يجد صعوبة في التنفس • وبعد جلسات الاستجواب هذه يقدم الى المعتقلين بيان مكتوب ذو طابع قضائي مبالغ فيه يتضمن اعترافا بالأعمال المنسوبة اليهم وقد وقّع عليه البعض وامتنع البعض عن ذلك • وقال شاهد آخر ان أحد المعتقلين السياسيين الذين استجوبوا ، وهو دورثيا غوميز أرياس ، قد انتحر • ورغم أن الممثل الخاص قد علم بحادثة الانتحار (١٠٢) فانه لا يستطيع أن يقرر أنه كان نتيجة لقسوة الظروف التي تمت فيها جلسة الاستجواب •

٨٩- وقد أخطر الممثل الخاص السلطات المسوءولة مباشرة بهذه الشهادات • وأجاب أحد المسوءولين بأن هذه الادعاءات ليست صحيحة ، وأنها جزء من الحملة الموجهة ضد أجهزة الأمن • وأجاب آخر بأنه نظرا للظروف ، وكما هي الحال في جميع البلدان ، فان جلسات استجواب الاشخاص المتهمين بالارهاب لا تكون مهذبة ، وانما تكون " متوترة وصارمة وقاسية " •

---

(١٠٠) هيئة المساعدة القانونية ، مرجع سبق ذكره ، نشرة خاصة ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، السلفادور، الحق في السلامة البدنية والنفسيه • الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٤ الى شباط/فبراير ١٩٨٥ •

(١٠١) المرجع نفسه ، رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، محررة في سان خوسيه بكوستاريكا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ •

(١٠٢) حكومة السلفادور ، القوات المسلحة ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة، تفاصيل اعتقال وانتحار الارهابي دوروثيا غوميز أرياس •

٩٠- ورغم ذلك فقد ذكر المعتقلون السياسيون الآخرون الذين اتهموا بارتكاب جرائم خطيرة ، أنهم لم يتعرضوا لمعاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة • لذلك يعتبر الممثل الخاص أن الاعمال التي وصفت في الفترة السابقة لا تشكل جزءا من سياسة متعمدة أو منتظمة من جانب السلطات السلفادورية •

٩١- وقد استمر الممثل الخاص ، بعد وضع تقريره الموءقت الذى قدمه الى الجمعية العامة ، في تلقي معلومات عن معاملة المعتقلين السياسيين • ووفقا للتصريح المستنسخ الذى أدلى به السيد أنطونيو كاسيرس ايرناندیس (١٠٣) ، والموظف لدى لجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية)، أفاد السيد المذكور أنه احتجز على أيدى عملاء للشرطة الوطنية لم يكونوا يرتدون زيّهم الرسمي ، حيث تعرض عند اعتقاله لضربات على ظهره ، ثم تلقى ضربات أخرى أثناء نقله في حافلة ركاب صغيرة • كما تلقى الممثل الخاص من نفس المصدر نسخا أخرى عن تصريحات ، ولاسيما التصريح الذي أدلت به في بنما السيدة ألما باتريسيا فالديز موراليس التي احتجزت في سان سلفادور في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ مع أفراد آخرين من أسرتها ، وقد اشتكت من تعرضها لمعاملة جسدية ونفسية سيئة على أيدى أفراد شرطة الخزانة ، والتصريح الذى أدلى به زوج السيدة المذكورة ، رولاندو زيبيدا غونزاليز ، الذى احتجز في التاريخ نفسه والذى يصف بالتفصيل المعاملة الجسدية والنفسية السيئة التي أخضع لها أثناء وبعد احتجازه من قبل أعوان شرطة الخزانة • ويود الممثل الخاص أن يشير الى أنه استمع شخصيا ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الى شهادة السيدة فالديز موراليس في مقر شرطة الخزانة في سان سلفادور ، وهي شهادة مطابقة لما ورد في نسخة التصريح المذكور ، كما يود أن يشير الى أن السيدة المذكورة وزوجها هما من بين مجموعة من المعتقلين السياسيين الذين تمت مبادلتهم بالسيدة اينيس دوارتي ، ابنة رئيس الجمهورية ، ومرافقها •

٩٢- ومن جهة أخرى ، ذكرت منظمة العفو الدولية (١٠٤) ، في تقرير صدر عنها موءخرا ، أنه " كانت هناك دلالات في الأشهر الأخيرة على تزايد اللجوء الى ما وصفه سجناء سابقون في افاداتهم الى منظمة العفو الدولية بالتعذيب النفسي لا الجسدى • الا أن منظمة العفو الدولية مازالت تبلّغ بانتظام بحالات اساءة المعاملة الجسدية للسجناء السياسيين " • وقد أرفق بهذه الوثيقة مرفق يتضمن سلسلة من الافادات التي أدلى بها معتقلون سياسيون يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة من قبل أفراد الجيش أو أفراد قوات الأمن •

٩٣- وأخيرا ، يرى الممثل الخاص أن الدعاوى الجنائية المقامة ضد المعتقلين السياسيين المتهمين بالتعاون مع المعارضة المسلحة بموجب المرسوم رقم ٥٠ بطيئة للغاية ، ولكن هذه مسألة سيتناولها بمزيد من التفصيل والعمق عند مناقشته لحالة القضاء الجنائي في السلفادور •

---

(١٠٣) رسالة موجهة الى الممثل الخاص من هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ •

(١٠٤) منظمة العفو الدولية ، " السلفادور ، مزاعم حديثة عن تعذيب المعتقلين السياسيين " ، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ ، AMR 29/45/85 •

٤ - حالة القضاء الجنائي السلفادوري

٩٤- سيقوم الممثل الخاص في هذا الفرع من التقرير بتجميع وتقييم المعلومات المتعلقة بحالة القضاء الجنائي في السلفادور في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ من وجهات نظر ثلاث: أولا، الجهود القضائية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها ؛ ثانيا ، الاجراء القضائي للتحقيق فيما يشتبه انه أنشطة تواطوء مع المعارضة المسلحة ومعاقبة القائمين بهذه الأنشطة ؛ ثالثا ، الاجراءات المتخذة من جانب المحكمة العليا بشأن الطلبات المقدمة اليها لاصدار أوامر بتقديم المحتجزين الى المحاكمة وطلبات توفير الحماية .

٩٥- وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تلقى الممثل الخاص ، كما حدث في السنوات السابقة ، وثيقة من المدعي العام للجمهورية (١٠٥) تبين انه خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى تموز/يوليه ١٩٨٥، صدر ٤٧٨ حكما في قضايا جنائية ، أسفرت عن ادانة ١٠٤ متهمين (٨ر٢١ في المائة)، وتبرئة ١٧٠ متهما (٥ر٣٥ في المائة) ، و ٢٠٤ محاكمة " جهيضة " (٧ر٤٢ في المائة) . وشرح المدعي العام للممثل الخاص ان المحاكمات " الجهيضة " هي قضايا يتعذر فيها السير في الاجراءات لعدم حضور المحلفين عموما .

٩٦- ولم تحدد وثيقة المدعي العام ما اذا كانت الجرائم التي صدرت بشأنها احكام ادانة والبالغ عددها ١٠٤ جرائم هي جرائم سياسية أو جرائم عادية . بيد انه حتى مع افتراض أن أغلبية هذه القضايا تشكل انتهاكات لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية - وهو الأمر الذى يستبعده الممثل الخاص- فان عدد الادانات لا يتناسب بشكل مقبول مع عدد انتهاكات حقوق الانسان التي يدرك الممثل الخاص عن يقين انها ارتكبت في السنوات السابقة . وفضلا عن ذلك ، فقد لاحظ النسبة العالية للمحاكمات " الجهيضة " الامر الذى يمكن بالتأكيد تعليله بخشية المحلفين الاضطلاع بمهامهم .

٩٧- وكما كان عليه الحال في العام الماضي ، فانه حتى بالنسبة لما يطلق عليها اسم القضايا " ذات الاهمية الدولية " ، لم يظهر القضاء الجنائي السلفادورى نشاطا خاصا . ولذلك ، ووفقا لتقرير المدعي العام ، فان الدعاوى التي أقامتها محكمة أرمينيا الابتدائية ضد ٧ أشخاص متهمين بارتكاب جريمة القتل العمد ضد ١٠ أشخاص ، في مواعيد مختلفة من الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، لا تزال في مرحلة التحقيق ؛ وكذلك لا تزال الدعاوى المرفوعة فيما يتعلق باغتيال المونسيور أوسكار أرنولفو روميرو في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ في مرحلة التحقيق ؛ أما الدعوى المرفوعة ضد رقيب ثان واثنين من الجنود لقتلهما العمد المواطن ديفيد كلاين من الولايات المتحدة في ١٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٢ فقد احيلت الى المحكمة بعد استيفاء اجراءاتها ولكن حينما استوءنف الحكم القضائي ذو الصلة اعيدت القضية الى مرحلة التحقيق ؛ وفي الدعوى المتصلة بقتل السيد فيرا واثنين من المستشارين الامريكيين في فندق شيراتون في سان سلفادور في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، حفظت القضية المرفوعة ضد ملازم أول بالجيش . ويعتزم مكتب المدعي العام استئناف هذا الحكم - كما حدث بالنسبة للقضية المرفوعة ضد المتهمين الآخرين ؛ وفي قضية لاس اوخاس المرفوعة ضد عدد من أفراد الجيش بسبب المذبحة التي

---

(١٠٥) حكومة السلفادور ، النيابة العامة ، مكتب المدعي العام للجمهورية ، " تقرير عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور"، سان سلفادور ، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

ارتكبوها ضد عدد من الفلاحين ، حفظت القضية المرفوعة ضد المتهمين رغم ان مكتب المدعي العام يجرى تحقيقات بغية طلب اتخاذ المزيد من الاجراءات القانونية .

٩٨- ووفقا للمعلومات التي قدمتها هيئة المساعدة القانونية المسيحية (١٠٦) الى الممثل الخاص مباشرة ، فان الغرفة الثانية لمحكمة الجنايات في سان سلفادورقد أقرت ، فيما يتعلق بالدعوى المتصلة بقتل السيد فيرا واثنين من المستشارين الامريكيين ، حفظ القضية لصالح النقيب ادواردو أفيلا.

٩٩- ويبين أيضا تقرير نشرته في آذار/مارس ١٩٨٥ " لجنة المحامين الدوليين من أجل حقوق الانسان الدولية " (١٠٧) انه فيما يتعلق باثنتي عشرة قضية هامة - تتعلق ٦ منها بأفراد و ٦ بمجموعات - وببعض القضايا التي أشار اليها الممثل الخاص اعلاه ، " لم تتم اجراءات المقاضاة بنجاح في أى من هذه القضايا ، رغم ما تم من استخلاص بعض الوقائع " .

١٠٠- ويلاحظ الممثل الخاص انه لم تصدر أحكام بالادانة في الدعاوى المذكورة أعلاه أو في الدعاوى الاخرى ذات الاهمية الدولية ، الامر الذى ان دلّ على شيء فانما يدل على البطء غير العادى لسير القضاء الجنائي السلفادورى . وعلى أية حال ، لا يستطيع الممثل الخاص ، كما حدث في تقاريره السابقة ان يخفي قلقه لعدم تلقي معلومات عن الدعاوى القضائية التي كان يتعين رفعها فيما يتعلق بعدد كبير من القضايا الاخرى التي تنطوى على انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، وكان ضحاياها من المواطنين السلفادوريين العاديين . ويرى الممثل الخاص ان هذا موضوع لا ينبغي أن تحظى فيه قضايا معينة بالاهتمام دون غيرها بغض النظر عن الضغوط الدولية التي تمارس فيما يتعلق ببعض هذه القضايا . ومن وجهة نظر سيادة القانون ينبغي أن تلقى كل القضايا نفس الاهتمام والمعاملة من قبل السلطة القضائية .

١٠١- وكما حدث في السنوات السابقة ، تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور فيما يتعلق باتخاذ تدابير تأديبية ورفع دعاوى قضائية ضد افراد من القوات المسلحة وأجهزة الأمن (١٠٨). وطبقا لهذه المعلومات ، ألقت الشرطة الوطنية القبض في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ على ٦٤ فردا من أفراد الشرطة الوطنية ، و ٨ من افراد الحرس الوطني ، و ٤ من افراد شرطة الخزانة ، و ٢ من افراد الدوريات العسكرية ، و ٧٠ فردا من الاجهزة العسكرية الاخرى ، بما يبلغ مجموعه ١٤٨ شخصا (كان المجموع في العام الماضي ١٥٧ فردا) احيلوا الى المحاكم العادية . وكانت التهم الموجهة اليهم كما يلي : ٤٣ قضية قطع طريق وسرقة واعتداء جسدى ؛و٢٨ قضية تتعلق بالحاق الضرر بالغير ؛ و ٤٠ قضية قتل ؛ و ٧ قضايا اغتصاب ؛ و ٩٤ قضية تتعلق بجرائم أخرى . وهذه المعلومات تفصيلية ، وقد درسها الممثل الخاص دراسة متأنية ، بيد انه لدى الانتهاء من

---

(١٠٦) هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، رسالة موجهة الى الممثل الخاص بتاريخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(١٠٧) " لجنة المحامين الدوليين من أجل حقوق الانسان الدولية " ، " الامتناع عن الحكم - تقرير عن اثنتي عشرة قضية متعلقة بحقوق الانسان ، لم يبت فيها " .

(١٠٨) حكومة السلفادور ، قوات الامن المركزى ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة "قائمة بأسماء أفراد قوات الأمن المركزى الذين اعتقلتهم الشرطة الوطنية وقدمتهم الى المحاكم العامة بسبب الجرائم التي ارتكبوها ضد الشعب الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حتى الآن "، سان سلفادور ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥.

دراستها تولد لديه انطباع بأن جميع القضايا أو معظمها كانت تتعلق بجرائم عادية وليس بانتهاكات جنائية لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية • وفضلا عن ذلك ، فان الوثيقة لا تبين المرحلة التي بلغتها الاجراءات القضائية ، ولم يبلغ الممثل الخاص بما اذا كانت هذه القضايا أو القضايا الاخرى المشار اليها في تقاريره السابقة قد أدت الى أحكام بالادانة أو التبرئة •

١٠٢- وبعد أن اجرى الممثل الخاص دراسة متأنية للمعلومات الواردة في الفقرات السابقة ، فانه لا يزال يشعر بأن الجهود القضائية المبذولة في السلفادور للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ذات الدوافع السياسية والمعاقبة عليها هي بوجه عام غير مرضية الى حد كبير • ورغم أن الاجراءات الجنائية قد بدأت بالفعل في جميع القضايا أو معظمها الا أن لديه انطباعا بأنها تتقدم ببطء غير عادى ، وان هناك عوائق يتعذر تجاوزها تحول دون اصدار احكام بالادانة ، مما يتسبب في ايجاد مناخ ضار من الاحساس بالافلات من العقوبة • ولا ريب في أن السلطات السلفادورية العليا على علم بهذه الحالة ، وان لديها الارادة السياسية الواضحة لتحسينها كما سيظهر في الفصل السادس من هذا التقرير •

١٠٣- وسيقوم الممثل الخاص الآن بعرض البيانات المتعلقة بنشاط المحاكم الجنائية في السلفادور فيما يتعلق بالتحقيق في أنشطة التواطوء مع المعارضة المسلحة ومعاقبة القائمين بتلك الانشطة • وينظم الاجراءات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المرسوم رقم ٥٠ ، الذى أصدره المجلس التشريعي في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والذى يتضمن " قانون العقوبات الذى يطبق في حالة وقف العمل بالضمانات الدستورية " ؛ وكان من المقرر في البداية ان يسرى القانون لمدة عام واحد ولكن مدّ العمل به حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ • وقد أورد الممثل الخاص ، في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان ، مضمون المرسوم وما يتطلبه من تقييم ناقد (١٠٩) • ويرى الممثل الخاص أن من المهم أن يشير في هذا الصدد الى أن اختصاص النظر في هذه القضايا يدخل في اطار سلطة المستويات المختلفة للقضاء العسكرى (المحاكم العسكرية ؛ والمجالس العسكرية الابتدائية ؛ والمحاكم العرفية ؛ والقيادة العليا للقوات المسلحة) •

١٠٤- وطبقا للمعلومات التي حصل عليها الممثل الخاص أثناء اقامته في السلفادور ، قام قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية بابلاغ الادارة المختصة بوزارة الدفاع (١١٠) بأنه خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ حفظت ٧٠ قضية ، وأحيلت ٥٨ قضية للبت فيها بعد استيفاء اجراءاتها ؛ وصدر ١٦ حكما بالادانة و ١٨ حكما بالتبرئة ؛ كما افرج عن ١٣ سجينا لدى انقضاء المدد المحكوم عليهم بها • ومن جهة أخرى ، علم الممثل الخاص (١١١) ان عدد

---

(١٠٩) E/CN.4/1985/18 ، مرجع سبق ذكره ، الفقرات من ٨١ الى ٨٥ •

(١١٠) رسالة قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية الى مدير ادارة الشؤون القانونية في وزارة الدفاع ، سان سلفادور ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

(١١١) رسالة منسق المحاكم العسكرية الى وزارة الدفاع والأمن العام ، سان سلفادور، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

المتهمين الذين قد احيلوا الى قضاة عسكريين بموجب المرسوم رقم ٥٠ قد بلغ ٥٨٩ متهما في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وانه قد افرج عن ٢٠٠ منهم ، واحيل ٢٧٨ منهم الى قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية ، وأحيل ١١١ منهم الى محاكم عسكرية للتحقيق القضائي .

١٠٥- ويخلص الممثل الخاص من الوقائع الواردة في الفقرات السابقة الى أن الاجراءات القضائية ضد الاشخاص المشتبه في تعاونهم مع المعارضة المسلحة اصبحت الى حد ما أكثر فعالية بالمقارنة مع السنوات السابقة . وعلى الرغم من ذلك يتوجب ذكر النقاط التالية : (١) هناك فقط أربع محاكم للتحقيق القضائي وقاضي محكمة عسكرية ابتدائية واحدة مقابل عدد كبير من القضايا ؛ (٢) شهد السجناء السياسيون بأن المهل الزمنية التي يحددها المرسوم رقم ٥٠ يجرى تجاهلها في أغلب الاحيان ؛ (٣) يمكن أن يؤدى الضغط النفسي الذى يمارسه المحققون الى الحصول على شهادات غير قانونية لا تتفق مع الواقع وعلى نحو يتعذر تأكيده في المحكمة .

١٠٦- وفيما يتعلق بهذه النقطة الاخيرة ، فقد اتيح للممثل الخاص في السلفادور أن يدرس القضية المرفوعة ضد دانييل الفارادو ، المتهم بقتل المسؤول الامريكي البرت أ . شوفلبرغر في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ . وقد اعترف المتهم في هذه القضية ، داخل المحكمة وخارجها على السواء بأنه كان مرتكب هذا الفعل . وعلى الرغم من ذلك ، فلم تدرج في ملف الدعوى نتائج اختبار جهاز كشف الكذب التي بينت ان دانييل الفارادو لم يكن القاتل . ويدرك الممثل الخاص تمام الادراك ماسيواجهه قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية من صعوبة في مواجهة هذا التناقض في الأدلة .

١٠٧- وفي هذا الخصوص ، أحاط الممثل الخاص علما بالانتقادات التي وجهها المونسيور روسا تشافيز الى الجهاز القضائي السلفادورى في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (١١٢) . وقد أفاد الأسقف المذكور بأن تجاوزات قد حدثت بالفعل في التحقيقات مع السجناء السياسيين وأن هذه التجاوزات قد تزايدت في الاسابيع الاخيرة ؛ وقال ان هذه التجاوزات " تبلغ ذروتها في اجبار المحتجزين على توقيع اقرارات منافية للحقيقة . بل أن بعض الحالات يكون أكثر خطورة لأن الموقع لا يستطيع أن يقرأ ما يراد منه توقيعه " .

١٠٨- ويرى الممثل الخاص انه تجدر الاشارة الى أن أحد الاسباب الهامة وراء بطء سير الدعاوى الجنائية المرفوعة ضد السجناء السياسيين ، وفقا للبيانات التي أدلى بها قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية ، هو امتناع المحامين عن الدفاع عنهم مجانا .

١٠٩- وفيما يتعلق بنشاط المحكمة العليا في القضايا التي تنطوى على طلبات للمثول امام المحكمة واستنادا الى الوثائق التي سلمها رئيس تلك المحكمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، فقد أفرج في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ عن ٧٣ سجينا بموجب مجموعة من الاوامر القضائية التي طبقت احكام المرسوم رقم ٥٠ بأثر رجعي حيث كانت تلك الاحكام أكثر مواتاة من أحكام التشريع السابق (١١٣) . وتبين نفس الوثائق الصادرة عن المحكمة العليا انه

---

(١١٢) صحيفة EL Diario de Hoy ، الاثنين ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وصحيفة La Nacion ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(١١٣) حكومة السلفادور ، والمحكمة العليا ، " تقرير عن القرارات المتعلقة بحق المثول أمام المحكمة والمتصلة بأسباب سياسية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ حتى الآن"، سان سلفادور، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

نتيجة لاعادة تنظيم المحاكم العسكرية على اثر بدء نفاذ المرسوم رقم ٥٠ ، لم تعرض القضايا المتعلقة بعدد من المتهمين على أى من هذه المحاكم أو على أى محكمة أخرى • ونتيجة لذلك فان غرفة الشؤون الدستورية التابعة للمحكمة العليا قامت نفسها باصدار الأمر بالافراج عن السجناء المعنيين •

١١٠- وفيما يتعلق باللجوء الى حق طلب توفير الحماية من غرفة الشؤون الدستورية التابعة للمحكمة العليا (الدعاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان المعترف بها في الدستور) ، فقد بينت الوثائق التي سلمت الى الممثل الخاص (١١٤) في ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ ان هناك ١٠٩ قضايا معلقة ، وان ١٥٩ قضية اخرى قد رفعت في الفترة ما بين ذلك التاريخ و٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥• وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ تم البت في ٤٠ قضية ، وحفظت ٢٥ قضية أخرى ؛ وقبلت ٧٨ شكوى ورفضت ٧٣ •

١١١- وكما حدث في السنوات السابقة ، فقد ابلغت السلطات المختصة في السلفادور الممثل الخاص بالصعوبات الغالبة التي تعترض سبيل القيام باجراءات القضاء الجنائي بشكل طبيعي • ويمكن عزو تلك الصعاب الى العوامل التالية : (١) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائقة للقضاة وموظفي النيابة ، ولاسيما ذوى المراتب الدنيا ، ولتوفير الموارد الكافية للمحاكم والقضاة والوحدات التابعة لمكتب المدعي العام ؛ (٢) عدم وجود اجهزة كافية لتحرى الوقائع ؛ (٣) الضغط النفسي الذى يتعرض له القضاة اذ يواجه كثيرون منهم التهديد بل والقتل (فقد قتل الدكتور اروخو قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥) ؛ (٤) خوف الشهود من الادلاء بشهاداتهم في الدعاوى ذات الطابع السياسي ؛ (٥) خوف المحلفين من العمل في هذه الدعاوى ؛ (٦) عدم فعالية القانون الجنائي والاجراءات الجنائية في المناخ الحالي الذى يسوده العنف ؛ (٧) تدمير المحاكم واتلاف الملفات القانونية في مناطق النزاع • وأضافت السلطات المختصة أن هذه العوامل ليست جديدة أو غريبة على السلفادور ولكنها ازدادت حدة في السنوات الاخيرة نتيجة للنزاع القائم في السلفادور وما تواجهه من أزمة اقتصادية • ويلاحظ الممثل الخاص مرة أخرى كل هذه الصعوبات •

٥- انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المغاوير

١١٢- يلاحظ الممثل الخاص ان المتمردين السلفادوريين ، وفقا للتقارير المتاحة للجمهور (١١٥)، صعّدوا من عمليات المغاوير التي شنوها في المناطق الحضرية في عام ١٩٨٥ • وتشير المعلومات المستقاة من المصدر نفسه (١١٦) ان قوات المغاوير ، تصعيدا لخططها الرامية الى نقل الحرب

---

(١١٤) المرجع نفسه ، غرفة الشؤون الدستورية ،" الاحكام المتعلقة بتوفير الحماية ، الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ " ، سان سلفادور ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥•

(١١٥) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ •

(١١٦) المرجع نفسه ، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ •

الى المدن ، ادرجت مسوءولي الحزب الديمقراطي المسيحي في قائمة اهدافها العسكرية جنبا الي جنب مع المستشارين العسكريين الامريكيين ، وضباط الجيش ، والطيارين بالقوات الجوية ، والمتمردين اليمينيين النيكاراغويين الذين يعيشون في السلفادور ، وذوي الثروة .

١١٣ - وسيورد الممثل الخاص اولا الارقام التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة ولا بد بطبيعة الحال من ان يتوخى حيال الافعال المنسوبة الى قوات المغاوير نفس الحذر الذي اوصي به بصدد الاغتيالات وعمليات الاختطاف والاختفاء المنسوبة الى افراد في جهاز الدولة والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة .

١١٤ - وتورد هيئة الحماية القانونية الارقام التالية فيما يتعلق بعمليات اغتيال المدنيين غير المقاتلين لدوافع سياسية والمنسوبة الى قوات المغاوير : ٤٠ في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ (١١٧) ؛ قامت باثنتين منها جبهة كلارا ايسابيل راميرس ، التي يفترض انها منفصلة عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ؛ و ٤ في شباط / فبراير (١١٨) ؛ و ٣ في آذار / مارس (١١٩) ؛ و ٨ في نيسان / ابريل (١٢٠) ؛ و ٢ في ايار / مايو (١٢١) ؛ و ١٨ في حزيران / يونيه ١٩٨٥ (١٢٢) ؛ و ٦ في تموز / يوليه ، واحدة منها منسوبة الى جبهة كلارا ايسابيل راميرس (١٢٣) ؛ و ٣ في آب / اغسطس (١٢٤) ؛ و ٥ في ايلول / سبتمبر (١٢٥) .

١١٥ - ومن جهة اخرى ، تورد سفارة الولايات المتحدة في السلفادور الارقام التالية استنادا الى الصحافة المحلية ، كانون الثاني /يناير ، ١٠ ؛ شباط / فبراير ، ٢٢ ؛ آذار / مارس ، ١٠ ؛ نيسان / ابريل ، ٢٤ ؛ ايار / مايو ، ٨ ؛ حزيران / يونيه ، ١٨ ؛ تموز / يوليه ، ٩ ؛ ويضيف هذا المصدر نفسه ارقاما اخرى تحت عنوان " اغتيالات سياسية يحتمل ان يكون المغاوير قد قاموا بها "

---

(١١٧) هيئة الحماية القانونية ، مرجع مذكور في موضع آخر ، التقرير رقم ٣٣، كانون الثاني / يناير ١٩٨٥.

(١١٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط / فبراير ١٩٨٥.

(١١٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار / مارس ١٩٨٥.

(١٢٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان / ابريل ١٩٨٥.

(١٢١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، ايار / مايو ١٩٨٥.

(١٢٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران / يونيه ١٩٨٥.

(١٢٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز /يوليه ١٩٨٥.

(١٢٤) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠ ، آب / اغسطس ١٩٨٥.

(١٢٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤١ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٥.

١٠ في كانون الثاني / يناير ؛ ٣ في شباط / فبراير ؛ ٤ في آذار / مارس ؛ ٤ في نيسان / ابريل، ٢ في ايار / مايو ؛ ٢ في حزيران / يونيه ؛ ٢ في تموز يوليه (١٢٦).

١١٦ - وتشير لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) ، من جانبها ، الى انه في الفترة ما بين ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ وتموز/ يوليه ١٩٨٥ قتل ١٧٢ من المدنيين والافراد العسكريين خارج نطاق الخدمة نتيجة لافعال ارهابية (١٢٧). وفي ايلول / سبتمبر قتل ٩ أشخاص من هذه الفئة (١٢٨)؛ وفي تشرين الاول / اكتوبر قتل ٢٦ شخصا (١٢٩) ؛ وفي تشرين الثاني / نوفمبر قتل ١١ شخصا (١٣٠)؛ وفي كانون الاول / ديسمبر قتل ٢٤ شخصا (١٣١) من هذه الفئة .

١١٧ - ومن جهة اخرى ، تفيد الشرطة الوطنية انه ما بين ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، و ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٥ قتل ٤١ من ضباط الشرطة الوطنية (١٣٢) . ولدى الممثل الخاص انطباع بأن هذا الرقم ، في حالات كثيرة ، يشتمل على الاشخاص المتوفين اثناء الخدمة وان لم يكن هناك ما يشير الى ذلك بوضوح .

١١٨ - وتفيد تقارير الشرطة الوطنية انه في الفترة ما بين١ و ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ فقط نسبت الى المغاوير ٥ عمليات اغتيال افراد مدنيين (١٣٣) ، وتم الحصول على اسماء الضحايا وظروف اغتيالهم من مصادر الصحافة المحلية .

---

(١٢٦) سفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور ، " القتلى من المدنيين بسبب العنف السياسي في الفترة من ١ كانون الثاني / يناير الى ٣١ تموز / يوليه ١٩٨٥ وفقا للصحافة، كما بلغتها السفارة ، موزعة حسب الفئة " .

(١٢٧) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير لجنة حقوق الانسان ..." ، مرجع مذكور في موضع آخر.

(١٢٨) المرجع نفسه ، القتلى خارج عمليات القتال عن شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٥.

(١٢٩) المرجع نفسه ، القتلى خارج عمليات القتال عن شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥.

(١٣٠) المرجع نفسه ، القتلى خارج عمليات القتال عن شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥.

(١٣١) المرجع نفسه ، القتلى خارج عمليات القتال عن شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥.

(١٣٢) حكومة السلفادور ، قوات الامن المركزي ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة : " عمليات الاغتيال والاختطاف التي قام بها المخربون ضد عناصر من الشرطة الوطنية". الفترة من ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٥.

(١٣٣) المرجع نفسه ، " انتهاكات الحق في الحياة (اغتيالات) " . الفترة من ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ حتى الآن سان سلفادور ، ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥.

١١٩ - وكان احد القتلى هو الرئيس السابق للجنة الصحافة التابعة لقوات الامن المركزي الليفتنانت كولونيل سيينفويغس • وطبقا لانباء الصحافة الدولية (١٣٤) وللمعلومات التي قدمت الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، قامت احدى مجموعات المغاوير - هي جبهة كلارا اليزابيث راميريس - باطلاق النار على رئيس لجنة الصحافة التابعة لقوات الامن المركزي في ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ مما ادى الى مصرعه ، بينما كان يستريح عقب مباراة للتنس في احد المراكز الرياضية بالقرب من مقر هيئة الاركان العامة في سان سلفادور • وطبقا لما ذكرته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، فان تلك الجبهة ، هي احدى جماعات المغاوير المنشقة •

١٢٠ - وفي معلومات اوردتها الصحف المحلية ومقدمة الى الممثل الخاص من حكومة السلفادور لاحقا لتقريرها الموءقت ، اشير الى العديد من حوادث اغتيال مدنيين على ايدي المغاوير في الفترة بين تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ و كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ (١٣٥)•

١٢١ - وتفيد مقالة نشرتها صحيفة ميامي هيرالد (١٣٦) انه قد " قام الثوار السلفادوريون خلال الاشهر القليلة الماضية بتصعيد عمليات اعدام المدنيين الذين يدعون بأنهم يتعاونون مع الجيش ••• ويفيد الفلاحون وعمال الاغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرة المغاورين ، وخاصة في شرقي السلفادور ، بأنه قد حدثت زيادة سواء في الاعتقالات او في عمليات الاعدام التي تقوم بها قوات الثوار " •

١٢٢ - وتوضح اللجنة السياسية والدبلوماسية - لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الوطنية (١٣٧) ان معظم المحاولات التي استهدفت حياة الافراد " غير المقاتلين " جرى القيام بها " ضد الافراد العسكريين من السلفادوريين والامريكيين " ومن ثم فان اتفاقيات جنيف

---

(١٣٤) " البابيس " ، ٩ آذار/ مارس ١٩٨٥•

(١٣٥) " لابرنسا غرافيكا " ، ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، و١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، و ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، و ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، و ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، و ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦•

" ال موندو " ،١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، و١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥•

" ال دياريو دي اوي " ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، و١٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٢٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥•

" دياريو لاتينو " ، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، و ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ ، و ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، و ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥•

(١٣٦) " ميامي هيرالد " ، ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥•

(١٣٧) اللجنة السياسية والدبلوماسية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، " حالة ••" ، مرجع مذكور في موضع سابق •

تجهيزها ؛ اذ ان ارتداء الافراد العسكريين ملابس مدنية وكونهم غير مسلحين لا يغيران من وضعهم كمقاتلين • وتضيف اللجنة قولها ان " الهجمات القليلة التي شنتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الافراد غير المقاتلين كانت موجهة ضد افراد ثبتت بما لا يدع مجالا للشك مسؤوليتهم عن عمليات الاضطهاد والاعتقال والاختفاء والتعذيب والقتل التي قاموا بها ضد السكان بصورة انتقائية وجماعية " • ويورد الممثل الخاص هذا التعليل على الرغم من اعتقاده بأنه يتنافى مع مقتضيات سيادة القانون والامن القضائي المتأصلة في احترام حقوق الانسان • وهذه المقتضيات لا تعارض فحسب التطبيق الشخصي للعدالة لكنها على العكس من ذلك تحظره بجميع اشكاله • وفي رأى الممثل الخاص ان هذا ينطبق بوضوح على اي نوع من انواع " الاعدام " الخاصة ، بصرف النظر عمن يقوم بتنفيذها • ومع ما ينطوي عليه النظام القضائي السلفادوري من أوجه نقص خطيرة وملحوظة فانه لا يخول لأي احد " ان يأخذ زمام العدالة في يده " تحت اي ظرف من الظروف •

١٢٣ - وسوف ينظر الممثل الخاص بعد ذلك في مذبحة " سونا روسا " في السلفادور • وكانت الصحافة العالمية (١٣٨) قد ذكرت ان مجموعة مكونة من حوالي عشرة اشخاص مدججين بالسلاح شنوا في الساعات الاولى من صباح ١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٥ هجوما على " مطعم البحر المتوسط " الذي يقع فيما يسمى بمنطقة " سونا روسا " في سان سلفادور ، فقتلوا ١٢ شخصا منهم ستة من مواطني الولايات المتحدة واربعة من هؤلاء الستة من مشاة البحرية كانوا يقومون بحراسة سفارة الولايات المتحدة في السلفادور • ونجا باقي ضحايا الهجوم من الموت • ويذكر نفس المصدر ان حزب العمال الثوريين في امريكا الوسطى ، وهو واحد من خمسة تنظيمات تشكل قوام جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، لاسيما وحدة مغاوير " مارد وكيو كروس " التابعة لها ، قد نسب الى نفسه في مكالمة هاتفية الى وسائط الاعلام مسؤولية الهجوم • كذلك أوردت " النشرة الاسبوعية لامريكا الوسطى "(١٣٩) وصفا للهجوم ونشرت البلاغ العسكري الصادر عن القيادة العسكرية والسياسية للمغاوير المدنيين من وحدة " مارد وكيو كروس " التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ونسبت فيه لنفسها مسؤولية الهجوم • وأطلعت اللجنة السياسية والدبلوماسية التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (١٤٠) الممثل الخاص على وثيقة تصور احداث سونا روسا على النحو التالي :" في ١٩ حزيران / يونيه ، هاجمت وحدات عسكرية من مغاوير " مارد وكيوكروس" التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اربعة من مشاة البحرية الامريكية كانوا جالسين في مقهى يقع في منطقة بسان سلفادور معروفة بأنها من بين المناطق التي تخضع لأشد حراسة من قوات الحكومة • ورد على الهجوم عدة اشخاص كانوا في المقهى وبعض قوات الحرس الوطني التي تحمي سفارة البرازيل • واطلق الاخيرون النار من بنادقهم الالية من طراز ج - ٣ ، مما أثار موجة كثيفة من تبادل النيران استمرت اكثر من عشر دقائق • واسفر اطلاق النار عن مقتل امريكيين آخرين

---

(١٣٨) " ABC " ، مدريد ، ٢١ و ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٥•

(١٣٩) " النشرة الاسبوعية لامريكا الوسطى " ، الفترة الخامسة ، السنة الرابعة ، رقم ١٨٧ ، من ١٧ الى ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٥•

(١٤٠) اللجنة السياسية - الدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، " حالة ٠٠٠٠" ، مرجع مذكور في موضع سابق •

فضلا عن مواطن من شيلي وآخر من غواتيمالا وخمسة آخرين من السلفادور " • وفي الوثيقة المذكورة (١٤١)، تحاول جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ان تبرر عملها بالحجج التالية : (أ) أن العمل كان موجها ضد اربعة من مشاة البحرية ، وهم عسكريون رغم ارتدائهم الملابس المدنية وعدم حملهم سلاحا آنذاك ، وانهم كانوا محتفظين بصفتهم العسكرية حتى لو كانت مهمتهم حراسة سفارة بلدهم ؛ (ب) انه طبقا للمادة ٥٦ من البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقية جنيف ، اتخذت جبهة فارابوندو مارتي جميع الاحتياطات الممكنة عند اختيارها اسلوب الهجوم ووسيلته لتفادي سقوط قتلى وجرحى أو تقليل عددهم ، يشهد بذلك انها تفادت استعمال المتفجرات ؛ (ج) ان جبهة فارابوندو هاجمت مشاة البحرية لانها لا ترى من الانصاف ان يسفر الصراع المسلح عن ضحايا من ابناء السلفادور فقط؛ (د) ان الجبهة قررت مهاجمة مشاة البحرية في ذلك الموقع لانها رأت أن الظروف هناك كانت مواتية أو ايجابية لشن هجوم ؛ (هـ) ان الجبهة لم تكن تنوي ان تسبب اية اصابات بشرية تتجاوز اهدافها العسكرية ، وانها تأسف لحدوث هذه الاصابات •

١٢٤ - ويعرض الممثل الخاص حجج الجبهة دون الخوض في تقييم قانوني دقيق ومفصل للاسس التي تقوم عليها هذه الحجج - فمن الاسلم ان تقوم بهذه المهمة محكمة قضائية - بيد انه يعتقد انه يتعذر الخلوص من ذلك الى انه يمكن اعتبار أي افراد عسكريين اجانب مكلفين بحراسة اية سفارة مقاتلين أو اهدافا عسكرية • وقال ان عملية " سونا روسا " تمثل عملية قتل جماعي •

١٢٥ - وعلى كل حال ، علم الممثل الخاص ان رئيس أساقفة سان سلفادور المونسينيور ريفيرا اي داماس قد ادان الهجوم ، وان الانباء الصحفية الدولية (١٤٢) تدعي ان روبين ساموراً زعيم الحركة المسيحية الاشتراكية الشعبية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية قد أدان الهجوم ايضا باعتباره مخالفا لاتفاقيات جنيف • اما الممثل الخاص فقال انه لا يستطيع اخفاء جزعه العميق من الهجوم الذي لا يسهم بالتأكيد في اكساب الصراع الطابع الانساني اللازم •

١٢٦ - ومن ناحية اخرى قرأ الممثل الخاص في الصحافة المحلية (١٤٣) خلال اقامته في السلفادور انه حدث في يوم ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ ان " فجر الارهابيون قنبلتين ••• على سيارة شحن محملة بالركاب عند مدخل لا أسيندينا " عند الطريق الموءدي من سانتا آنا الى كانتون رسبالديرو بمنطقة كوثربيكي • وأسفر الهجوم عن خمسة قتلى منهم ثلاثة من أفراد الدفاع المدني ، وعن عدة جرحى • كما أفاد نفس المصدر بأن نفس ذلك اليوم شهد "هجوما من الارهابيين بالرشاشات على سفارة هندوراس " •

---

(١٤١) المرجع نفسه •

(١٤٢) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ و ١ تموز/ يوليه ١٩٨٥•

(١٤٣) " دياريو دي اوي " مرجع مذكور في موضع سابق ، ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

١٢٧ - وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات عن أشخاص اختطفتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • وأفادت هيئة الحماية القانونية بأن عدد المخطوفين في عام ١٩٨٥كان كالتالي : لا أحد في كانون الثاني / يناير (١٤٤) ؛ واثنان في شباط / فبراير (١٤٥) ؛ وستة في آذار /مارس (١٤٦) ؛ وواحد في نيسان / ابريل (١٤٧) ؛ وسبعة في ايار / مايو (١٤٨) ؛ وواحد في حزيران /يونيه (١٤٩) ؛ ولا أحد في تموز /يوليه (١٥٠) ؛ ولا أحد في آب / اغسطس (١٥١) ؛ واربعة في ايلول/سبتمبر (١٥٢) •

١٢٨ - اما الشرطة الوطنية فذكرت ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد خطفت ٢٠ شخصا في الفترة بين ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ و ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٥ (١٥٣) ، وفي معلومات أوردتها صحف السلفادور المحلية (١٥٤) ، يرد ذكر لعدد من حوادث الاختطاف التي نفذتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني خلال شهري تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥• وتشمل هذه المعلومات اختطاف ٩٥ رجلا فى اقاليم شتى من استانسويلاس بمقاطعة اوسولوتان

---

(١٤٤) هيئة الحماية القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، التقرير رقم ٣٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٥•

(١٤٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط / فبراير ١٩٨٥•

(١٤٦) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/ مارس ١٩٨٥•

(١٤٧) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان /ابريل ١٩٨٥•

(١٤٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، ايار / مايو ١٩٨٥•

(١٤٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران / يونيه ١٩٨٥•

(١٥٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز / يوليه ١٩٨٥•

(١٥١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠ ، آب /اغسطس ١٩٨٥•

(١٥٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤١ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

(١٥٣) حكومة السلفادور ، قوات الامن المركزي ، الشرطة الوطنية ، ادارة تحقيقات الشرطة • " الملخصات"؛ الفترة من ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٥ مرجع مذكور في موضع سابق •

(١٥٤) " ال موندو" ، ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، و١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، و ٢٨ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٥•

" ال دياريو دي أوي " ،١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، و١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥•

" لابرنسا غرافيكا " ، ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥•

" ال دياريو لاتينو " ، ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥•

بتاريخ ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ (١٥٥) ؛ واختطاف ١٢ عاملا كانوا يقومون بأشغال لايصال مياه الشرب الى بلدتين في الريف في اطار برنامج ممول من الموءسسة الانمائية الدولية (١٥٦) ؛ واختطاف ثلاثة من عمال جني البن في مقاطعة لا ليبرتاد (١٥٧) وفي بعض الحالات ، اسفرت حوادث الاختطاف عن عمليات اغتيال (١٥٨) .

١٢٩ - ويتناول الممثل الخاص الآن مسألة خطف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لروءساء البلديات . اذ تفيد رسالة تلقاها الممثل الخاص (١٥٩) " ان الجبهة قد اتخذت منذ بداية الحرب موقفا مناهضا للسلطات المحلية في شتى انحاء البلد ، لانها عنصر اساسي في خطط مكافحة المتمردين " ، وأشارت الرسالة الى أن روءساء البلديات المحتجزين لهم " وضع اسرى الحرب " .

١٣٠ - وذكر بلاغ أصدرته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (١٦٠) ان هناك ٨ من روءساء البلديات أسرتهم جبهة جيش الشعب الثوري في الجزء الشرقي من السلفادور ؛ ومن هوءلاء رئيس بلدية سان خورخي السيد فالنسويلا الذي قتل عند محاولته الهرب . وأشار نفس البلاغ الى ان قوات جبهة فارابوندو مارتي خطفت رئيس البلدية المذكور في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٥ وانها اخلت سبيله بعد انذاره بعدم السماح له بممارسة مهامه ، وأضاف البيان قائلا ان السيد فالنسويلا حاول رغم هذا الانذار استئناف مهامه فأسرته الجبهة من جديد ، وعندما حاول الهرب خلال نقله ادى ذلك الى " وقوع حادث اودى بحياته " . وتلقى الممثل الخاص من اللجنة السياسية والدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية وثيقة وافية (١٦١) تعترف بأن " وحدات من جبهة فارابوندو مارتي موجودة في الجبهة الشرقية قد أسرت هذا العام روءساء بلديات تلك المنطقة الذين حاولوا ممارسة سلطاتهم في مناطق متنازع عليها أو تسيطر عليها الجبهة " ، وذكرت ان هناك حوالي ٢٠ رئيس بلدية في هذا الوضع اخلي سبيل اربعة منهم . كما ذكرت الوثيقة أن روءساء البلديات المأسورين يعتبرون أسرى حرب لانهم ضالعون في

---

(١٥٥) " لابرنسا غرافيكا " ، ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ .

" ال موندو " ، ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ .

(١٥٦) " ال موندو " ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

(١٥٧) " ال دياريو دي اوي " ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

(١٥٨) " دياريو لاتينو " ، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

" ال دياريو دي اوي " ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

(١٥٩) بلاغ موجه من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية الى الممثل الخاص ، مديرية موراسان ، ١ ايار / مايو ١٩٨٥ .

(١٦٠) المرجع نفسه ، ١٢ ايار/مايو ١٩٨٥ .

(١٦١) اللجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني " حالة ... " ، مرجع مذكور في موضع سابق .

خطط عسكرية لمكافحة المتمردين ، وان لجنة الصليب الاحمر الدولية تزورهم ، ومسموح لهم باستلام رسائل من عائلاتهم ، طبقا لاحكام اتفاقيات جنيف • وعلم الممثل الخاص من الصحافة الدولية أن سبعة آخرين من روءساء البلديات قد قبض عليهم في الاسابيع الاخيرة من ايلول / سبتمبر (١٦٢)• وكما سيرد في موضع لاحق ، فقد اخلي سبيل روءساء البلديات في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥•

١٣١ - ودون الخوض هنا ايضا في اعتبارات قانونية مفصلة تتعلق بالاسس التي تقوم عليها حجج جبهة فارابوندو مارتي - فذلك من اختصاص محكمة قضائية - يرى الممثل الخاص ، بعد الرجوع الى احكام المادة ٤٣ من البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ انه يتعذر تأييد الفكرة القائلة بأن لروءساء البلديات صفة المقاتلين ، وبالتالي يتعذر اعتبارهم اسرى حرب • ويشعر الممثل الخاص بأن احتجاز روءساء البلديات هو بمثابة عمليات خطف لا تجيزها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧•

١٣٢ - وعلى اية حال قررت الجمعية التشريعية للسلفادور في ٣ ايار / مايو ١٩٨٥ " ان تدين بشدة وان تتنصل من قيام جماعات مسلحة بخطف روءساء البلديات في المنطقتين الشرقية والشمالية من البلد ، لأن هذه العمليات مظهر لعنف سياسي يهدد بالخطر حقوق الانسان المقدسة والتعبير عن سيادة الشعب " (١٦٣)•

١٣٣ - وعلم الممثل الخاص خلال اقامته في السلفادور بنبأ خطف السيدة اينيس فواد الوبي دوارتي دوران - ابنة رئيس الجمهورية - ورفيقتها الآنسة آنا سيسيليا بيجيدا سوكا • وقد خطفتا في الساعات الاولى من بعد ظهر يوم ١٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ لدى مغادرتهما جامعة سان سلفادور الجديدة عند شارع يقع في قلب العاصمة • وقتل احد حراسهما وهو السيد ماوريسيو الفريدو بالوماريس ، وأصيب آخر بجراح خطيرة (١٦٤)• وأحالت حكومة السلفادور هذه الوقائع رسميا الى الممثل الخاص• وتتردد في السلفادور اشاعات أشارت اليها الصحافة المحلية ، مفادها أن جبهة "بدرو بابلو كاستييو " التي يزعم ان لها صلة بالسجناء السياسيين ، قد أعلنت مسوءوليتها عن هذه الاعمال ، مع ان انباء اعلنت في وقت لاحق أكدت ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هي التي قامت بتنفيذ عملية الاختطاف • ومن حسن الحظ ان الجبهة قد افرجت في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ عن السيدتين دوارتي وبيجيدا ، الى جانب ٣٣ من روءساء البلديات وموظفيها ، عقب سلسلة من المفاوضات وافقت فيها حكومة السلفادور ، من طرفها ، على السماح لـ ٩٦ من رجال المغاوير الجرحى او المصابين بمغادرة البلد والتوجه الى الخارج ، وأطلقت سراح ٢٣ سجينا سياسيا (١٦٥)• وعلى

---

(١٦٢) " ذي نيويورك تايمز " ، ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

(١٦٣) النص الذي وضعه تحت تصرف الممثل الخاص سفير السلفادور لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف •

(١٦٤) " لابرنسا غرافيكا " و " دياريو لاتينو " و " الد ياريو دي اوي" ، سان سلفادور ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

(١٦٥) " ذي نيويورك تايمز " ، ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥•

اي حال فان الممثل الخاص يعرب عن بالغ قلقه بشأن هذه الاعمال • فهي الى جانب كونها انتهاكات واضحة لحق الفرد في الحياة والحرية ليس من شأنها سوى منع ايجاد جو من الوئام اللازم لاقامة حوار بناء ومثمر • كذلك علم الممثل الخاص من الصحافة الدولية ان عملية الخطف المذكورة قد جددت مخاوف بعض قطاعات المجتمع في السلفادور (١٦٦)•

١٣٤ - واستمع الممثل الخاص الى شهادات اخرى في السلفادور تتعلق بعمليات الخطف التي قام بها المغاوير • فقد ذكرت امرأة في سن الاربعين تقيم في بلدة في منطقة موراسان أن " الاولاد " خطفوا في يوم ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ زوجها الذي كان يعمل سكرتيرا لقاضي صلح ، ومنذ ذلك الحين لم تصلها سوى انباء غير مباشرة تفيد بأنه مازال على قيد الحياة رغم سوء حالته النفسية • وذكرت شاهدة اخرى في الاربعين من عمرها ايضا وتقيم في مكان في منطقة شالا تنانغو أن المغاوير خطفوا في ١٠ حزيران / يونيه من نفس العام زوجها الذي يملك متجرا صغيرا ، وان اخباره انقطعت عنها نهائيا بعد ذلك • وذكرت فتاة في سن السابعة عشرة تقيم في سان سلفادور انها في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ طرحت ارضا على حين غرة في شارع بالعاصمة وفقدت وعيها • وعندما استعادته وجدت نفسها في سيارة اجرة مع ثلاث نساء ورجلين انتقلوا جميعا بعد ذلك الى مركبة اخرى وأخذوها الى بلدة لا أونيون ، وهناك حاولوا تلقينها ايديولوجية المغاوير • وبعد خمسة ايام وجدوا ان الشاهدة ترفض الاقتناع فسمحوا لها بالمغادرة • وذكرت الشاهدة انها تلقت بعد ذلك تهديدات خطية تعتقد انها من المغاوير ، وقد ازعجها هذا كثيرا •

١٣٥ - ومن جهة اخرى ، نمي الى علم المقرر الخاص (١٦٧) انه ، في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ، ألقت وحدة عسكرية تابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني القبض على العقيد عمر نابوليون آبالوس اثناء وجوده في بيته الريفي الكائن في ارضه التي تبعد حوالي ٣٦ كيلومترا عن سان سلفادور • وتشير جبهة فارابوندو مارتي الى ان العقيد المذكور معتقل " بوصفه اسير حرب " ، وانه ، بصفته هذه يعامل معاملة لائقة وانسانية بما يتمشى مع اتفاقيات جنيف •

١٣٦ - كذلك تلقى الممثل الخاص معلومات من الحكومة عن هجمات تعرض فيها المغاوير لحرية تنقل الاشخاص داخل البلد (١٦٨)• وتفيد المعلومات بأن المغاوير شرعوا عدة مرات في اقامة حواجز على الطرق العامة وفي احتجاز سيارات خاصة • وكثيرا ما قاموا في هذه الحوادث بعمليات حرق أو نسف أو لجأوا الى وسائل اخرى للاضرار بالمركبات وخدمات السكك الحديدية ، وانهم احيانا سببوا خسائر في الارواح • ويتعذر على المقرر الخاص ان يقدم بالتفصيل الوثائق الواردة من الحكومة بسبب ضخامة حجمها •

---

(١٦٦) المرجع نفسه ، ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

(١٦٧) جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، " القاء القبض على العقيد عمر نابوليون آبالوس ، السلفادور ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ •

(١٦٨) حكومة السلفادور ، قوات الامن المركزي • " تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الجماعات التخريبية ضد شعب السلفادور" ثانيا -" انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بحرية التنقل " ، المجلد السادس ، من ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٥•

رابعا - حالة اللاجئين والمشردين

١٣٧ - يعتزم الممثل الخاص ، كما فعل في تقاريره السابقة ، ان يقدم تقريرا عن حالة كثير من مواطني السلفادور الذين اضطروا الى مغادرة ديارهم ، اما من اجل الانتقال الى أجزاء اخرى من البلد (المشردون) او من أجل البحث عن ملجأ لهم في بلدان اخرى (اللاجئون) ويرى الممثل الخاص ان العنف السائد في السلفادور سبب هام ، وان لم يكن السبب الوحيد وراء هذا النزوح الجماعي ، وسبب ذلك ان الهجرة تمثل ظاهرة مألوفة في السلفادور لاسباب اقتصادية .

١٣٨ - وفي سان سلفادور تمكن الممثل الخاص من أن يناقش مع وزير الداخلية ونائبة وزير التنمية الاجتماعية حالة هؤلاء المواطنين السلفادوريين المشردين داخل البلد الذين يعتمدون على خدمات اللجنة الوطنية لاغاثة المشردين . ويستفاد من المعلومات التي قدمها له شفهيا كلا المسؤولين والوثائق التي زوداه بها (١٦٩) ان مجموع السكان المشردين حتى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، بلغ ٠٠٠ ٤١٧ شخص ، منهم ٠٠٠ ١١٧ يعيشون في مناطق النزاع ، وتزودهم بالخدمات لجنة الصليب الاحمر الدولية اما الـ ٠٠٠ ٣٠٠ الباقون فيتلقون المساعدة من اللجنة الوطنية لاعانة المشردين والوكالات الاخرى ، وجاء في الوثائق المذكورة اعلاه ان اللجنة الوطنية لاعانة المشردين تقدم الخدمات التالية للسكان المشردين : (١) سلات من الاغذية على أساس جداول الحصص التي وصفها برنامج الاغذية العالمي ، توزع كل ثلاثين يوما وتحتوي على ذرة ، وزيت ، وحليب ، وفاصوليا ، وأرز ، وسكر ، وليمون وملح ؛ (٢) وتقدم العناية ، الصحية في شكل زيارات يقوم بها الاطباء وأدوية وقائية وعلاجية ؛ (٣) وتقدم مواد البناء للعائلات الفقيرة لبناء مآوى موقتة ؛ (٤) ويحصل كذلك أكثرهم فقرا على مواد اخرى مثل الملبس والصابون الخ .

١٣٩ - وأبلغت كذلك نائبة وزير التنمية الاجتماعية الممثل الخاص بأن من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اللجنة الوطنية لاعانة المشردين مشكلة نقص الموارد المالية ، وان الوكالة تخطط مع ذلك لتقديم دروس لمحو الامية للاطفال المشردين . وقالت ايضا ان في عام ١٩٨٥ اعيدت ٤٥ عائلة مشردة بناء على طلبها الى المناطق التي جاءت منها .

١٤٠ - وأبلغ الممثل الخاص بأن السلطات في السلفادور رحلت احيانا بالقوة ، من بين المواطنين السلفادوريين المشردين داخل البلد ، المشردين المقيمين في مناطق النزاع . ووفقا لصحيفة " اكسلسيور " (١٧٠) ، حاصر الجيش السلفادوري في نيسان / ابريل ١٩٨٥ قرابة ٢٠٠ شخص ، منهم ٣٥ طفلا ، من منطقة سيرودي غواساباً . ثم سلمهم بعد ذلك الى الصليب الاحمر الدولي . وعلم المصدر نفسه (١٧١) من الجيش السلفادوري انه يجرى ترحيل مئات من الفلاحين من الجزء الشرقي من البلد بالقرب من الحدود مع هندوراس . والغرض من هذا الترحيل هو " ضمان امن السكان المدنيين " .

---

(١٦٩) اللجنة الوطنية لمساعدة المشردين : " تقرير عن المساعدة التي تقدمها اللجنة الوطنية لمساعدة المشردين الى السكان المشردين " ، غير مؤرخ .

(١٧٠) " اكسلسيور " ، المكسيك ، ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥.

(١٧١) المرجع نفسه ، ١٨ ايار / مايو ١٩٨٥.

١٤١ - وتقدم لجنة مراقبة الامريكتين ايضا بيانا شاملا وتفصيليا عن عمليات الترحيل [١٧٢]، ولاسيما العمليات التي تمت في نيسان / ابريل ١٩٨٥ في منطقة فولكان دي غواساباً وفي مقاطعة موراسان في حزيران / يونيه ١٩٨٥ • وتنتقد لجنة مراقبة الامريكتين بشدة عمليات الترحيل لانها لا تلتزم فيما يبدو بحد ادنى معين من القواعد ولا القواعد التي تنص عليها المادة ١٧ من البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩•

١٤٢ - فالمادة ١٧ من البروتوكول الاضافي الثاني تحظر الترحيل القسري للسكان المدنيين لاسباب تتصل بالنزاع ، ما لم يتطلب ذلك امن الاشخاص المعنيين أو اسباب عسكرية ملحة • وعندما سأل الممثل الخاص وزير دفاع السلفادو عن الغرض من عمليات الترحيل القسري ، رد عليه بأن الغرض من ذلك هو ضمان احترام حياة السكان المدنيين وسلامتهم البدنية • ومن المفروض اذن انه مادامت عمليات الترحيل تفي بهذا الغرض ، فمن حق حكومة السلفادور ان تنفذها • والممثل الخاص يدرك ما يلاقيه السكان المدنيون من معاناة بسبب هذا الترحيل ، بيد انه نظرا لواقع الحرب ، يعتقد ان ذلك اهون عليهم مما قد يعانونه لو استمروا في العيش في منطقة القتال •

١٤٣ - وفيما يتعلق باللاجئين ، قسمت مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين [١٧٣] اللاجئين السلفادوريين الذين يتلقون مساعدة من المفوضية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥ الى المجموعات التالية : ٧٥٠ ١ لاجئا في بليز ؛ ونحو ٠٠٠ ٥ لاجىء في كوستاريكا ؛ و٣٨٨ ٢٠ لاجئا في هندوراس (في مخيمي ميساغراندي وكولومونكاغوا) ؛ وقرابة ٩٠٠ لاجىء في نيكاراغوا ؛ وزهاء ٥٠٠ لاجىء في بنما •

١٤٤ - ووفقا للمسوءولين في مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين [١٧٤]، ساعدت المفوضية في الفترة بين ١ كانون الثاني / يناير و ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، على اعادة ١٩٥ لاجئا سلفادوريا من نيكاراغوا و ٥٦ لاجئا من كوستاريكا ، و ١٨ لاجئا من بنما ، و ٣٣٤ لاجئا من هندوراس •

---

(١٧٢) لجنة مراقبة الامريكتين ، " الرعب المستمر " ، الملحق السابع للتقرير المتعلق بحقوق الانسان في السلفادور ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٥•

(١٧٣) مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين ، " امريكا الوسطى والمكسيك " تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، العدد ١٣•

(١٧٤) محادثة هاتفية جرت في ٢٩ آب / اغسطس ١٩٨٥ مع موظفي مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين في جنيف •

خامسا - حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة

١٤٥- كما فعل الممثل الخاص في تقريره عن العام الماضي (١٧٥) ، يود أن يولي اهتماما خاصا لانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها كلا الجانبين - الجيش النظامي وقوات المغاوير أثناء النزاع المسلح أو نتيجة لهذا النزاع في جمهورية السلفادور • ويبدو من المناسب في هذا الصدد التذكير بأن السلفادور طرف في اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا الحرب • ولما كان النزاع في السلفادور " نزاعا مسلحا ليس له طابع دولي "، في اطار مقصود في هذه الاتفاقيات وهذين البروتوكولين، فان القواعد ذات الصلة ، ولاسيما تلك الواردة في المادة ٣ من كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات وفي البروتوكول الاضافي الثاني ، هي التي تنطبق ، كما يجب أن يمتثل لها كل طرف من أطراف النزاع ، أى القوات المسلحة السلفادورية النظامية وقوات المغاوير المعارضة •

١٤٦- وسوف يتناول الممثل الخاص ، أولا ، المعلومات المتعلقة باصابات غير المقاتلين أو المدنيين التي سببها القصف بالقنابل والأنشطة العسكرية الاخرى للجيش السلفادورى النظامي • وسيقدم أرقام هذه الاصابات التي وردت اليه ، الا انه يود أن يؤكد وجوب تناولها بحذر شديد • وتمثل هذه الارقام بالفعل وفيات حدثت في مناطق القتال التي يكون التحقيق فيها بالغ الخطورة والتي من الصعب أيضا دخولها • وبالاضافة الى ذلك ، فنظرا لأن هناك جيشا من المغاوير يشترك في القتال ، فان من الصعب احيانا التحقق مما اذا كان المصابون مقاتلين أم لا • وقد بيّنت المنهجية التفاضلية التي تستعملها هيئة الحماية القانونية الابرشية منذ منتصف العام الماضي والتي تميز بين الفئتين التاليتين من الاصابات ، تلك الصعوبات : " ضحايا اعتداء الجيش على الجمهور دون تمييز " ؛ " ضحايا العنف السياسي في العمليات العسكرية ، بمن فيهم المقاتلون والمدنيون - اذ انه يستحيل تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف على هوية الضحايا في الموقع - وأغلبهم على الارجح مدنيون " ؛"وضحايا العنف السياسي ، الذين قتلوا في كمائن أو اشتباكات أو دوريات ، ويفترض ان اغلبهم من المقاتلين ، ولكنه لا يمكن تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف عليهم في الموقع " • وكما يلاحظ ، يؤدى الافتراض دورا هاما في هذا النظام ، وهذا ظرف ينبغي أخذه في الاعتبار الى حد كبير •

١٤٧- وتفيد هيئة المساعدة القانونية المسيحية (١٧٦) بأن عدد الاشخاص الذين قتلوا نتيجة للقصف الجوى والبرى الذى شنته القوات المسلحة والذين وصفوا بأنهم " ليس لهم مهن محددة "، قد بلغ ١٢٧ قتيلا في كانون الثاني/يناير ؛ و ٧٨ قتيلا في شباط فبراير ؛ و٤٢ قتيلا في آذار / مارس ؛ و ٨٢ قتيلا في نيسان/ابريل ؛ و ٣٧ قتيلا في ايار/مايو ؛ و ٢٨ قتيلا في حزيران/يونيه ؛

---

(١٧٥) E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق ، الفصل الخامس ، الفقرات من ١٢١ الى ١٥٧ •

(١٧٦) هيئة المساعدة القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، النشرة الاعلامية الصادرة بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ •

و ١٩ قتيلا في تموز/يوليه ؛ و ٣١ قتيلا في آب/أغسطس ؛ و٣٩ قتيلا في ايلول/سبتمبر [١٧٧] ، أى ما مجموعه ٤٨٣ قتيلا في الاشهر التسعة الاولى من السنة ٠

١٤٨- وتفيد هيئة الحماية القانونية بأن عدد ضحايا العنف الأهلي في العمليات العسكرية " بما في ذلك المقاتلون والمدنيون - حيث يستحيل تحديد الفئة الصحيحة نظرا لعدم التعرف على هوية الضحايا في الموقع - وأغلبهم على الأرجح مدنيون " ، قد بلغ ٩٠ ضحية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ [١٧٨] ؛ و ١٣٠ ضحية في شباط/فبراير [١٧٩] ؛ و٧٩ ضحية في آذار/مارس [١٨٠] ؛و٧٦ ضحية في نيسان/ابريل [١٨١] ؛ و ٧٣ ضحية في أيار/مايو [١٨٢] ؛ و ١٣٣ ضحية في حزيران/ يونيه [١٨٣] ؛ و ٧٥ ضحية في تموز/يوليه [١٨٤] ؛ و ٧٤ ضحية في آب/أغسطس [١٨٥] ؛ و٤٢ ضحية في أيلول/سبتمبر [١٨٦] - أى ما مجموعه ٧٧٢ ضحية في الاشهر التسعة الاولى من السنة ٠ ويؤكد الممثل الخاص حقيقة ان عدم تحديد هوية الضحايا في الموقع ، وفقا للمصدر المذكور ، قد جعل من الضرورى تقديم بعض الافتراضات للوصول الى هذه الارقام ٠

١٤٩- بيد أن هيئة الحماية القانونية تورد أيضا ارقاما عن " ضحايا اعتداء الجيش على الجمهور دون تمييز " ولا تقدم قرائن بشأنها ٠ وهي الارقام التالية [١٨٧] : ١٩ ضحية في كانون الثاني/ يناير ؛ وضحية واحدة في شباط/فبراير ؛ و ٩ ضحايا في آذار/مارس ؛ و ٩ في نيسان ابريل ؛ و ٤ في أيار/مايو ، و ٧ في حزيران/يونيه ، و ١٦ في تموز/يوليه ، و ٣ ضحايا في آب/أغسطس ؛ وضحية واحدة في أيلول/سبتمبر ٠

---

(١٧٧) المرجع نفسه ، تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفادور في الفترة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ٠

(١٧٨) هيئة الحماية القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، التقرير رقم ٣٣ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ٠

(١٧٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط/فبراير ١٩٨٥ ٠

(١٨٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/مارس ١٩٨٥ ٠

(١٨١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ ٠

(١٨٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، ايار/مايو ١٩٨٥ ٠

(١٨٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران/يونيه ١٩٨٥ ٠

(١٨٤) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز/يوليه ١٩٨٥ ٠

(١٨٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠ ، آب/أغسطس ١٩٨٥ ٠

(١٨٦) المرجع نفسه ، التقرير ٤١ ، ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ٠

(١٨٧) أنظر تقارير هيئة الحماية القانونية المشار اليها في الصفحة / الصفحات ٠

١٥٠- وقد تمكّن الممثل الخاص أيضا من الاستماع الى شهود فيما يتعلق بالخسائر والأضرار المزعوم أن جيش السلفادور ، وعلى الأخص السلاح الجوى ، ألحقها بالسكان غير المقاتلين .

١٥١- وهكذا قالت شاهدة تبلغ من العمر ٢٩ عاما تعمل خادمة وتقيم عادة في كانتون ميراندليا بضاحية سيرتودى غواثابا بمديرية كوسكتلان انه في يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ وصل نحو ٣٠ جنديا الى الكانتون وبعد أن ضربوها هي وثلاثة أطفال بكعوب بنادقهم طلبوا الاسلحة التي زعموا انها كانت تحتفظ بها ثم أشعلوا النار في المنزل . وفي اليوم التالي شاهدت غارة بالقنابل بواسطة الطائرات وطائرات هليكوبتر عديدة أرغمت السكان على الفرار الى الهضاب . وفي اليوم التالي عادوا الى الكانتون حيث وجدت جثث اخواتها الثلاث وشقيقة زوجها الحامل وبها آثار عنف، وافترضت أن السبب في وفاتهن هم الجنود ، وأضافت ان الطائرات ألقت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ قنابل مرة أخرى وأنها شاهدت بعد ذلك الذين قتلوا نتيجة لذلك (طفل ورجل وامرأة مسنان) .

١٥٢- وقالت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٢١ عاما تعمل خادمة وتقيم في مدينة سانتا أولايا بمديرية كابانياس انه في يوم الثلاثاء الاخير من شهر آب/أغسطس ١٩٨٥ وفي حوالي الساعة ١٢ ظهرا ظهرت خمس طائرات فوق المدينة وألقيت قنابل فقتلت طفلين وثلاث نساء شاهدت جثثهم بنفسها ، وأضافت ان المغاوير يعبرون طرقات المدينة أحيانا ويبيع لهم الناس الاغذية عادة .

١٥٣- وقالت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٢٦ عاما تعمل أيضا خادمة وتعيش في كانتون كايتانو بمديرية سان فيسنتي انه في نحو الساعة السادسة صباحا من يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ألقت طائرتان وطائرة هليكوبتر ثماني قنابل لم تسفر عن وقوع اصابات بين البشر ولكنها دمرت عددا من المنازل . وأضافت قائلة انه في نحو الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه دخل الجنود المدينة وألقوا القبض على رجلين كانا يصطادان السمك وعثر عليهما ميتين فيما بعد ، وذكرت الشاهدة أن الجنود دخلوا المدينة في أوائل شهر أيار/مايو وعثر فيما بعد على صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما مقتولا برصاصة اخترقت صدغه .

١٥٤- وأخبرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ١٩ عاما تعمل بالخدمة المنزلية وتعيش في سيروس دى سان بدرو بمديرية سان فيسنتي الممثل الخاص أنه في يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ دخل أفراد القوات المسلحة المدينة وقتلوا الرجل البالغ من العمر ٢٣ عاما الذى كانت تعيش معه وهو يزرع الذرة ، وأضافت قائلة انها رأت في يوم آخر طائرات تحلق فوق المدينة وسمعت قنبلة تنفجر بحيث قتلت شخصين وأشعلت النار في محصول الذرة .

١٥٥- وذكرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٤٥ عاما تعمل خادمة وتعيش في كاسيريو تشابارال بالقرب من سوتشيتوتو بمديرية كوسكتلان للممثل الخاص انه في يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ عندما دخل الجنود المدينة ذهب زوجها لاخفاء بعض الاشخاص وعندما ادرك الجنود ما يفعله تعقبوه حتى حاصروه في أحد الوديان القريبة ، وبعد ذلك بيومين عثر على زوجها مقتولا برصاصة اخترقت جبهته . وأضافت الشاهدة قائلة انها شاهدت في تواريخ اخرى لا يمكنها تذكرها قصفا بالقنابل من الجو ومقتل اشخاص بسبب القنابل .

١٥٦- وأخبرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٤٨ عاما تعمل خادمة وتعيش في كانتون بلاتاناريس بكازيربو السيريبال بمديرية كوسكاتلان الممثل الخاص انها شاهدت عمليات قصف بالقنابل ، حدثت

آخر عملية منها في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ واشتركت فيها ثلاث طائرات ونحو خمس طائرات هليكوبتر. وذكرت الشاهدة أن هذا الهجوم الجوى أعقبته عمليات برية أجبرت سكان المدينة على الفرار. وأضافت قائلة انهم عندما عادوا ادراجهم الى المدينة وجدوا ان القنابل قد قتلت سبعة أفراد من أسرة رودولفو لاندفيرى ، قام جيرانهم بدفنهم . وذكرت الشاهدة ان المغاوير (الموتشاتشوس) يمرون كثيرا عبر طرقات المدينة ويقدم لهم الناس الاغذية .

١٥٧- وعدا عن المعلومات المقدمة في الفقرات السابقة ، سمع الممثل الخاص من أفراد ومؤسسات مستقلين وموثوق بهم في سان سلفادور انه منذ أن أصدر رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة أوامر في آب/أغسطس ١٩٨٤ باحترام حقوق المدنيين (١٨٨) أصبح الجيش السلفادورى أكثر حرصا بكثير عن العام الماضي على عدم التسبب في اصابات بين السكان غير المقاتلين ، وهو ما كان يتحقق في كثير من الاحيان باجلاء ما يسمى " التجمعات السكانية " من مناطق القتال .

١٥٨- وعلى خلاف السنوات السابقة لم تصل في الحقيقة أى تقارير الى الممثل الخاص عن عمليات قتل جماعية لمدنيين قامت بها القوات المسلحة ، وهو شيء اعترفت به أيضا لجنة مراقبة الامريكتين في تقرير لها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اذ قالت : " لقد تحسنت فعلا ، من جانب حالة حقوق الانسان في فترة الستة أشهر الاخيرة فلم ترد تقارير عن مذابح كبيرة ارتكبتها القوات المسلحة مثلما حدث في فترة الستة أشهر السابقة عندما وقعت مذابح في لوس ليانيتوس وكابانياس وبالقرب من نهر غوالسنغا في تشالاتنانغو . وفي ضوء تاريخ السلفادور الحديث اعتبرت " لجنة مراقبة الامريكتين" هذا " تطورا ايجابيا" (١٨٩) ، ولكن نفس المصدر أشار الى أنه " مازالت هناك ، للأسف ، أدلة كبيرة على استمرار اساءة استخدام السلطة من جانب القوات المسلحة ضد المدنيين على نطاق أصغر ، بما في ذلك القتل أو التعذيب ، خلال العمليات العسكرية أو عمليات مناهضة المتمردين " (١٩٠) .

١٥٩- ومن ناحية أخرى ذكر تقرير بقلم الصحفي ج . لوموين نشر في صحيفة " نيويورك تايمز": " ... وتأتي معظم التقارير عن الهجمات الجوية من ساحات القتال حيث تجعل كمائن الجيش وألغام المغاوير وصول المراسلين الصحفيين اليها أمرا شبه مستحيل . ويكون الشهود عادة منحازين بدرجة كبيرة . فالمسؤولين الحكوميون يدافعون عموما عن السلاح الجوى ، وتأتي الكثير من الشهادات التي تدين القصف بالقنابل من الفلاحين الذين يقولون انهم من مؤيدى المتمردين . وتحديد ظروف هجوم تم الابلاغ عنه أمر صعب . ويستخدم المغاوير عادة القرى المنعزلة كقواعد ويقاتلون الجيش عندما يقوم باكتساحها . وفي مقابلات جرت في الاسبوع الماضي مع قادمين جدد الى ثلاث مخيمات للاجئين السلفادوريين أشار فلاحون من أربع قرى في مديرية موراسان ، وكذلك مسؤولون في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وموظفو الاغاثة الدولية ، الى أن الخوف على الأقل من التعرض للقصف بالقنابل من قبل السلاح الجوى هو جزء من الحياة اليومية لهؤلاء الذين بقوا في مناطق يتكرر فيها القتال . وبيّنت المقابلات أيضا ان السلاح الجوى أصبح أكثر دقة وأكثر حرصا في عمليات القصف التي يقوم بها في معظم مناطق البلد وأن عددا أقل من المدنيين كانوا يقتلون أو يصابون . وقال موظف من موظفي

---

(١٨٨) E/CN.4/1985/18 ، الفقرة ١٤٣ .

(١٨٩) هيئة مراقبة الامريكتين ، " الارهاب المستمر "، مرجع مذكور في موضع سابق .

(١٩٠) المرجع نفسه .

الاغاثة الدولية ليست له أى صلات سواء بالحكومة أو بسفارة الولايات المتحدة وكان ينتقد السلاح الجوى في الماضي انه لا يمكن أن يصف هجمات السلاح الآن بأنها عشوائية • غير أن لاجئين من مناطق استولى عليها المتمردون ويثور بشأنها نزاع شديد ، منطقة بركان غواسابا وعلى الاخص التي تقع على بعد ١٨ ميلا شمالي سان سلفادور ، قدموا بيانات متكررة عن هجمات جوية على مدنيين وعلى قرى تدعم المتمردين • وهناك أيضا حفنة من التقارير عن حوادث وقعت في أجزاء أخرى من البلد قال فيها مدنيون ليسوا من مؤيدى المتمردين أنهم تعرضوا لهجوم بالطائرات بدون سبب منطقي • ورغم نشر تقارير عديدة في الولايات المتحدة تذكر استخدام النابالم ضد المدنيين والمتمردين في السلفادور لم يشر أحد من الذين جرت معهم مقابلات في الاسابيع الاخيرة الى النابالم أو الى متفجرات حارقة ، وأكد المسؤولون العسكريون في السلفادور أن لديهم النابالم ولكنهم قالوا انه لم يستخدم"(١٩١) •

١٦٠- وكتب دان ويليامز ، وهو صحفي آخر ، ما يلي في عدد ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ من صحيفة " واشنطن بوست " : " ••• ومن الصعب التحقق من الاتهامات المتعلقة بالقصف العشوائي بالقنابل لأن المغاوير بثوا الالغام في عديد من الطرق المؤدية الى المناطق التي يسيطرون عليها وأدت الكمائن المنصوبة من الجانبين الى جعل الاجزاء الاخرى من البلد غير آمنة • ولم ينتج عن المقابلات مع اللاجئين من ثلاث مناطق تقصف بالقنابل بشكل متواتر ومع العاملين في مجال الاغاثة الذين يمكنهم الوصول الى مناطق القتال سوى أدلة قليلة لتأييد الاتهام المتعلق بالقيام بعمليات قصف واسعة النطاق • وهناك قصص كثيرة عن القصف والهجوم بالقنابل ولكن هذه الهجمات لا تبدو انها عشوائية كما أن عدد الاصابات بين المدنيين التي أبلغ عنها قليل •

١٦١- ووفقا لمعلومات زود بها الممثل الخاص في السلفادور اعترفت القوات المسلحة السلفادورية بأنها أخطأت في احدى الحالات • وبالتحديد ، في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، قصفت تلك القوات بالقنابل مستوطنة كوتوبال الصغيرة في شالاتينانغو الشمالية ، بالقرب من الحدود مع هندوراس ، وقتلت القنابل سيدة وطفليها الصغيرين ودمرت عددا من المنازل وبعض المحاصيل • وفي ١٠ آب / أغسطس دفع الفريق أول بوستيللو ••• ٦٠ كولون بالنيابة عن السلاح الجوى على سبيل التعويض • وعلى أى حال يرى الممثل الخاص أن هذه الحقائق هامة لانها تبين تصميم حكومة السلفادور على ادارة الحرب وفقا للقواعد الراهنة لقانون الحرب •

١٦٢- ومع أن الممثل الخاص يؤكد مرة أخرى مدى صعوبة تحديد عدد الوفيات بين المدنيين بالضبط ، أو حتى بالتقريب ، التي يمكن ايعازها الى العمليات العسكرية للجيش فانه ، مقتنع حقا ، نتيجة لقدر كبير من التفكير والتقييم الدقيق للمعلومات المذكورة أعلاه ، بحدوث اصابات فعلا بين المدنيين ولكن لديه انطباعا بأن الاصابات في السنة الحالية أقل من الاصابات في السنة الماضية • ويعتقد الممثل الخاص أيضا ان الاعمال الهجومية للجيش تسبب أضرارا لا مبرر لها في الممتلكات الخاصة ، الى حد يصعب معه حصرها • وعلى أى حال وعلى الرغم من أن الممثل الخاص أشار في تقريره السابق (١٩٢) المقدم الى لجنة حقوق الانسان الى أن عدد الضحايا بين المدنيين في

---

(١٩١) " ذى نيويورك تايمز " ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ •

(١٩٢) E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق •

عام ١٩٨٤ " ربما كان مرتفعا " ، فهو الآن في وضع يمكّنه من أن يقول ان الرقم في عـــام ١٩٨٥ أقل • ويرى الممثل الخاص أن الجيش السلفادورى يسعى جاهدا الى ادارة الحرب بطريقة أكثـــر اتساما بالانسانية عما كانت عليه في الماضي ولذلك فهو لا يتبع سياسة القصف العشوائي بالقنابـــل وان كانت الهجمات الجوية والهجمات بمدافع الهاون تؤثر على المدنيين في حالات قليلة • وعلـــى أى حال يود الممثل الخاص أن يعرب عن قلقه لحدوث وفيات بين المدنيين ، وهو يأمل بشدة ويثـــق في أن الجيش السلفادورى سيحترم السكان المدنيين احتراما كاملا في ادارته للحرب •

١٦٣- ويشعر الممثل الخاص أيضا بقلق من جوانب أخرى للطريقة التي يدير بها جيش سلفـــادور الحرب • فعلى سبيل المثال ذكرت الصحافة المحلية (١٩٣) أن الجيش قام في حزيران/يونيه ١٩٨٥ بازالة مستشفى سرى كان يخدم حركة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في سيرو البولبيتو بمديريـــة سان فيسنتي ، ومرة أخرى وفقا لما ذكرته الصحافة المحلية (١٩٤) ، حدد الجيش موقع مستوصف سرى يدار في قرية لوس مانغوس بنويفا كونسبسيون (تشالاتينانغو) لعلاج الحالات العاجلة في صفـــوف المغاوير ودمره خلال عملية عسكرية • وعلاوة على ذلك علم الممثل الخاص من أقوال أدلـــى بهـــا المعتقلون السياسيون أن القوات المسلحة تلقى القبض على الاطباء الذين يقدمون الرعاية الطبيـــة لمقاتلي فارابوندو مارتي للتحرير الوطني •

١٦٤- ومن ناحية أخرى ، ذكرت الصحافة الدولية (١٩٥) ان ضباط القوات المسلحة السلفادوريـة منعوا المنظمة الانسانية " كاريتاس " من توزيع الاغذية على السكان في مديرية تشالاتينانغو • وقـد استشهدت تلك الصحافة بأقوال أدلى بها المونسنيور ريفيرا ايداماس ، رئيس اساقفة سان سلفـادور، باعتبارها مصدر هذه المعلومات •

١٦٥- وسأل الممثل الخاص مرة أخرى السلطات المختصة عن معاملة الجيش السلفادورى للمغاوير الذين يؤسرون في القتال • وكان الرد المقدم مماثلا لردود السنوات السابقة ، وهو أن عدد المغاوير الذين يؤسرون في القتال قليل نظرا لشجاعتهم واستعدادهم للقتال حتى الموت ، ولكن عندما يقعـون في الاسر يبقي الجيش على حياتهم لدواع انسانية وللحصول على معلومات منهم • وفي السجـــون السلفادورية تحدث الممثل الخاص فعلا مع مغاوير أسروا في أثناء القتال ، منهم على سبيل المثـال القائد نيديا دياس •

١٦٦- وسيقدم الآن الممثل الخاص بيانا عن سلوك قوات المغاوير في اطار الحرب •

١٦٧- وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضح الممثل الخاص انه تلقى ايضا قوائم تشير الـى عـــدد المدنيين الذين قتلوا نتيجة للعمليات العسكرية للمغاوير في خلال عام ١٩٨٥ • ووفقا لما ذكرتـه هيئة الحماية القانونية ، لم يقع أى ضحايا من هذا النوع في شهر كانون الثاني/ينايـــر (١٩٦) ،

---

(١٩٣) " دياريو دى أوى " ، مرجع مذكور في موضع سابق ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ •
(١٩٤) المرجع نفسه ، ٢ آب/أغسطس ١٩٨٥•
(١٩٥) " ذى نيويورك تايمز " ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ •
(١٩٦) هيئة الحماية القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، التقرير رقـــم ٣٣ ، شباط/فبراير ١٩٨٥ •

ووقع في شباط/فبراير ست ضحايا (١٩٧) وفي آذار/مارس خمس ضحايا (١٩٨) ؛ وفي نيسان/ابريل سبع ضحايا (١٩٩) ؛ وفي أيار/مايو لم يقع أى ضحايا (٢٠٠) ؛ وفي حزيران/يونيه وقع ثلاث ضحايا (٢٠١) ؛ وفي تموز/يوليه لم يقع أى ضحايا (٢٠٢) ؛ وفي آب/أغسطس لم يقع أى ضحايا (٢٠٣) ؛ وفي أيلول/سبتمبر وقع ثلاث ضحايا (٢٠٤) • ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه الى انه خلافا للوضع فيما يتعلق بالوفيات المنسوبة الى الجيش ، لا تضع هيئة الحماية القانونية افتراضات تتعلق بالوفيات المنسوبة الى المغاوير • ويود أيضا أن يوضح أن عدد الوفيات المنسوب الى المغاوير أقل بكثير ، على أى حال ، من العدد المنسوب الى القوات المسلحة النظامية •

١٦٨- وأخبرت السلطات المختصة في سان سلفادور الممثل الخاص أن العديد من اصابات المدنيين نتجت عن انفجار ألغام تماس بثها المغاوير • وعلم الممثل الخاص من تقارير نشرت في صحافة سان سلفادور انه في حالات عديدة ادى انفجار هذه الالغام الى وفاة قصّر • وعلى سبيل المثال توفيت في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ صبية تبلغ من العمر تسع سنوات في قرية بمديرية سان فيسينتي (٢٠٥) ؛ وفي نفس اليوم توفيت فتاة أخرى تبلغ من العمر ١٤ عاما في خواكاران بمديرية أوسولوتان (٢٠٦) ؛ وفي ٢٤ نيسان/ابريل توفيت فتاة وامرأة (٢٠٧) باحدى المحافظات بمديرية موراسان وفي ٣٠ حزيران/يونيه توفي ثلاثة من تلاميذ المدارس في قرية الخوتة بالقرب من سانتا آنا (٢٠٨) • وقرأ الممثل الخاص تقارير في الصحافة المحلية ايضا تفيد أن اطفالا توفوا نتيجة لانواع أخرى من هجمات المغاوير •

---

(١٩٧) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٤ ، شباط/ فبراير ١٩٨٥ •

(١٩٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٥ ، آذار/ مارس ١٩٨٥ •

(١٩٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٦ ، نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٠٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٧ ، أيار/ مايو ١٩٨٥ •

(٢٠١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٨ ، حزيران / يونيه ١٩٨٥ •

(٢٠٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٣٩ ، تموز/ يوليه ١٩٨٥ •

(٢٠٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤٠ ، آب/ اغسطس ١٩٨٥ •

(٢٠٤) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٤١ ، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ •

(٢٠٥) " الموندو" ، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٠٦) " دياريو دي أوي" ، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

(٢٠٧) " دياز لاتينو" ، ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ •

٢٠٨) " دياريو دي أوي" ، ١ تموز/ يوليه ١٩٨٥ •

١٦٩- ووفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٢٠٩) فانه في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وفي أعقاب صدام بين أفراد القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في سنتياغو نونوالكو وصل المتمردون الى مدينة سانتا كروس لوما حيث ظن أفراد الدفاع المدني ، فيما يبدو ، انهم من أفراد الجيش النظامي ، وشرع المغاوير عندئذ في تجريد افراد الدفاع المدني من السلاح واعدموا ستة منهم . ووفقا لما ذكره نفس المصدر ، قتل في الفترة من نيسان/ابريل ١٩٨٠ الى حزيران/يونيه ١٩٨٣ عدد من الاشخاص على أيدى فيلق الدفاع المدني في سنتياغو نونوالكو . وذكر نفس المصدر (٢١٠) انه في أثناء القتال الذى جرى في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ بين افراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وافراد الدفاع المدني في مدينة سانتا كروس لوما أصابت نيران قذيفة من مدفع عيار ٩٠ ملليمترا تابعا للمغاوير احد المباني فاشعلت مستودعا للذخيرة بداخله وأدى الانفجار الى مقتل تسعة من أفراد الدفاع المدني واثنين من المدنيين البالغين وطفلين . وذكرت الصحافة الدولية ايضا تلك الحوادث (٢١١) . وأعربت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عن اسفها الشديد لسقوط هوءلاء القتلى وأوضحت (٢١٢) ان قواتها كانت لا تدرك وجود اشخاص في المبنى الذى كان عبارة عن ثكنة ولذلك كان يشكل هدفا عسكريا .

١٧٠- وعلاوة على ذلك ووفقا لما ذكره بلاغ أصدرته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ظهرت في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، في أثناء القتال في ضاحية سان خيراردو ، سيارة مدنية في منطقة كمين وأمرت بالتوقف ونظرا لأن السائق اسرع بدلا من أن يطيع الامر فتحت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني النار على السيارة مما أدى الى اصابة عدد من الاشخاص من بينهم خوسيه رينيه ميراندا الطالب بمعهد لاهوتي ، والى وفاته فيما بعد (٢١٣) .

١٧١- وعلى الرغم من أن التقارير السابقة تشير الانزعاج فان التقارير المتعلقة باطلاق سراح الجنود النظاميين الذين اسرتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعتبر مشجعة ، فعلى سبيل المثال ، وفقا لما ذكره منشور رسمي للصليب الاحمر (٢١٤) ، تم في الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه ١٩٨٥ اطلاق سراح ٣٧ من أفراد القوات المسلحة كانت جبهة فارابوندو مارتي

---

(٢٠٩) هيئة المساعدة القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، النشرة الاعلانية الصادرة في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٥ .

(٢١٠) المرجع نفسه .

(٢١١) "واشنطن بوست" ، ١١ نيسان / أبريل ١٩٨٥، و"تايم"، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥.

(٢١٢) بلاغ من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى الشعب السلفادوري وسائر شعوب العالم ، ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ .

(٢١٣) بلاغ موجه من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى الممثل الخاص ، مديرية موراسان ، ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٥ .

(٢١٤) لجنة الصليب الأحمر الدولية ، "أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية في السلفادور ، أمريكا الوسطى" ، جمعها وقدمها وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في السلفادور ، تموز/ يوليه ١٩٨٥ .

للتحرير الوطني قد أسرتهم في أربع عمليات منفصلة ، وذلك في حضور ممثلي لجنة الصليب الاحمر الدولية • ولا يعرف الممثل الخاص ما اذا كان ذلك الرقم يشمل ١١ مقاتلا أطلقت الجبهة سراحهم في ١١ نيسان /ابريل ١٩٨٥ في أعقاب القتال في سانتا كروس لوما وفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٢١٥) • ومن جهة أخرى ، يشير الممثل الخاص الى أن جبهة فارابوندو مارتي أيضا توافق على تعاون لجنة الصليب الاحمر الدولية •

١٧٢- وعلم الممثل الخاص انه ، في اوائل شباط/فبراير ١٩٨٥ ، تم الاتفاق على هدنة اتاحت المجال لاخلاء ٠٠٠ ٤٠٠ طفل (٢١٦) •

١٧٣- ووفقا لانباء معروفة لدى الجمهور (٢١٧) ، عرضت الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعليق اعمالها العسكرية بمناسبة اعياد الميلا في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ، وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ، و ٢ كانون الثاني/يناير • وازاء ذلك (٢١٨) ، اعلنت السلطات العسكرية انها مرابطة في مواقعها وان جميع عمليات الجيش موجهة نحو الرد على هجمات المغاوير •

---

(٢١٥) هيئة المساعدة القانونية ، مرجع مذكور في موضع سابق ، النشرة الاعلامية الصادرة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ •

(٢١٦) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ •

(٢١٧) " ال بايس " ، ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ؛ اكسلسيور ، ٢٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥ •

(٢١٨) " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، ٢٨ - ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ •

سادسا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان

١٧٤- وأشار الممثل الخاص في تقاريره السابقة الى انه لمس اهتماما مخلصا من كبار الموظفين في جمهورية السلفادور بتحسين حالة حقوق الانسان في البلاد ، وهو الاهتمام الذى يؤدى بالتدريج الى نتائج جديرة بالثناء • وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها الممثل الخاص الى السلفادور في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، لمس استمرار التزام الحكومة الصارم بسياسة احترام حقوق الانسان • وأدت محادثاته مع كبار المسؤولين في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، الى تأكيد اقتناعه بأن احترام حقوق الانسان يشكل جانبا هاما للسياسة الحالية لجمهورية السلفادور في اطار عملية اسباغ الطابع الديمقراطي على البلد بصورة تدريجية •

١٧٥- وأشار الممثل الخاص في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (٢١٩) الى التدابير التي اتخذت في هذا الشأن من قبل الحكومة التي شكلت بعد انتخابات الرئاسة في أيار/مايو ١٩٨٤• وسيتولى الممثل الخاص فيما يلي وصف التدابير التي اتخذت خلال عام ١٩٨٥ حتى الآن ، والتي تمثل في الواقع استمرارا وتطويرا وتوسيعا لنطاق الاجراءات المتخذة في عام ١٩٨٤ •

١٧٦- وقد أخطر الكولونيل لزيس نويليا نائب الوزير والمسؤول عن الأمن العام ، الممثل الخاص بأن الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات التي يجريها أفراد قوات الأمن المركزى لاتزال سارية المفعول في جميع وحدات قوات الأمن المركزى وأجهزة الأمن ، كما أفاد بصدور ما يسمى " التوجيه رقم ٢ الذى ينظم عمل المكتب الاستشارى لحقوق الانسان التابع لنائب الوزير المسؤول عن الأمن العام " (٢٢٠) ، وأصدر مكتب نائب الوزير في نيسان/ابريل ١٩٨٥ بعض " القواعد المكملة للاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات تهدف الى القيام وفقا للدستور والمرسوم رقم ٥٠ بتصحيح بعض الأخطاء التي اكتشفت في عملية اعتقال واحتجاز السجناء السياسيين • والغرض من الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات والأمر المذكور أعلاه هو ضمان احترام أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الأمن لحقوق الانسان عند أدائهم لمهامهم •

١٧٧- ويود الممثل الخاص أن يشير أيضا الى التوعية التي تتم الزاميا لجميع أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الأمن بحقوق الانسان • وتفيد التوضيحات التي تلقاها الممثل الخاص من نائب الوزير المسؤول عن الأمن العام والوثائق التي قدمت اليه (٢٢١) ان ثمة ١٥ قسا معينين من قبل الأساقفة الكاثوليك في السلفادور ، يتولى أحد الأساقفة أمر التنسيق بينهم ، يقومون بهذه التوعية بدأب بين القادة والضباط والجنود والموظفين • وفضلا عن ذلك أنشىء المكتب الاستشارى لحقوق الانسان الذى قرر انه قد أصبح الآن الزاميا على أى شخص يلتمس الترقية في أجهزة الأمن

---

(٢١٩) E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق ، الفقرات من ١٥٨ الى ١٧٢•

(٢٢٠) حكومة السلفادور " تقرير عن حالة حقوق الانسان في الأمن العام ، وزارة الدفاع من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى٣١ آب/اغسطس ١٩٨٥ " ، سان سلفادور ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥•

(٢٢١) المرجع نفسه •

العام أن يدرس المواضيع التالية : الأخلاق وحقوق الانسان والعلاقات الانسانية • وتشير المعلومات محل المناقشة الى ان هذه المواضيع قد درّست حتى الآن في ثماني دورات دراسية عقدت على المستوى الفني للضباط ، وألقى الخمسة عشر قسا ٤٠٠ حديثا بشأن هذه المواضيع على ٠٠٠ ١٣ من أفراد أجهزة الأمن وتشير الوثائق المذكورة أعلاه أيضا الى اعداد " كتاب تمهيدى ونصوص أخرى تتعلق بحقوق الانسان يتعين على أفراد أجهزة الأمن العام اتباعها " • وقد حصل الممثل الخاص على نسخة من هذا الكتاب التمهيدى •

١٧٨- وعملا بالمادة ٦٠ من الدستور الحالي شرعت وزارة التعليم أيضا في تدريس حقوق الانسان في القطاعات الواسعة الداخلة في مجال اختصاصها ، لاسيما عن طريق اعتماد ما يسمى " ببرنامج القيم الاخلاقية والمدنية وحقوق الانسان " • وتحقيقا لهذه الغاية وكما ذكر في الوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور (٢٢٢) ، أنشئت لجنة وطنية لوضع القواعد المنظمة للأعمال المتصلة بالقيم الأخلاقية والمدنية وحقوق الانسان في السلفادور ؛ وتصميم اطار للصلاحيات تقوم كل موءسسة من الموءسسات المشتركة عن طريقه بتنفيذ اجراءات محددة • وتتضمن الوثائق المشار اليها قائمة طويلة بالاجراءات المزمع اتخاذها في عام ١٩٨٥ ، علاوة على قائمة بالاجراءات التي جرى بالفعل وضعها موضع التنفيذ • وتشمل الاجراءات الأخيرة تنظيم " حلقة العمل الأولي بشأن القيم الأخلاقية والمدنية وحقوق الانسان في السلفادور " ، وحضور " الحلقة الدراسية الأولى المشتركة بين البلدان الأمريكية بشأن التوعية وحقوق الانسان " المعقودة في سان خوسيه بكوستاريكا في الفترة من ٨ حتى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥•

١٧٩- واستمرت لجنة حقوق الانسان في السلفادور (الحكومية) التي وصف المقرر الخاص انشاءها بموجب ميثاق اباتيكا في تقاريره السابقة ، تضطلع بأعمالها خلال عام ١٩٨٥ • وهكذا ووفقا للوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور (٢٢٣) ، كانت الأعمال التي قامت بها اللجنة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٥ على النحو التالي : تلقت اللجنة ٢٠٦ شكاوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الانسان ، وقامت في معرض تناول هذه الشكاوى بارسال ٤١٣ رسالة رسمية الى السلطات المختصة ، وأجرت ٧١ زيارة للمحاكم العسكرية ؛ وقدمت مساعدة الى ٥٥٠ شخصا ممن يرغبون في معرفة أسباب اعتقال ذويهم والاطلاع على أحوالهم ؛ وتناولت اللجنة ٦٥ قضية أحالتها اليها المكاتب الاقليمية ؛ واحتفظت بسجلات عن ٦١٩ ١ معتقلا يجرى استجوابهم حاليا ، أفرج عن ٧٧٤ شخصا منهم وسلم ٢٣٠ شخصا اليها مباشرة ؛ وأجرت اللجنة مقابلات مع ٨٩٨ من المعتقلين وأبلغت عن قضايا استخدمت فيها سلطات القبض بعض وسائل القسر ضد المعتقلين ؛ وأجرت ٣٦ عملية للتحقق من انتهاكات لحقوق الانسان أفاد الجمهور بوقوعها ؛ وأنشأت مستوصفا طبيا - جراحيا يقوم أطباؤه بتقديم الرعاية الطبية في مراكز الاعتقال (٣٣٥ فحصا) •وتصف

---

(٢٢٢) حكومة السفادور ، وزارة التعليم ، " تدريس حقوق الانسان في جمهورية السلفادور " ، سان سلفادور ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

(٢٢٣) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، " تقرير لجنة حقوق الانسان ٠٠٠" ، مرجع مذكور في موضع سابق •

المعلومات كذلك الأنشطة التي تقوم بها اللجنة في المكاتب الاقليمية الكائنة في سان ميغيل وسانتا آنا • وقامت اللجنة أخيرا بأنشطة ترمي الى تعزيز حقوق الانسان أيضا عن طريق القاء المحاضرات وعقد الدورات الدراسية • ومرة أخرى يرى الممثل الخاص انه على الرغم من الدور المتواضع للجنة في اطار الحالة العامة لحقوق الانسان في البلد ، فان أنشطتها تستحق الثناء لأنها كثيرا ما تهوّن على الأشخاص الذين يعانون من الآثار الأليمة المترتبة على الحرب الأهلية في السلفادور •

١٨٠- وفيما يتعلق بالتقارير التي قدمتها لجنة حقوق الانسان (الحكومية) بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة ، قام الممثل الخاص بدراسة الوثائق العديدة التي قدمتها حكومة السلفادور (٢٢٤) والتي تذكر ان قادة هذه القوات نظروا في هذه التقارير وحققوا فيها • وقام الممثل الخاص في مقر لجنة حقوق الانسان بدراسة بعض هذه التقارير التي أشار أحدها الى وقوع تعذيب تعرض له أحد الأشخاص على يد فرد من أفراد الدفاع المدني ، وأكد طبيب اللجنة وقوعه • وعند احالة الشكوى الى السلطات العسكرية ، قامت باحضار المتهم للمثول أمام القاضي الذى أمر باطلاق سراحه لعدم كفاية الأدلة • وأطلع الممثل الخاص على سجلات مماثلة تتعلق بقضايا حوكم المتهمون فيها أمام محاكم قضائية •

١٨١- ومثلما حدث في السنوات السابقة ، أبلغ الممثل الخاص (٢٢٥) ، بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية مستمرة في أعمالها الانسانية في السلفادور • وعلى الأخص قامت اللجنة في الشهور الستة الأولى لعام ١٩٨٥ بـ ٤٠٦ عمليات لتوزيع المواد الغذائية على ٠٠٠ ١١٢ شخص في المتوسط شهريا ، وقدمت الرعاية الطبية لـ ٩٩٦ ٣٣ شخصا ، ووزعت أدوية قيمتها ٥٥٧ ٦٩٤ كولونا ؛ وتولت عملية تحصين الأطفال في مناطق القتال ؛ وقامت بـ ٩٧٠ زيارة لـ ٢٠٦ من أماكن الاعتقال وسجلت ٨٢٢ معتقلا ، وتلقت ٦٣٦ طلبا للبحث عن أشخاص مفقودين ، وألقت بين أفراد القوات المسلحة وأفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الشعبي أحاديث اعلامية بشأن القواعد الأساسية للقانون الانساني الدولي • ويثني الممثل الخاص بالغ الثناء على أعمال لجنة الصليب الأحمر ، كما يرى ، علاوة على ذلك ، في سماح حكومة السلفادور بهذه الأنشطة الانسانية ، دليلا آخر على اهتمامها باحترام حقوق الانسان •

١٨٢- وتعتبر خطط اصلاح القضاء مظهرا هاما يدل على اهتمام سلطات جمهورية السلفادور باحترام حقوق الانسان ، وقد حصل الممثل الخاص لدى زيارته للبلاد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ (٢٢٦) على معلومات

---

(٢٢٤) حكومة السلفادور ، قوات الأمن المركزى " تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الجماعات التخريبية ضد شعب السلفادور • ١- الاتهامات الموجهة الى قوات الأمن المركزى في السلفادور " ، المجلد الأول ، الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٥ •

(٢٢٥) لجنة الصليب الأحمر الدولية ، " أعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية ٠٠٠"، مرجع مذكور في موضع سابق •

(٢٢٦) حكومة السلفادور ، " تقرير الأمين التنفيذى للجنة استعراض التشريع السلفادورى " سان سلفادور ، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥•

ووثائق وافرة حول هذا الموضوع • وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ أبرمت حكومتا السلفادور والولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى " باتفاق تقديم منحة لمشروع الاصلاح القضائي " صدق عليه المجلس التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية (٢٢٧) •

١٨٣- وعدل الاتفاق بالتعديل رقم ١ الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ والذى صدق عليه أيضا المجلس التشريعي ونشر في الجريدة الرسمية (٢٢٨) •وينص كلا الصكين على انشاء " لجنة استعراض التشريع السلفادورى " وهو ما فعله المجلس التشريعي للسلفادور بالمرسوم رقم ٣٩ الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (٢٢٩) •

١٨٤- ووفقا للوثيقة المذكورة في الفقرة السابقة فان المهمة الأساسية للجنة الاستعراض هي الاضطلاع بدراسة وتحليل ناقد للنظام القضائي والقوانين واللوائح التي تنظمه في جميع المجالات - وليس في مجال قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فحسب - لكي تضع بعد ذلك مشاريع قوانين ولوائح • ولذا فقد أشير في ديباجة المرسوم المنشىء للجنة أن " أحد الأهداف الرئيسية للحكومة هو تحسين اقامة العدل في البلد لضمان حقوق سكان الجمهورية وأدائهم لواجباتهم ، ولذا فانه يتعين الاضطلاع بتحليل ناقد للنظام القضائي وادخال الاصلاحات اللازمة على التشريع الوطني " • ووفقا للشروح التي تلقاها الممثل الخاص فان أعضاء هذه اللجنة قد عينوا بالفعل وتقوم اللجنة بنشاط حاليا بوضع برنامج عملها الذى سيمنح بالتأكيد الأولوية لقانون العقوبات والاجراءات الجنائية •

١٨٥- بيد انه وفقا للمعلومات المذكورة ، فان مشروع الاصلاح القضائي لا ينص فقط على انشاء " لجنة استعراض التشريع السلفادورى " ، بل يتضمن، في الواقع ، ثلاثة عناصر أخرى هي ما يلي : " وحدة الحماية القضائية " و " لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية " و " الادارة القضائية والتدريب " • والغرض من " وحدة الحماية القضائية " هو تنظيم وتدريب وتجهيز قوة شرطة خاصة للمحافظة على نزاهة العملية القضائية ، والمحافظة على أمن المحاكم ومنع واعاقة تخويف الشهود وأعضاء هيئة المحلفين وغيرهم من الأشخاص المشتركين في العملية القضائية ولاسيما القضايا الجنائية • وتقوم " لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية " من جانبها بالتحقيق من الأفعال الجنائية التي لها أصداء خطيرة على النظام العام والنظام الاجتماعي في البلد • وأخيرا فان مهمة " الادارة القضائية والتدريب " هي ان تتبين في النظام القضائي الاحتياجات المتصلة بالموارد البشرية والتأهيل الادارى والمعدات والمنشآت وتدريب القضاة وغيرهم من الأشخاص المشتركين في العملية القضائية •

١٨٦- وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، تلقى الممثل الخاص معلومات اضافية عن أعمال لجنة الاستعراض الوارد ذكرها في فقرات سابقة (٢٣٠) • وتفيد المعلومات المشار اليها بأن اللجنة

---

(٢٢٧) حكومة السلفادور ، الجريدة الرسمية رقم ١٥٤ ، المجلد ٢٨٤ الصادر في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٤•

(٢٢٨) حكومة السلفادور ، الجريدة الرسمية رقم ١٠٧ ، المجلد ٢٠٧ ، الصادر في ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٥•

(٢٢٩) المرجع نفسه ، الجريدة الرسمية رقم ١٣١ ، المجلد ٢٨٨ ، الصادر في ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٥•

(٢٣٠) حكومة السلفادور ، لجنة استعراض التشريع السلفادوري ، المرفق الاول للتقرير المقدم الى الدكتور خوسيه انطونيو باستور ريدريغو ، ٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥•

قد اكتمل تشكيلها وتم اقرار خطة عملها ، وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر تم الحصول على الدفعة الأولى من الاعتمادات المالية المخصصة لها ، مما أتاح القيام بعمليات اختيار الموظفين ، وتعيين الموظفين الفنيين - القضائيين (تسعة محامين يعملون في لجان مختلفة) ، وتقرير السياسات العامة ، واقامة المكاتب • وتم تحديد موعد انعقاد الاجتماعات الاستشارية للجنة في كانون الثاني / يناير •

١٨٧- ويرحب الممثل الخاص بمشاريع اصلاح القضاء التي يعتقد انها مشاريع جادة ، بيد انه لا يتوقع لها أن تسفر عن نتائج ملموسة في المدى القصير • فآثارها ستظهر تدريجيا في الواقع السلفادورى في المديين المتوسط والطويل لأنه في التحليل الأخير ، يتعين أيضا تغيير العقليات والعادات وهذا لا يمكن أن يحدث في يوم وليلة •

١٨٨- ويعتقد الممثل الخاص اعتقادا راسخا أن السلطات في جمهورية السلفادور مستمرة في سياستها الرامية الى تحسين حالة حقوق الانسان في اطار عملية اقرار الديمقراطية ويتوقع ان تؤدى هذه الجهود في وقت قريب الى الازالة التامة لانتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية من البلد•

سابعا - النتائج

١٨٩- بعد اجراء تقييم دقيق وأمين للمعلومات المتعددة التي وردت في هذا التقرير أصبح الممثل الخاص في مركز يمكنه من وضع نتائج تمثل ، كما حدث في مناسبات سابقة ، آراء شخصية •ومع ذلك ، فانه يرى انه ينبغي له أن يؤكد مجددا ، نظرا لأحكام ولايته ولطبيعة الدراسة المضطلع بها وظروفها ان النتائج لا تنصب على وقائع وحوادث معينة ، بل على الحالة العامة لحقوق الانسان في السلفادور خلال عام ١٩٨٥• وهذا هو الحال أيضا لأن ضخامة كمية المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي وردت الى الممثل الخاص لم تسمح له بالاضطلاع بالتحقيقات اللازمة لكي يتأكد تماما من صحة كل الوقائع العديدة التي أبلغت اليه • وما يود الممثل الخاص ان يقوله هو ان مهمته المتمثلة في تقصي وتقييم انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في السلفادور خلال عام ١٩٨٥ لا تشبه في شيء مهمة أى محكمة ، ولذا فانه ليس لهذا التقرير خصائص أو قيمة أى قرار قضائي • والآن وقد ذكر الممثل الخاص الايضاحات السابقة فانه يقدم النتائج التالية :

١٩٠- فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تأكد الممثل الخاص من ان الحالة العامة الموصوفة في تقاريره السابقة لم تتغير تغيرا كبيرا •ويأخذ الممثل الخاص في اعتباره على أى حال الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها البلد نتيجة للصراع الدائر والأزمة الاقتصادية العالمية وأسباب أخرى ، ويقدر أيضا ان تحسين اعمال تلك الحقوق لا يمكن ان يتحقق بين عشية وضحاياها ، بل يستلزم عملية اصلاحات تتطلب ، في جملة أمور ، جوا من السلم الاجتماعي التام • ومن جهة أخرى ، يورد الممثل الخاص أدلة تؤكد قيام موظفي أمن حكوميين بالقاء القبض على زعماء نقابيين في جو من الاضطراب المتزايد بين صفوف العمال في البلد ، وأخيرا يشير الممثل الخاص بقلق الى ما لأساليب الحرب المستخدمة - الهجمات التي تقوم بها القوات العسكرية ولاسيما العمليات المنتظمة التي يقوم بها المغاوير ضد الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد - من آثار على تمتع الشعب السلفادورى في الوقت الحاضر والمستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة •

١٩١- وفيما يتعلق بما يقوم به موظفو جهاز الدولة من انتهاكات للحق في الحياة لا تتصل بالمعارك فان الممثل الخاص على اقتناع أدبي بأن اغتيالات المدنيين بدوافع سياسية قد استمرت

خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ وأن بعضها قد تم بطريقة الاختطاف ثم اختفاء الشخص•وترتكب الاغتيالات التي من هذا النوع أحيانا منظمات شبه عسكرية ، يمينية متطرفة يعتقد ان بعضها على صلة بموظفين في الدولة من المرتبة المتوسطة أو أن الأخيرين يغضون الطرف عنها • وفيما يتعلق بمجموع عدد حالات الاعدام دون محاكمة هذه ، فان لدى الممثل الخاص انطباعا بأنه يماثل الى حد كبير متوسطها في الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٨٤ وهي فترة حدث فيها انخفاض ملحوظ في هذه الأرقام عقب انتخاب السيد دوارتي رئيسا للجمهورية ، وذلك نتيجة انتهاج سياسة حكومية جديدة لأحكام منع ومكافحة أنشطة فصائل الموت وأجهزة حكومية معينة •

١٩٢- ومن ناحية أخرى وجد الممثل الخاص دلائل على ممارسة ضغوط نفسية قاسية تعادل المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة في عمليات الاستجواب غير القانونية التي تجرى لبعض السجناء السياسيين • ومع ذلك لا يعتقد الممثل الخاص ان هذا يمثل سياسة متعمدة ومنهجية للسلطات السلفادورية ، مع ان آخر المعلومات تؤكد استمرار الممارسة المذكورة على نحو مثير للقلق•

١٩٣- وبالنسبة لحالة القضاء الجنائي السلفادورى فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ترتكب لأغراض سياسية والمعاقبة عليها ، فان الممثل الخاص لايزال يعتقد انه غير مرض على الاطلاق لأن الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات لم تشجب ولم يحقق فيها ، كما انه يعتقد ان النشاط القضائي الرامي الى التحقيق في أنشطة التعاون مع المعارضة المسلحة والمعاقبة عليها بطيء للغاية ولا يحترم على الدوام القوانين النافذة ويواجه أحيانا عقبة الادلاء باعترافات غير قانونية يتم انتزاعها بالقوة ولا تكون مطابقة للواقع • ويراعي الممثل الخاص على أى حال الصعوبات القائمة في هذا الصدد ، وكذلك محاولات اصلاح القانون السلفادورى والتنظيم القضائي ، وهي محاولات يبدو له انها جادة وجديرة بالثناء وان كان لا يتوقع لها أن تحرز نتائج ملموسة في المدى القصير •

١٩٤- وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش السلفادورى فانه مما يثير قلق الممثل الخاص انه قد تحقق من ان هذه العمليات لاتزال تؤدى بلا مبرر الى سقوط ضحايا من السكان المدنيين والحاق أضرار بالممتلكات الخاصة ، وان كان لديه انطباع بأن عدد الضحايا من المدنيين قد انخفض كثيرا عما كان في العام الماضي ، وذلك ، بلا شك ، ناجم عن ان القوات المسلحة بناء على تعليمات الحكومة تحاول ادارة الحرب بطريقة أكثر انسانية عما كانت تفعل في الماضي •

١٩٥- وأخيرا ، فان الممثل الخاص يلاحظ مرة أخرى سياسة حكومة السلفادور تجاه احترام حقوق الانسان ، واذا كان الممثل الخاص قد لاحظ في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (٢٣١) ان سياسة الحكومة هذه كانت أكثر فعالية مما كانت في السنوات السابقة ، فانه يمكنه الآن ان يقول ان أبرز نتيجة لهذه السياسة خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٥ قد ظهرت في السلوك القتالي للقوات المسلحة الذى يؤدى الى سقوط عدد أقل من الضحايا بين السكان غير المشتركين في القتال عما حدث في السنة الماضية ، وذلك نتيجة محاولتها ادارة الحرب بطريقة أكثر انسانية •

---

(٢٣١) E/CN.4/1985/18 ، مرجع مذكور في موضع سابق ، الفقرة ١٧٩•

١٩٦- وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها قوات المغاوير خارج المعارك تحقق الممثل الخاص من وجود تزايد يثير القلق في عدد اغتيالات الأشخاص - الفردية والجماعية - الذين يرى انهم لا يمكن ان يعتبروا مقاتلين وكذلك زيادة تثير القلق وقدر أكبر من الانتقائية في عمليات اختطاف المدنيين • ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بالعمليات الحربية التي تقوم بها قوات المغاوير، فانه على الرغم من انه من الموءكد انه قد أفرج في ثلاث مناسبات عن طريق وساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أسرى من جنود الجيش ، فان تلك القوات قد عمدت في احدى الحالات الى اعدام مقاتلين عزل دون محاكمة وبلا مبرر • وكان مما أثار قلق الممثل الخاص أيضا انه قد تحقق من ان العمليات الحربية التي يقوم بها المغاوير تسفر عن سقوط ضحايا بين السكان المدنيين بلا مبرر-بأعداد أدنى من أعداد الضحايا التي تسفر عنها عمليات الجيش وفقا لجميع الأدلة - كما تلحق أضرارا بالممتلكات الخاصة والعامة •

ثامنا - التوصيات

١٩٧- ان المقرر الخاص اذ يشير الى القلق الذى أعربت عنه حكومة السلفادور والدوائر الأخرى المعنية ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، واذ يأخذ في اعتباره قبل أى شيء آخر ان الحق في الحياة ذا أهمية أساسية وانه لا سبيل الى علاج انتهاكاته ، يوصي بشدة قبل أى شيء ومرة أخرى جميع الأطراف المعنية بأن تتخذ فورا التدابير اللازمة للوقف التام لأى اعتداء على حياة الأشخاص غير المقاتلين، سواء حدث ذلك الاعتداء خارج المعارك أو خلالها ، أو نتيجة لها •

١٩٨- ولايزال الممثل الخاص يعتقد ان اقرار السلم المدني شرط لا غنى عنه لاحترام الحق في الحياة واحترام سائر الحقوق المدنية والسياسية والتحسين التدريجي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بوجه عام ، ولذا فانه يوصي بشدة مرة أخرى حكومة السلفادور وقوات المعارضة اليسارية باتخاذ التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف القتالية واقرار ، السلم في البلد •وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لكلا طرفي النزاع بذل الجهود اللازمة للتوصل الى اقرار السلم عن طريق الحوار؛ حوار يكون أمينا وغزيرا وصريحا ، لا تكتيكيا فحسب ، حوار ينبثق عن مبدأ انقاذ حياة المواطنين السلفادوريين وعن الرغبة في اقامة تعايش سلمي ومستقر في البلد في جو من الديمقراطية والتعددية • وعلى اية حال والى حين التوصل الى تحقيق السلم عن طريق التفاوض ، وأيا كانت شروط ذلك التفاوض يذكر الممثل الخاص الحكومة وقوات المغاوير بالواجب الحتمي الذى يفرض عليهما اتخاذ التدابير اللازمة لاضفاء الطابع الانساني على الحرب ، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حياة المدنيين ومعاملة أسرى الحرب ، الأمر الذى يتحقق عن طريق الالتزام الدقيق بالأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ وهي صكوك نافذة وجمهورية السلفادور طرف فيها •

١٩٩- وأخيرا يوصي الممثل الخاص السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في جمهورية السلفادور باتخاذ التدابير التالية :

١ - ان تلغي التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي لا تتفق مع الأحكام الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية والملزمة لجمهورية السلفادور ؛

٢ - ان تقوم السلطات الحكومية بمضاعفة الرقابة على وحدات وأفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن وعلى جميع أنواع الأفراد والمنظمات المسلحة ، بما في ذلك وبصفة خاصة ما يسمى " بفصائل الموت " الى حين تحقيق القضاء التام على انتهاكات الحق في الحياة وغيره من الحقوق والحريات الأساسية ؛

٣ - ان تزيد الرقابة على التحقيقات التي تجرى في أجهزة الأمن لكي تزال من عمليات استجواب السجناء السياسيين أى معاملة تتضمن التعذيب أو تعتبر قاسية أو لاانسانية أو مهينة ؛

٤ - ان تقوم سلطات جمهورية السلفادور بحزم وشجاعة باتخاذ التدابير اللازمة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية والمعاقبة عليها بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر من الكفاءة والفعالية ، وينبغي ان تتضمن هذه التدابير عزل الموظفين المدنيين والقادة والمسوءولين وغيرهم من أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن الذين يتضح انهم مسوءولون عن تلك الانتهاكات ؛

٥ - ان تواصل وتعمق على جميع المستويات - خاصة بين أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن - الحملات الضخمة الرامية الى كفالة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ؛

٦ - ان تواصل وتعمق بروح انسانية واجتماعية وديمقراطية حقة توءمن بالتعددية ، الاصلاحات الادارية والاجتماعية ، بما في ذلك الاصلاح القضائي والاصلاح الزراعي بطريقة تهيىء الظروف اللازمة لتمتع المواطنين السلفادوريين بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور .

- - - - -